وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــــامعة الجـــزائر
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث - حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
فرع : نقود ومالية

إعداد الطالب :
يحي مسعودي

إشراف الأستاذ :
أ.د أحمد باشي

لجنة المناقشة

د.الداوي الشيخ	رئيسا
أ.د.باشي أحمد	مقررا
د.فاضل عبد القادر	عضوا
د.عبد المؤمن محمد	عضوا
د.زيروني مصطفى	عضوا

السنة الجامعية : 2009/2008

تشكرات

يشرفني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف

((باشي احمد)) على توجيهاته ونصائحه القيمة على طول مسار

هذا البحث

كما أتوجه بعميق امتناني إلى كل من ساهم في إخراج هذا البحث

إلى الوجود من قريب كان أو من بعيد

الإهداء

ارفع هذا العمل :

إلى روح أبي الطاهرة الذي طالما كان يحلم بهذه المناسبة

إلى والدتي بدعواتها المباركة التي صاحبتني في كل أحوالي

الفهرس

تشكرات

الإهداء

الفهرس

قائمة الجداول

المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة والعولمة 06

تمهيد 07

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....08

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة..... 08

الفرع الأول: الثنائية الجديدة (البيئة/التنمية)..... 08

الفرع الثاني: ماهية التنمية المستدامة.....09

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.....11

المطلب الثاني: الاهتمام بالتنمية المستدامة.....14

الفرع الأول: مؤتمر ستوكهولم (1972).....14

الفرع الثاني: القمة العالمية ريو دي جانيرو (1992).....15

الفرع الثالث: إعلان الألفية 18

الفرع الرابع: قمة الأرض (جوهانسبورغ) 2002 19

المبحث الثاني: مفاهيم حول العولمة 20

المطلب الأول: مفهوم العولمة 20

الفرع الأول: حول تعريف العولمة 20

الفرع الثاني: نشوء العولمة وتسويقها 22

الفرع الثالث: عوامل ظهور العولمة 23

المطلب الثاني: دور المؤسسات العالمية في ترسيخ العولمة 24

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي (FMI) 24

الفرع الثاني: البنك العالمي 27

الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية 29

المطلب الثالث: مظاهر العولمة 32

الفرع الأول: الاتجاه نحو القطبية الأحادية 32

الفرع الثاني: الاعتماد المتبادل (عولمة المبادلات) 33

الفرع الثالث: أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي 34

الفرع الرابع: الثورة المعلوماتية والتكنولوجية 35

الفرع الخامس: تزايد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة 36

الفرع السادس: الدور المتعاظم للشركات المتعددة الجنسيات 37

خلاصة الفصل الأول 40

الفصل الثاني: التقاطعات الكبرى بين العولمة والتنمية المستدامة 41

تمهيد 42

المبحث الأول: تحديات التنمية المستدامة..... 43

المطلب الأول: الفقر.....43

الفرع الأول: تعريف الفقر وأوضاعه.....43

الفرع الثاني: مكافحة الفقر 47

الفرع الثالث: الأطر العامة لمكافحة الفقر..... 48

المطلب الثاني: البيئة..... 49

الفرع الأول: البيئة والتجارة..... 49

الفرع الثاني: السياسات البيئية.....53

الفرع الثالث: البيئة والطاقة..... 55

المطلب الثالث: الحكم الراشد.....58

الفرع الأول: ماهية الحكم الراشد وخصائصه وأبعاده.....58

الفرع الثاني: الحكم الراشد والفساد 61

الفرع الثالث: مكافحة الفساد 64

المبحث الثاني: معوقات التنمية المستدامة 69

المطلب الأول: مسائل مهمة في طريق نجاح التنمية المستدامة 69

الفرع الأول: نقل التكنولوجيا 69

الفرع الثاني: دور الدولة 72

الفرع الثالث: المساعدات الإنمائية 75

المطلب الثاني: تقويم مسار العولمة 79

الفرع الأول: عدالة التجارة.....79

الفرع الثاني: المديونية.....83

خلاصة الفصل الثاني 87

الفصل الثالث: الجزائر والتنمية المستدامة 88

تمهيد 89

المبحث الأول: الجزائر في مواجهة تيار العولمة. 90

المطلب الأول: من الأزمة إلى الإصلاحات..... 90

الفرع الأول: المديونية الجزائرية وإعادة الجدولة..... 90

الفرع الثاني: مباشرة الإصلاحات..... 93

المطلب الثاني: سياسات الانفتاح... 96

الفرع الأول: الخوصصة..... 96

الفرع الثاني: الشراكة..... 98

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر 101

المطلب الثالث: مؤشرات اجتماعية للتنمية المستدامة بالجزائر 105

الفرع الأول: الفقر..... 105

الفرع الثاني: الصحة.....109

الفرع الثالث: التعليم..... 110

الفرع الرابع: البطالة..... 112

المبحث الثاني: واقع وآفاق البيئة في إطار التنمية المستدامة (قراءة تقييمية).....114

المطلب الأول: إستراتيجية البيئة في الجزائر 114

الفرع الأول: التصحر 114

الفرع الثاني: التلوث 116

المطلب الثاني: وسائل حماية البيئة في الجزائر 121

الفرع الأول: الوسائل القانونية 121

الفرع الثاني: الوسائل الاقتصادية 123

الفرع الثالث: التدعيم المؤسساتي 124

خلاصة الفصل الثالث 126

الخاتمة العامة 127

المراجع 134

الملاحق 143

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يبين الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة	13
2	جدول يبين إجمالي البيانات للشركات المتعددة الجنسيات الخمس مائة الأولى (94-1995)	38
3	جدول يبين نسبة الشعوب التي تعيش على أقل من دولار واحد في اليوم	45
4	جدول يبين أهم مؤشرات المديونية الخارجية للدول النامية	83
5	جدول يوضح تكوين الديون الخارجية فيما بعد 1984	90
6	جدول يبين عجز الميزانية	95
7	جدول تطور هياكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني للقطاع	96
8	جدول عمليات التطهير المالي	98
9	جدول يبين الاعتمادات المالية في إطار برنامج ميدا	99
10	جدول يبين توزيع الاستثمارات المنجزة خارج نطاق الدولة حسب القطاعات سنة 2004	104
11	جدول نسبة تطور المداخيل والأسعار في الجزائر ما بين (90-95)	106
12	جدول يوضح تطور نسبة الوفيات الأقل من 5 سنوات حسب مختلف الفترات قبل التحقيق الجزائري حول صحة العائلة 2002 لكل ألف	109
13	جدول تطور عدد العمال الذين يشتغلون في قطاع الصناعة	112
14	جدول يبين أنواع الأمراض المرتبطة بالمظاهر البيئية	118

مقدمة عامة

المقدمة العامة:

انفردت الحقبة الزمنية من القرن الماضي بتسارع الأحداث، وتميزها في ظل ما شهده العالم من قيام الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، والحربين العالمتين اللتين أثرتا بشكل واسع وعميق في موازين القوى العالمية، هذه الأخيرة التي كان لها النصيب الوافر في توجيه المفاهيم والرؤى والأفكار على جميع الأصعدة والمستويات.

وقد جاءت صياغة العالم تحت مسمى "العولمة" أو "الشوملة" ،أين يختصر العالم في مجتمع واحد تحكمه قواعد صارمة يستند إلى الهيمنة الاستعمارية الجديدة، والممثلة في الشركات المتعددة الجنسيات، ومؤسسات "بروتن وودز".

بيد أن هذه العولمة الجديدة لا تعترف بالضعيف، بل تقدم جميع فرصها للقوي ثم الأكفأ، على اعتبار أنها محكومة بقانون الربح من جهة، وقانون السرعة من جهة أخرى، الأمر الذي جعل البلدان النامية لا تستجيب لها إلا وهي مضطرة لذلك، نظرا لما تفرضه العولمة من تقديم تنازلات على هذه الدول، واستجابة للحتمية التاريخية التي تحكم هذه الظاهرة.

لذلك كان التفكير بالنهوض بهذه الدول من وهدة التخلف التي تتخبط فيه، والعمل على جعلها عناصر مشاركة وفعالة في عملية العولمة، حتى يكون لها نصيب من ثمارها، بدل الحياد والعزوف الذي لا يفيدها...

فكانت التنمية المستدامة هي الطريق الأمثل الذي تبنته جميع الدول –وإن كانت تتفاوت- لتحقيق ما يسمى "بعولمة عادلة"، تخدم مصالح الفقراء، وتعمل على ترقية وتأهيل البلدان النامية وتثبيتها بشكل ناضج على مسار العولمة.

وقد بدأ مفهوم التنمية المستدامة كخطوة أولى بقضية البيئة، والتي طغت على سطح القضايا الدولية، لتكون بمثابة إنذار يهدد مستقبل البشرية جمعاء.

فالتلوث الذي عم أرجاء البسيطة بفعل الإنتاج الصناعي المكثف، والتطور الهائل للتجارة العالمية، والاستغلال غير المحدود للوقود الأحفوري... وغيرها من الأسباب الرئيسية والعارضة، ومع هول الإحصاءات المقدمة من طرف الوكالات المتخصصة، من مثل أن تلوث الهواء قد تسبب في وفاة 2.7 مليون شخص، وتلوث المياه أدى إلى وفاة 5 ملايين نسمة فيهم 3 ملايين طفل خاصة في البلدان النامية، وتدهور المساحة الغابية والزراعية أين جعل مشكلات التصحر والتعرية والاحتباس الحراري، واستنفاد طبقة الأوزون تنذر بحدوث أزمات سوف يكون من الصعب جدا التصدي لها، أقول كل هذا زاد من حدة الأصوات التي تنادي بتوجيه الأنظار والأفكار إلى البيئة باعتبارها قضية مصيرية تهم الإنسان في أي مكان كان.

وقد تنبه المجتمع الدولي إلى أن السبب الرئيسي في تدهور البيئة العالمية، إنما هو نشاط الإنسان المتزايد، واستغلال موارد الطبيعة استغلالا غير عقلاني تنقصه النظرة المستقبلية أو التفكير في مستقبل الأجيال القادمة.

أمام هذا الوضع المضطرب، عمدت الجهود إلى توحيد النظرية الاقتصادية مع السياسة البيئية، أو وضع قضية البيئة محورا يتم التعامل معه بحذر لإيجاد نظرية اقتصادية جديدة تخدم البيئة على نحو يضمن استمرارية النوع البشري، وأصبحت ثنائية (التنمية/ البيئة) من أهم الثنائيات في الفكر الإنساني المعاصر.

على أن الدول النامية لم تكن في بادئ الأمر مرتاحة إلى هذه النظرية الجديدة ومرجع ذلك أن التلوث البيئي لم تساهم فيه، بل حملت الدول المتقدمة مسؤولية ذلك فأكبر المصانع النووية والكيميائية، ومعدلات الاستهلاك والإنتاج المرتفعة، إنما هي حكر على الدول المتقدمة، فلماذا تحمل مسؤولية ذلك، وهي من أسبابه براء ..؟!!.

يضاف إلى هذا مسألة غاية في الأهمية، وهي من يتحمل نتائج التلوث البيئي؟!، فالدول المتقدمة تنظر إلى هذه القضية كما لو أن الدول النامية تقف معها على قدم وساق من حيث التطور التكنولوجي والمالي والفني، مع أن هذه الأخيرة تملك القدرات المالية والفنية الكافية لمواجهة أضرار هذه الكوارث البيئية.

ورغم ذلك فإنه لا يمكن أن نعفي الدول النامية من هذه المسؤولية، ولقد ثبت بالدراسات التي تؤيدها الإحصاءات، أنها تشارك في هذه المسؤولية، وتتحمل عبئا فيها، فتلوث مياه الصرف ونقص العناية بالطفولة، والفوضى في رمي المخلفات، ويمكن القول أن المشكلات البيئية يكمن سببها في سوء وغياب التنمية أي في التخلف ذاته.

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار عولمة الاقتصاد ذات التفاعل المتبادل والمترابط مع عولمة المشاكل البيئية والتنموية على حد سواء، استدعى جهدا دوليا متكاملا لمواجهة التدهور البيئي، ووضع آليات (ملزمة/ أو غير ملزمة) دولية ووطنية وإقليمية، تسعى إلى ربط الأولويات البيئية بعملية التنمية الاقتصادية من أجل الخلوص إلى اقتصاد مستديم وعادل.

لقد جاء مؤتمر ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية سنة 1992، ليؤكد ذلك، وعلى ضرورة التنمية المستدامة، وضبط هذه العملية بما يوافق مصالح الدول النامية، لأنها هي المعنية أولا بتنمية اقتصادياتها لمسايرة العولمة والاستفادة من فرصها.

إن أعظم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والأقل نموا، والتي أخرجتها العولمة إلى ساحة النقاش كرهان أو تحد يجب التغلب عليه، جعل من مفهوم التنمية المستدامة يتجاوز قضية البيئة، مع كونها حجر الزاوية في هذا المفهوم إلى التنمية الشاملة التي تؤكد على تفعيل دور الإنسان في هذه العملية، ونستطيع القول أن التنمية قد تخلت عن الفكرة القائلة أن رفع معدل النمو

هو معيار التحسن والرقي، بل الأمر أكثر من ذلك وأخطر، فالملاحظ أن المشكلات الإنسانية سلسلة مترابطة ترابطا سببيا في هذه الدول، فمن الفقر الذي معدلاته تصل إلى حد الاستغراب إلى البطالة إلى التدهور البيئي إلى المديونية، إلى تدني المستويات العلمية والتقنية، إلى نظام الحكم ومسألة الديمقراطية إلى حقوق الإنسان...الخ، كل هذه سوف تعالجها التنمية المستدامة وتحاول وضع حلول لها، كما نص إعلان الألفية الثانية، وتضمنه جدول أعمال القرن الواحد والعشرين.

إذن لا يمكن فهم وتحليل العلاقة بين العولمة وما تفرضه من مبادئ (حرية التجارة...) وبين التنمية المستدامة التي تعمل على تلبية احتياجات الحاضر مع احتياجات الأجيال في المستقبل، إلا تحت سقف التحديات الكبرى العالمية، التي تواجه العالم أجمع، قوية وضعيفة ،غنية وفقيرة، لذلك آثرت إلى عنونة هذه الرسالة بـــ:

(إشكاليات التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث – حالة الجزائر -)، وإن كنت أسلم جدلا أن التنمية المستدامة ما هي إلا سابقة أو مرحلة متقدمة يجب المرور بها، لكي نهيئ أنفسنا للاستفادة من فرص العولمة.

فإن التنمية المستدامة هي صبغ الاقتصاد العالمي بصبغة إنسانية عادلة، يتلاشى فيها التهميش والاستغلال، والاستعباد.

وبناء عليه، فإن الحاجة ملحة في دراسة وتحليل مثل هذه المواضيع، وفهم جميع الإشكالات التي تواجه عملية التنمية، والخيارات التي توفرها، في ضوء الإشكالية التالية:

إن شعوب العالم النامي تعيش وتحت ضغوط العولمة إرهاصات تتنازعها كثير من التناقضات، ما بين الانبهار الذي وصل إليه العالم المتقدم ومحاولة تبني جميع سبله للوصول إلى ما وصل إليه، وبين ضغوط العولمة التي تفرض عدم تجاوز الخطوط الحمراء للتخلف، وتأتي التنمية المستدامة لتعبر عن مدى تطلعات هذه الشعوب على جميع الأصعدة، فهل التنمية المستدامة كفيلة بإخراج هذه الشعوب من بؤرة التخلف وجعل العولمة في خدمة العالم النامي والمصالح والقيم الإنسانية، أم أنها مجرد حلقة محكمة من حلقات العولمة تدفع بها إلى الخضوع أكثر فأكثر.؟؟

كما قسمنا الإشكالية إلى أسئلة فرعية وهي:

- إذا كانت العولمة تتقاطع في كثير من المحاور مع التنمية المستدامة فما هي أهم الاعتراضات على العولمة؟.
- إلى أي مدى يمكن ربط البيئة بالعولمة، والوصول إلى خيارات تتقبلها التنمية المستدامة، خاصة في ظل تعاون دولي في هذا السياق؟
- وما مدى تأثير القضايا غير الاقتصادية (حقوق الإنسان، الصحة، والتعليم، الديمقراطية...) على تحقيق عملية التنمية المستدامة، أو تحقيق النتائج المرجوة منها..؟!!.

وللإجابة على هذه الأسئلة قمنا بإعداد الفرضيات الآتية:

1. إنه لا مناص من الانفتاح على العالم، اقتصاديا وسياسيا وثقافيا، أو ما يسمى بالإشكال الحضاري، حتى يمكننا فهم العالم على النحو الذي هو عليه، ومن ثم فهم جميع الإشكالات المطروحة والقضايا التي تهدد مجتمعاتنا، ثم الوصول إلى حلول أو سياسات تتلاءم وظروف الدول النامية، متجنبين في ذلك أطروحات الغير لنا والتي لا تنبع من كياننا.
2. لن تستقيم السياسة أو الاقتصاد ولن تؤت أية سياسة إصلاح أكلها ما لم نبدأ بالتعليم والوعي، فالتنمية المستدامة سوف تخسر جميع رهاناتها إذا لم يتم التركيز على الإنسان.
3. إن المشاكل الكونية الكبرى لن تحل بمجهودات فردية، بل بتعاون دولي من جميع الجهات. كما أن إشراك فئات المجتمع المدني ضروري، فالانتقال إلى دولة الرفاه تفرض على المجتمع المدني أن يحافظ ويعمل على رفاهيته، دون المساس بالقيم الإنسانية والوطنية.

سبب اختيار الموضوع:

نظرا لأنه من المواضيع الهامة كان اهتمامي بالتنمية ومشاكل العالم الثالث ولدراسة مصادر التخلف وما يتعلق به، وما آمله من أن أكون أحد الذين يساهمون في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

كانت هناك دراسات قليلة بهذا الشأن، منها أطروحة دكتوراة حول آليات التنمية المستدامة، ورسالة ماجستير اختصت بدراسة الجوانب القانونية لمفهوم التنمية المستدامة.

صعوبات البحث:

غياب المراجع التي تعمل على تحليل العلاقة، تحليلا يتناول جميع الجوانب، فكان معظم المراجع توجد خارج الوطن، لم أستطع الحصول عليها.

كذلك من الصعوبات تشعب البحث نظرا لأهمية مضامينه، مما اضطرني إلى الاختصار في مواضع، والإطناب في مواضع أخرى، مع المحاولة قدر الإمكان ربط المضامين بعضها ببعض مما يوحي بشمولية العنوان.

منهج البحث:

المنهج كان مزيجا بين التحليلي والوصفي نظرا لطبيعة الموضوع الذي يدرس الإشكاليات القائمة بين التنمية المستدامة والعولمة.

قسّم البحث إلى ثلاثة فصول:

*** الفصل الأول: مفاهيم حول التنمية المستدامة والعولمة**

وهو يضم مبحثين، الأول: مفهوم التنمية المستدامة، والثاني: المفاهيم حول العولمة.

تناول هذا الفصل أهم التعاريف والاختلافات حول هذين المفهومين، ونشوئهما، والمظاهر المميزة لهما.

*** الفصل الثاني: التقاطعات الكبرى بين العولمة والتنمية المستدامة**

ويضم مبحثين أيضا، الأول: تحديات التنمية المستدامة والثاني: معوقات التنمية المستدامة في ظل العولمة.

يتكلم هذا الفصل عن أهم العقبات التي تواجه التنمية المستدامة إلا أنها ليست في نفس المستوى، فقد قسمناها إلى تحديات ومعوقات.

*** الفصل الثالث: الجزائر والتنمية المستدامة**

ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: التحول نحو اقتصاد السوق، أما المبحث الثاني: واقع وآفاق البيئة في إطار التنمية المستدامة (قراءة تقييمية).

الفصل الأول

مفاهيم حول التنمية المستدامة والعولمة

تمهيد:

تأتي التنمية المستدامة لتحتوي جميع المواضيع المحددة التي يكثر حولها الجدل نظرا لتعدد جوانب هذا المفهوم، ولمدى أهمية هذه المواضيع للخروج من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

وجاء الاهتمام عالميا بهذا المفهوم الجديد من خلال الندوات واللقاءات العالمية بدءا من مؤتمر استوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972، مرورا بقمة الأرض في ري ودي جانيرو حول البيئة والتنمية لسنة 1992، وصولا إلى قمة جوهانسبورغ لسنة 2002، إضافة إلى المؤتمرات المحلية والقارية.

وفي الحقيقة فإن التنمية المستدامة بدأت بشكل خاص حول موضوع البيئة، لكنه عرف تطورا ملحوظا عبر آراء المفكرين ليصل في النهاية إلى دراسة واحتواء المعضلات الكبرى التي يطرحها هذا العصر.

بالمقابل نجد أن العولمة كظاهرة تشمل جميع النواحي الحياتية، ساعد في ذلك انتشار الرأسمالية كنمط اقتصادي ثم ثقافي تبنته مؤسسات دولية، وبدأت فرضه تدريجيا على باقي العالم، وكان لذلك مظاهر وأسباب حفزت على هذا التوسع، وجعلت من هذه الظاهرة في نمو متسارع لم يعرف الانتهاء عند حد معين. ناهيك عن كثرة الأسماء المتعلقة بها، خاصة وأن كل كاتب أو مفكر يقوم بتحليل هذه العلاقة من جانب معين سواء كان الجانب الثقافي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يشغل مفهوم التنمية المستدامة مساحة واسعة من القضايا، وسنتناول بالشرح بداية ظهور هذا المفهوم وتطوره فيما يأتي.

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

الفرع الأول: الثنائية الجديدة (البيئة والتنمية)

جاء اهتمام المفكرين بالبيئة عقب ما أنتجته الثورة الصناعية من آثار سلبية، وإن كان البعد الزماني أبعد بكثير من مرحلة الثورة الصناعية، وقد أعطته الجماعة العلمية الغربية دفعة قوية للأمام، بحيث ارتبط النظام الليبيرالي بالطفرة التي أحدثتها نظريات نيوتن وزملائه، والتي مكنت السلطة العلمية من إضفاء صبغتها على قضايا البيئة، ولا غرو فالاهتمام بالبيئة كان من نتائج البحوث والدراسات حول الاحتباس الحراري ومختلف الظواهر الأخرى.[1]

وفي الإطار الاقتصادي، كان روبرت مالتوس أول من طرح فكرة تدهور الموارد مقارنة مع التزايد السكاني، حيث يرى أن السكان يتزايدون وفق متوالية هندسية في حين أن الموارد تزيد وفق متوالية حسابية، وعليه فإن لم يتم كبح الزيادة السكانية بطرق اختيارية (تحديد النسل مثلا) فإن النمو البطيء للموارد الطبيعية (ثبات المساحة الزراعية) سوف يخلق كوابح اضطرارية من شأنها ضبط أعداد السكان.[2]

أما دافيد ريكاردو (1772-1823) فيرى بأن محدودية الأراضي الزراعية تؤدي إلى ركود في النمو الاقتصادي، ويتخذ جون ستيوارت ميل رأيا متفائلا يفيد أن حدوث تقدم علمي وفني سوف يرفع من استخدام الموارد الطبيعية ويؤجل سريان قانون تناقص الغلة، ولاحظ جيفونز (ت 1885) أن التقدم الصناعي أدى إلى استخدام مكثف للفحم، ونبّه إلى أن مخزون الفحم في انجلترا محدود، وانتقد المعدلات العالية في استخدام الخشب.

وتعبر هذه الآراء في مجملها عن تحول جديد في مضمون الفكر الاقتصادي، وقد أفرز ما يعرف باسم اقتصاد حماية البيئة، والملاحظ أن هذا الاهتمام لم يكن ليرقى في النصف الأول من القرن العشرين إلى مستوى التوحد بين العلمين، وأولوية البيئة في الدراسات الاقتصادية، حتى خروج مخاطر الاستنزاف البيئة إلى المواجهة المحلية ثم العالمية.

1- محمد علاء عبد المنعم، **مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض**، مجلة السياسات الدولية، عدد أكتوبر 2004، ص 37.

2- بوشذوب محمد فايز، **التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة**، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية. جامعة الجزائر جانفي 2002، ص 13.

وكمرحلة أولى حول حماية البيئة، كانت هناك اتفاقيات ومعاهدات دولية تنص على اتخاذ ممارسات مشتركة كاتفاقية 1902 الخاصة بحماية الطيور المفيدة للزراعة، أو اتفاقية 1911 حول حماية أنواع عجول البحر المهددة بالانقراض... وغيرها. ثم جاءت مؤتمرات دولية قائمة على دراسات وأبحاث في هذا الميدان كان أهمه مؤتمر باريس سنة 1923، كان موضوعه الأساسي "العلاقة بين حماية الطبيعة واستخدام مواردها"، وخرج بتقرير يدعو فيه إلى المحافظة على الحيوانات البرية والاستخدام المعقول لها.[1]

وفي سنة 1948 تأسس الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة ومواردها (U.C.C.N) تحت رعاية اليونسكو والحكومة الفرنسية.

إن اشتداد الكوارث الطبيعية في سنوات (52-53-1964) وأخطرها كارثة لندن جراء تلوث الجو بالضباب الدخاني، والذي أدى إلى تدهور صحة 04 آلاف شخص كان نسبيا في اتساع دائرة الوعي البيئي.

ظهر ذلك في كتاب "التبغ الصامت" عام 1962 للكاتبة الأمريكية - راشيل كانسون- (Rachel Kanson). حيث كان سببا في حدوث مظاهرات احتجاجية على استخدام المبيدات الكيماوية ضد الفيتناميين.

في سنة 1972 صدر عن منتدى روما تقرير "حدود النمو" فأثار مشكلة التوازن الإيكولوجي والاقتصادي في العالم، ويعتبر هذا التقرير من المصادر الأولى لتشكيل مفهوم التنمية المستدامة والذي أخذ به فيما بعد مؤتمر البيئة والتنمية باستكهولم سنة 1972، والممهد له بمؤتمر باريس (1971)، وكذلك إنشاء المعهد الدولي للبيئة والتنمية، هذا الأخير الذي شارك في تحرير وثيقة "ليس لنا إلا أرض واحدة".

في سنة 1980، أنشئ الاتحاد الدولي لحماية البيئة، وشارك سنة 1987 في صياغة الوثيقة العالمية "مستقبلنا المشترك" والذي عرف بتقرير برونتلاند، وأوجز هذا التقرير أن تدهور البيئة ما هو إلا نتيجة حتمية للأنماط الإنمائية غير المستدامة المعمول بها في العالم، حيث نبّه على خطورتها بالنسبة للأجيال القادمة، مؤكدا على أن التنمية والبيئة وجهان لعملة واحدة، فبدون حماية بيئية ملائمة ستنهار التنمية وبدون تنمية ستفشل حماية البيئة.

الفرع الثاني: ماهية التنمية المستدامة

يعني مفهوم الاستدامة التواصل والاستمرارية، حيث لا معنى لأي نشاط تنموي لا يكتب له الاستدامة بحيث تستفيد منه الأجيال القادمة.[2]

1- بوشذوب محمد فايز، مرجع سابق، ص 13.

2- إبراهيم عبد الجليل، **البيئة والتنمية**، دار المعارف، القاهرة 2002، ص 11.

ويتضح هذا المفهوم أكثر في وثيقة تقرير الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة الصادر سنة 1980، حيث ركز على العلاقة بين الطبيعة والتنمية، غير أن هذا المفهوم نجد أصوله في تقرير "حدود النمو"، والذي يناقش فرضية الحدود البيئية للنمو الاقتصادي، محدثا بذلك نقاشات حادة بين المناضلين البيئيين وأنصار النمو بأي ثمن.[1]

إذن: ينبع مفهوم التنمية المستدامة من التنمية الاقتصادية الملائمة للبيئة، وهو يولي أهمية وعناية للتسيير العادل والفعال للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية تستجيب للعدالة الاجتماعية والحذر البيئي، وعلى هذا الأساس أصدرت لجنة برونتلاند تقريرها "ليس لنا إلا أرض واحدة" منتقدة فيه الأنماط الاستهلاكية السائدة مركزة على مفهوم الحدود السلبية، أي أن لكل نظام بيئي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، وأي تجاوز لهذه الحدود يعني تدهور النظام البيئي، وفي هذا السياق تتطلب التنمية المستدامة القيم المشجعة لمستويات استهلاك لا تتخطى حدود الممكن بيئيا بالنسبة لهذا الجيل ولأجيال القادمة، لذلك عرفت التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". ورغم أن التعريف يتضمن صراحة العلاقة بين البيئة والتنمية، إلا أن التقرير الصادر عنه يحاول إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتي تمثل تحديات لها، فلا يمكن تحقيق تنمية دون تجاوز مشاكل الفقر والتخلف، كما يولي أهمية كبرى لدور المؤسسات في تحريك عملية التنمية.

إذن، تأخذ التنمية المستدامة منحى تكامليا عبر علاقة متوازية بين البشر والموارد، أو تفاعل المنظومات الثلاث (المجتمع، الطبيعة، التقنية)، وعليه فإن عملية التنمية تنصب في تطوير المحيط الاجتماعي، وإصحاح النظم السياسية، وتعمل على توفير قدر أكبر من حظوظ المشاركة الاجتماعية والإسهام الشعبي، ومن هنا تبرز أهمية التعليم في صورته الأشمل بكونه رافدا من روافد الحرية، وإحترام الذات والآخر، من خلال نقل المعارف وتعلمها وتحويلها إلى قوة دافعة توجه سلوك الفرد ثم السلوكيات العامة للمجتمع، وتوضح هذه الرؤية احتواء هذا المفهوم لمبادئ كبرى تحدده. ويعتبر بعض الخبراء التنمية المستدامة تصورا إيديولوجيا، ومفهوما علميا قابلا للتطبيق جزئيا لكن بصفة غير صارمة وغير محددة تماما[2]. لذلك نجد من كثرة التعاريف (20 تعريفا أو أكثر) ما أدى إلى الخلط بين التنمية المستدامة وبين متطلباتها وشروطها من ناحية أخرى.

1- إيزابيل بياجوتي وآخرون، **العولمة والتنمية المستدامة، أي هيئات للضبط؟**. ترجمة محمد غـــانم وآخـــرون. المركز الوطني للبحوث الإنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران. البطاقة 2- أ. ص 02.

2- إيزابيل بياجوتي وآخرون، مرجع سابق، بطاقة 2 - أ. ص2.

ويوحي هذا التعريف بعدة قضايا تندرج تحته:[1]

- إن التنمية المستدامة لا تسعى لتقدم محدود في أماكن معينة، وزمن معين، فهي تعمل لصالح البشرية جمعاء.

- تتميز بأن لها رؤية عالمية شاملة.

- تراعي مستويات الاستهلاك لضمان مستويات معيشة لا تتجاوز الحد الأدنى من الاحتياجات على المدى البعيد.

- تتطلب هذه التنمية انتشار القيم المشجعة لمستويات استهلاك لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

وعليه فإن المواجهات الحقيقية للتنمية المستدامة تسير وفق هذه القضايا وتتمثل في[2]:

- البحث عن اتفاق مبني على الأولويات والتوجيه المثالي للقدرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتوفرة.
- البحث عن آليات خاصة لقوة القانون لا لمبادئ ومسؤوليات مختلفة.
- تقوية المؤسسات في المجال الوطني.

الفرع الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

1 - البعد البيئي:

وهو منشأ هذا المفهوم، ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، وعلى النظم الإيكولوجية وتعزيز حمايتها وترشيدها.

ومعلوم أن الدراسات الاقتصادية اهتمت بالموارد النادرة، وأهملت الموارد الحرة (غير النادرة) كالماء والهواء، واعتبرتها غير ذات قيمة تبادلية سوقية (أو منخفضة جدا[3])، لكن مع ظاهرة التلوث تغيرت النظرة الاقتصادية إلى هذه الموارد، حيث أصبح ينظر إليها من جانب قيمتها الاستعمالية، كذلك فهي تطرح مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتكفل النظام الاقتصادي بتلبيتها، فالقدرة البيئية يجب احترامها والهدف من وراء ذلك هو التسيير والتوظيف الأمثل للرأسمال الطبيعي بدلا من تبذيره.

1- أسامة الخولي، **مفهوم التنمية المستدامة**، أوراق غير دورية، العدد 09، نوفمبر 1999. مركز الأردن، الطبعة الأولى 2003. ص 190.

2- Jock waller-hunter, **Mondialisation, La governance au service du developppement durable**, problemes economiques,N 2764, Juin 2002, p

3- بوفاسة سليمان وخليل عبد القادر، **البيئة وآليات حمايتها لأجل تنمية مستدامة**، الملتقى الوطني حول "اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة"، المركز الجامعي يحيى فارس المدنية (2006 - 2007).

2- البعد الاقتصادي:

ويخص تلبية الحاجات المادية للإنسان عن طريق الإنتاج والاستهلاك، ويرى بعض الاقتصاديين أن التنمية المستدامة تتطلب نموا اقتصاديا سريعا، للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية.

وتقوم هذه التنمية على الفكرة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقل عن الدخل الحقيقي في المستقبل"، وهو يعني أن النظم الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا، ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية، ونعمل على تجسيدها، ويطرح هذا البعد مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، مما يعني استخدام أفضل للتكنولوجيا والمعارف والقيم التي تضع في الأولوية الديمومة الكبرى[1]، يصاحب ذلك دمج الاعتبارات البيئية في التخطيط بهدف تقليل الآثار الاقتصادية الضارة بالبيئة، أي جعل الأثر البيئي للمشاريع جزءا رئيسيا في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، إضافة إلى حساب التكاليف البيئية لأي مشروع.[2]

3 - البعد الاجتماعي البشري:

يشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية مركزا على الاعتبارات الإنسانية، والإنسان، إذ هو عامل التنمية وهدفها، ممثلا ذلك في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وبتقديم الخدمات الاجتماعية وغيرها، يضاف إلى هذا تفعيل دور المرأة في التربية والتعليم والمشاركة[3]. وأيضا الاهتمام بالطفولة المشردة، وتعتبر التنمية المستدامة النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي، فالهدف العام هو تحقيق مفهوم الإنصاف بين المجتمعات والأفراد.

ويتوقف نجاح هذا المفهوم في هذا البعد بشكل كبير على احترام حقوق الإنسان، كما هو منصوص عليه في التصريح الدولي لمنظمة الأمم المتحدة لسنة 1948.[4]

1- إيزابيل بياجيوتي. مرجع سابق، بطاقة 2 - أ. ص 04.

2- جميل طاهر، تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية. مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد 9 / 1997. ص 91.

3- بوشذوب محمد فايز. مرجع سابق. ص 35.

4- إيزابيل بياجيوتي. مرجع سابق، بطاقة 2 - أ. ص 05.

جدول رقم01 يبين الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة

الهدف	الاستدامة الاقتصادية	الاستدامة الاجتماعية	الاستدامة البيئية
المياه	ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية	تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية
الغذاء	رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في وللتصدير	تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي	ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه
الصحة	زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل	فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة	ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة
المأوى والخدمات	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات	ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة	ضمان الاستخدام المثالي أو المستدام للأراضي والغابات والطاقة والموارد المدنية
الطاقة	ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية والمواصلات والاستعمال المنزلي	ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء	خفض الآثار البيئية للوقود الحفري على النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى
التعليم	ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية	ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة	إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية
الدخل	زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي	دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي	ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي أي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية

محمد طاهر قادري، مرجع سابق، ص 71. نقلا عن المصدر:

التقرير النهائي لقمة الأرض بجوهانسبورغ عن التنمية المستدامة .

وكخلاصة مما تقدم فإن مفهوم التنمية المستدامة ينتقد الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب، والتي لا تحقق حاليا الشروط بالاستدامة والموضحة في الأبعاد السالفة الذكر. ويعتقد إدوارد روبرت أن السمات الأساسية لهذه التنمية:

أ - أنها تختلف عن التنمية بشكل عام، في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقد، وبخاصة فيما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

ب - توجه التنمية المستدامة أساسا إلى تلبية حاجات ومتطلبات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع، وتسعى إلى الحد من تفاقم ظاهرة الفقر.

جـــ - لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية والحقيقة أن مفهوم التنمية المستدامة حل محل المنفعة والاستغلال. فالمعنى الأخير ينظر إلى الموارد على ما تساهم به في حركة الإنتاج، أي أن لها قيمة سوقية فقط، فاستغلالها يؤدي إلى الأرباح أو تخلق الثروة. بينما المعنى الأول للاستدامة فيتعدى المنفعة ولكن يقتصر على الممكن دون إحداث تدهور لها بما يسمح للأجيال القادمة الاستفادة منها، وهي بهذا طوباوية فحاجات البشر لا يستطاع التحكم فيها، ومن العبث انتظار خفض استهلاك الطاقة لأنها تلوث الجو، بمجرد الإنباء عن مصادر التلوث، بينما يقودنا هذا الرأي إلى تضيمينة في مفهوم التنمية المستدامة، وهو ما يسمى بالبدائل الأقل تكلفة في مجال استهلاك الطاقة مثلا وتشجيع التكنولوجيا العالية غير الملوثة للبيئة.

المطلب الثاني: الاهتمام بالتنمية المستدامة

الفرع الأول: مؤتمر ستوكهولم (1972)

انعقد هذا المؤتمر بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2398 بتاريخ 1968/12/03، بعاصمة السويد من (5 إلى 16) جوان عام 1972، وصدر عنه ما يسمى بإعلان ستوكهولم.[1]

ويتكون هذا الإعلان من ست وعشرين مبدأ، وبرنامج من مائة وتسعة مادة أكد فيها على دور كل دولة بتوفير بيئة نظيفة، وصدرت عنه أيضا وثيقة دولية عن مبادئ العلاقات بين الدول بصدد إدارة القضايا البيئية والمسؤولية عن أي استنزاف أو إهدار في الموارد، وتضمن هذا الإعلان توصيات تدعو الحكومات ووكالات الأمم والمنظمات الدولية للتعاون في اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة مشكلات البيئة.[2]

1- بوشدوب محمد فايز، مرجع سابق، ص16.

2- محمد علاء عبد المنعم، مرجع سابق، ص255.

تأتي أهمية مؤتمر ستوكهولم في كونه جعل قضايا التنمية والبيئة من المواثيق الدولية لاسيما الاستراتيجية العالمية للمحافظة على الطبيعة (1980) وإعلان نيروبي (1982)، والميثاق العالمي للطبيعة (1982)، بحيث أصبحت التنمية المستدامة من موضوعات القانون الدولي للبيئة، هذا الأخير الذي كان بمثابة واحد من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي من أجل إرساء أسس وقواعد نظام اقتصادي دولي جديد.[1]

الفرع الثاني: القمة العالمية ربو دي جانيرو (1992)

انعقد هذا المؤتمر في الفترة (03-14) جوان 1992، بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/44 المؤرخ في 1989/12/22، وعرف باسم قمة الأرض، وقد تبنى المؤتمر وثيقتين دوليتين بالإجماع هما:

إعلان ريو دي جانيرو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن 21 كخطة عمل للنهوض بالتنمية المستدامة، وكان من نتائجه الخروج باتفاقيتين دوليتين بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي، واتفاقية تغير المناخ، وبيان مبادئ غير ملزم للإدارة المستدامة للغابات، وأوصى بالتفاوض على اتفاقية مكافحة التصحر بحلول سنة 1994، وقد كانت رسالته الموجهة إلى العالم " بدون إدارة بيئية سليمة ستنهار التنمية، وبدون التنمية المتسارعة في البلدان الفقيرة ستفشل السياسات البيئية ".[2]

أما الهدف العام فقد عبر عنه الأمين للمؤتمر السيد " موريس سترونج " بقوله " وضع الأساس للمشاركة بين الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية، من منطلق الاهتمامات والمصالح المشتركة لضمان مستقبل هذا الكوكب، فنحن بحاجة إلى تحقيق توازن قابل للاستمرار، ومنصف بين البيئة والتنمية ".

جاء هذا المؤتمر في وقت الأحادية القطبية، وتزايد مناطق التوتر في العالم (حرب الخليج)، وانهيار كثير من اقتصاديات دول المعسكر الشرقي، مع بروز ظاهرة العولمة وأطروحاتها وكذا تصاعد الاهتمامات العالمية بقضايا الفقر، وبناء المؤسسات في الدول النامية ونشر التعليم والرعاية الصحية.

وفي هدا السياق يعكس إعلان ري ودي جانيرو الانشغالات الأساسية للبلدان النامية، والمتمثلة في التأكيد على أولوية المتطلبات الإنمائية على المقتضيات الإيكولوجية، وكذلك على الحق السيادي في استقلال مواردها وفقا لسياساتها البيئية والإنمائية، وهي مسؤولة عن ضمان أن

---

[1] - بوشدوب محمد فايز، مرجع سابق، ص20.

2- إسماعيل سراج الدين، **حتى تصبح التنمية مستدامة**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 1993، ص06.

لا تسبب الأنشطة التي تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها أضرارا بيئية لدول أخرى أو بمناطق يتجاوز حدود ولايتها الوطنية.

ويلاحظ أن مؤتمر ريو ركز على القضايا الحساسة التي سطرها مؤتمر ستوكهولم ولجنة برنتلاند بدءا بقضية البيئة وأولوية السياسات البيئية إلى القضايا الإنسانية (الفقر، الصحة،...)، إلى الاستراتيجيات الوطنية والدولية للتنمية المستدامة كونها آليات مهمة لتعزيز فعاليات السياسة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها[1].

1- إعلان ريودي جانيرو:

جاء هدا الإعلان في سبع وعشرين مبدأ لتوجيه العمل البيئي والتنموي، وأهم المبادئ التي نص عليها[2]:

- أن الإنسان يأتي في مركز اهتمام التنمية المستدامة، بمعنى أن له الحق في حياة صحية منتجة ومتسقة مع الطبيعة.
- أن البحوث العلمية ذات النتائج غير الأكيدة لا تؤجل العمل لمنع التدهور البيئي، خاصة حين يوجد تهديد خطير وضرر حتمي.
- أن للحكومة الحق السيادي في استغلال مواردها دون التسبب في ضرر بيئي لدول أخرى.
- أن التقليل من حدة الفقر وأعداد الفقراء وكذا المجموعات المهمشة وفق المقاييس الدولية للمعيشة هما أساس التنمية المستدامة.
- أن مشاركة المرأة أمر ضروري في استراتيجيات التنمية المستدامة.
- أن الدول المتقدمة تقر بمسؤولياتها اتجاه تحقيق التنمية المستدامة نظرا للأثر الحاصل من مجتمعاتها على البيئة العالمية، ونظرا للموارد التكنولوجية والمادية لديها.

1- قادري محمد طاهر، **آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص59.

2- محمد باتر وردم، **العالم ليس للبيع- مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**- الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2003، ص190.

2- **جدول أعمال القرن21**:[1]

تعتبر الوثيقة الأساسية لمؤتمر ريو وهو عبارة عن برنامج عمل للتنمية المستدامة للفترة الممتدة حتى سنة 2000 ومن ثم إلى القرن 21، وهو يحتوي على أربعين فصلا ومن ثمانمائة صفحة، وأهم فصوله مايلي[2]:

أولا: شعب واحد وكوكب واحد

ويتحقق من خلال ما يلي:

- تعزيز مشاركة البشرية جمعاء في مسؤولية وجودها والحياة على الأرض.
- نشر التعليم والتدريب، وإيقاظ وعي الجماهير على مسائل وجودها.
- تصعيد وعي المرأة والشباب إزاء المستقبل.
- حماية الحرية الذاتية والبشرية ضمن ما تسمح به الأطر الاجتماعية.
- تعزيز فعاليات المجتمع بكل تمثلاته فيما يخص إدارة الأعمال التنموية.
- دعم توجه المجتمعات العلمية في توجيه مسيرة التنمية (السلطة العلمية).

ثانيا: عالم الإنصاف

ثالثا: عالم مزدهر وفيه

- استخدام كفء للموارد الطبيعية (المياه والطاقة).
- إدارة تنمية زراعية وريفية معززة
- إدارة النظم الحيوية – البيئية الهشة منها، كالتي توجد في المناطق الجبلية والجافة والجزر.

رابعا- عالم متجدد البقاء، ويعزز من خلال:

- التوطين البشري المتقدم.
- مواجهة تحديات النمو الحضري (إمدادات المياه والطاقة وإدارة الفضلات).
- إرساء التوازن الرشيد بين الإنسان والبيئة من حوله.

خامسا- عالم نظيف ويمكن توفيره من خلال:

- الإدارة الرشيدة للكيمياويات والفضلات الصناعية، وكذا التخلص من الملوثات السامة والمشعة المدمرة للنظم البيئية – الحيوية من حولنا.
- مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري.

1- بوشدوب محمد فايز، مرجع سابق، ص62.

2 - عدنان مصطفى، **العرب وقمة الأرض الرسالة التائهة** .دراسات في التنمية العربية ،الواقع والآفـــاق. مركـــز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى بيروت، 1998 ص417.

- الإبقاء على التنوع البيولوجي وحمايته من خلال رقابة الصناعات المعتمدة على التقنية الحيوية.

سادسا- عالم مرسى على العدل وأصوله مرتكزا على:

- قهر غوائل الفقر خاصة في عالم الجنوب.
- إحداث تغييرات شاملة في أنماط استهلاك المصادر.
- مواجهة إشكالات التغير الديمغرافي الخطيرة.
- إرساء أرضية رعاية قانونية عالمية شاملة.
- وضع سياسات ملائمة لتعزيز نماء المجتمعات البشرية ورفاهها.

سابعا-عالم معزز النماء ويقوم على:

- تنظيم نمو المجتمعات البشرية على أصول جديدة يراعى فيها خفض التلوث والتمتع بالديمقراطية وحقوق الإنسان ...إلخ
- إرساء نهج لتكامل السياسات والأعمال التنموية – البيئية لتكون الموجه الرئيسي لصنع القرار عبر العالم.
- الاهتمام وتبني مسؤولية الأجيال القادمة.

مما سبق يتبين أن التنمية المستدامة تتوسع لتأخذ مساحة واسعة من القضايا تعكس طموحات البرنامج والواقع وهو ما يراه النقاد أحد أسباب الفشل في تنفيذ جدول القرن 21.

3- إعلان الألفية

ودعا إليها الأمين العام للأمم المتحدة في 15 ماي 2000، ومثل هذه القمة المنعقدة في (06-08) سبتمبر 2000 في نيويورك 147 رئيس دولة وحكومة، وما مجموعه 189 دولة عضو، وصدر عنها إعلان الألفية المتضمن أهداف الألفية الإنمائية الثمانية، تحمل فيه الحضور مسؤولياتهم بخصوص دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف على الصعيد العالمي[1].

وهذه الأهداف هي:

1- القضاء على الفقر: وأهم بنوده

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990-2015.
- توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع بمن فيهم النساء والشباب.
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة 1990-2015.

2- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي

1- محمد باتر علي وردم، **العولمة ومستقبل الأرض**، مرجع سابق، ص 38.

3- تعزيز المساواة بين الجنسين
4- تخفيض معدل وفيات الأطفال
5- تحسين الصحة النفاسية
6- مكافحة فيروس المناعة البشرية
7- كفالة الاستدامة البيئية
8- إقامة شراكة عالمية

جاءت هذه الأهداف كاستراتيجية مستقرة لتغيير ملامح التنمية غير العادلة خاصة في حاجة الدول النامية إلى الانضمام إلى العولمة، وهذه الأهداف بمثابة تحديات وعوائق تحد من قدرتها على التقدم وإن كانت بعض البلدان تتفاضل فيما بينها في هذه المسألة.

الفرع الثالث: قمة الأرض (جوهانسبورغ) 2002

اجتمع فيها قادة العالم ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من 26 أوت إلى 4 سبتمبر، حيث حضر القمة ما يزيد على 20 ألف مشارك.

أكدت هذه القمة على وجوب تحسين واستكمال استراتيجيات التنمية المستدامة بحلول عام 2005، وتتركز أولويات التنمية المستدامة في المسائل التالية (الطاقة، المياه، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة). وظهر في هذا المؤتمر أن هناك تراجعا واضحا في مواقف الأطراف بفعل ضغوط قوية داخلية، وتبين أنه يجب مراجعة النظام الدولي القائم ونمط العلاقات الاقتصادية الدولية لأنهما لا يسمحان بإيلاء اهتمام كاف لقضايا الفقر ووضع الأطر المؤسسة المناسبة لمواجهتها على الرغم من وضوح العلاقات بين البيئة والتنمية والأمن.[1]

ويعود سبب اختيار الموضوعات السابقة لارتباطها بالقارة الإفريقية التي احتلت اهتماما كبيرا في المحادثات التحضيرية الرابعة في بالي بأندونيسيا، كما تناولت المفاوضات عددا كبيرا من القضايا الأخرى ذات الصلة بالتنمية المستدامة، كان في مقدمتها الفقر والعولمة، وتمويل التنمية والتجارة.

لقد اختلفت أولويات القضايا المطروحة بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي حين أن هذه الأخيرة ركزت على موضوعات الزراعة والتجارة والمساعدات المالية، والحدّ من الفقر، وكذا التزامات حكومات الدولة المتقدمة إزاء قضايا التنمية المستدامة، حينما كانت الدول المتقدمة لها

1- محمد علاء عبد المنعم، مرجع سابق.

أولويات أخرى في مقدمتها ربط المساعدات الدولية بكل من الحكم الراشد وحرية التجارة، بالإضافة إلى انتهاج السياسات الليبرالية الهادفة الى تشجيع القطاع الخاص.

ويمكن القول إن الكثير من النتائج لهذا المؤتمر في مجملها إعادة توكيد لما ورد من قبل من إعلان الألفية والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، وكذا إعلان مونتيري الخاص بتمويل التنمية.

وتعد الشراكة الجديدة هي البعد الأكثر إيجابية في سبيل دعم التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة

المبحث الثاني: مفاهيم حول العولمة

تعتبر العولمة كمنتوج تراكمي أفرزه مسلسل التاريخ الاقتصادي العالمي، فهو نظام ينطلق من عولمة الاقتصاد، والمال والأسواق، لينتهي إلى جمع العالم على نمط أحادي، يتساكن فصيلة واحدة في "القرية الكونية الواحدة".

وسوف نتناول في هذا المبحث، أهم التعاريف التي طرحت، وكذا العوامل التي ساهمت في ظهوره، وتطوره.

المطلب الأول: مفهوم العولمة

الفرع الأول: حول تعريف العولمة

يرجع مصطلح العولمة إلى المصطلحين الانجليزي (GLOBALISATION)، والمصطلح الفرنسي (MONDIALISATION). ولعل التعبير الانجليزي أوسع معنى، إذ يعني شمولية كاملة واحتواء لكل ما يتصل بالعالم إنسانا وأرضا، وعلاقات بشرية وتعاملا في جميع مناحي الحياة، بدءا من عولمة الاقتصاد إلى عولمة الشعور والفكر بالهوية والثقافات والخصوصيات، وانتهاء إلى تنميط عيش الإنسان على نمط وحيد، بينما العولمة في التعبير اللاتيني تقف عند حدود التمسك بالهوية الفكرية والخصوصية الثقافية، وترفض التنميط الأحادي لعيش الإنسان وطبيعة حياته.[1]

إن صياغة تعريف دقيق لهذه الظاهرة، ووضع إطار يحدد ماهيتها، في تعريف جامع مانع، تبدو مسألة شاقة نظرا لتعدد مناحي هذه الظاهرة !

1- بوطالب عبد الهادي، **في نقد العولمة وآثارها السلبية على الدول المتنامية: أعولمة أم شوملة أم أمركة**. أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة، الدورة الخريفية لسنة 2001، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط 2001، ص29.

وتعني العولمة مبدئيا "جعل الشيء عالميا"، أي أن العالم عبارة عن منظومة واحدة متكاملة، ويمكن الحصول على تعريف مقسم إلى ثلاث نواحي:

أ - من الناحية الاقتصادية، فالعولمة هي: "الاقتصاديات العالمية المفتوحة على بعضها، أي هي العملية التي من خلالها يؤدي التدفق الحر للأفكار والسلع والخدمات ورأس المال إلى تكامل الاقتصادات والمجتمعات".[1]

وهذا يعني التوسع في السوق العالمي الرأسمالي، ليدخل أماكن كانت محظورة عليه من قبل، مثل الدول الشيوعية السابقة، والدول النامية التي حاولت تطبيق أنماط تنمية خاصة بها.

ب - من الناحية السياسية: "الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية، وحقوق الإنسان والحريات الفردية، وهي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود حقل الجغرافيا السياسية".

جـــ - ومن الناحية الثقافية "توحيد القيم حول المرأة والأسرة، وحول أنماط الاستهلاك في الذوق، والمأكل والملبس، إنها توحيد التفكير والشعور بالنظر إلى الذات، وإلى الأمر، وإلى القيم، وإلى كل ما يعبر عنه الآخر".

إذن، يمكن استنتاج أن العولمة تقوم بدمج أسواق العالم في حقول التجارة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ضمن إطار من رأسمالية الأسواق، بما يؤدي ذلك إلى اختراق الحدود القومية، ويعمل على انحسار كبير في سيادة الدولة، بالتوازي مع تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات من جهة، ومن جهة أخرى مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات، والتي حدت بالبعض أن يحكم على أن العالم قد تحول بالفعل إلى قرية كونية صغيرة؟!.

وفي الواقع، نجد أنفسنا من خلال هذه التعاريف أمام أربع محاور كبرى تقوم عليها العولمة تتمثل في التعددية، والتنافسية، والتحررية، والديمقراطية، والتي تراها الدول المتقدمة مفقودة في العالم الثالث، فهي تسعى من خلالها إلى بسط هيمنتها وفرض سلطانها على هذه الدول في ظل المؤسسات التي يسيرها من مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة، وبواسطة ما يسمى بـــ "حكومة العالم". وهو ما عبر عنه تعريف موسوعة أنكاتا الذي يعتبر أقرب التعاريف إلى القصد، حيث يعرف العولمة على أنها: "دمج ودمقرطة ثقافات العالم واقتصادياته، وبنياته التحتية، من خلال الاستثمارات الدولية، وتنمية تكنولوجية الاتصالات والمعلومات، وتأثير قوى السوق الحرة على الاقتصاديات المحلية والإقليمية والمحلية".[2]

ويضيف بعض الدارسين مسحة أمريكية على ظاهرة العولمة، ويطلقون عليها اسم "الأمركة"، والتي تعني نشر وترسيخ الحياة الأمريكية في أرجاء المعمورة، باعتبار أن ما وصلت إليه الولايات

1- إدوارد أنينات، **التغلب على تحديات العولمة**، مجلة التحويل والتنمية، مارس 2002، ص04.

2- حسن وكاك: **العولمة من منظور إسلامي**، أي مستقبل للبلدان النامية، مرجع سابق ص96

المتحدة الأمريكية الآن هو منتهى ما وصل إليه الكائن البشري على امتداد التاريخ، من ثقافة وديمقراطية ورقي مدعومة بالتكنولوجيات الراقية وأساليب البحث العلمي المتطورة، كما دافع عن ذلك صاحب كتاب "نهاية التاريخ".

ومع ما يبدو من مغالبة ومبالغة في هذا الطرح، فهو قد أثار جدلية أخرى حول ما يعرف بصدام الحضارات، أو حوار الحضارات، تحت سقف العولمة التي تتبنى هذا النوع الشائك من المواضيع.

الفرع الثاني: نشوء العولمة وتسويقها

يعود ظهور العولمة إلى الوصايا العشر الممثلة للسياسة الاقتصادية المقترحة من طرف الاقتصادي الأمريكي جون ويليامسون سنة 1989، وضعت أساسا لمعالجة اقتصاديات دول المعسكر الشيوعي المنهارة، وذلك بالتعاون مع معهد الاقتصاد العالمي، وقد تبنتها كل من الإدارة الأمريكية، ومجلس الشيوخ الأمريكي، وبعض المسؤولين من ذوي الاختصاص في صندوق النقد الدولي. وأطلق عليه اسم "اتفاقية واشنطن"، وكما سبق فهي تتضمن الوصايا العشر التالية:

01 - الترشيد المالي.

02 - وضع أولويات في جدول المصروفات العامة.

03 - الإصلاح الضريبي.

04 - تحرير السياسة المالية

05 - أسعار صرف تحقق نموا مضطردا في تجارة الصادرات غير التقليدية.

06 - تحقيق التجارة وتخفيض الرسوم الجمركية.

07 - تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

08 - خصخصة المشروعات العامة.

09 - تحسين المنظومة القانونية بما يتلاءم مع ضمان المنافسة.

10 - ضمان حقوق الملكية.

ويستخلص من هذه التوصيات، أنها تهدف إلى استقرار وتوحيد الرأسمالية، وهي تتفق مع القوانين الأنجلوسكسونية.

ثم كانت اتفاقية واشنطن الجديدة، والتي برر وجودها بأن مذهب التطرف في اقتصاد السوق يؤثر سلبيا على العملية التنموية، كما أنها لا تتفق مع ظروف جميع الدول، مستدلين على هذا بشواهد أهمها:

- عدم نجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا وأوروبا الشرقية.

- تبيّن ظهور نوعين من الاقتصاد كنتيجة لهذه التوصيات: اقتصاد يغني الأقلية الغنية، وآخر لا يحقق ما تصبو إليه الأغلبية الفقيرة.

- نجاح دول جنوب شرق آسيا في معالجة اقتصادياتها دون الخضوع إلى اتفاقية واشنطن.

ثانيا: تجديد اتفاقية واشنطن

وتتجلى في عدة ثوابت، يمكن تلخيصها كما يلي[1]:

01 - مفهوم التنمية وأهدافها:

من الأهداف التي ترقى إليها الاتفاقية: بقاء معدلات تضخم معقولة، وتخفيض العجز إلى الحد الأدنى، وفتح الأسواق على الاستثمار والمنافسة الأجنبية، والحد من تدخل الدولة. ويرى البنك الدولي أن عملية التنمية المنشودة يجب أن تصحبها ثلاث عناصر رئيسية: الديمقراطية، العدالة والإنصاف، وعامل الثبات والاستمرارية.

2-دور الدولة:

ويعتبر أهم التعديلات في اتفاقية واشنطن الجديدة، فدورها المهم يتمثل في توفير المساعدات للبنية الأساسية، وضمان توفير التقنيات الأساسية لصناعاتها وقطاعاتها الحساسة، وقبل هذا توفير العدالة، وإبعاد شبح الفقر والعوز والبطالة.

03 - الخدمات العامة وإعادة التقييم:

وتكمن إعادة تقييم المؤسسات على قواعد سليمة، متفقة والبواعث الأساسية لهذا التنظيم في توفير الخدمات، أو الإشراف على توفيرها، كصمّام أمان للعملية التنموية، وعليه فإن الاستفادة من آلية السوق في إذكاء المنافسة، وتحسين مستوى الخدمات العامة هي الباعث الحقيقي لإعادة التنظيم والتقييم، والتي يجب أن تسبق عملية الانتقال والتخصيص، وذلك تفاديا للانتكاسات، منها على سبيل المثال الاحتكار والذي قد ينتقل من الدولة إلى القطاع الخاص.

04 - تعدد مظاهر عدم الاستقرار والثبات:

وينشأ هذا العنصر من الضغط الخارجي، والبعيد عن فهم ثقافات ومجتمعات الدول والإحاطة بظروفها ومشاكلها المتعددة، كما يأخذ أشكالا متنوعة، كتعدد الحكومات، فالحكومة التي تأتي تلغي مشاريع الحكومة التي سبقتها.[2]

الفرع الثالث: عوامل ظهور العولمة

بعد الحرب العالمية الثانية (1939 - 1945)، انقسم العالم إلى معسكرين: المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وكان كل منهما يسعى لنشر وترسيخ مفاهيمه ورؤاه في الاقتصاد والسياسة والاجتماع. وحتى نظرته إلى الحياة، فخلق بينهما منافسة شديدة في إطار ما عرف بـــ "الحرب الباردة"، ثم كان سقوط الاتحاد السوفيتي وبقاء قطبية واحدة تحكم العالم.

1- وداد أحمد كيكسو: **العولمة والتنمية الاقتصادية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشرة، القاهرة 2000، ص-ص 19 - 30.

وبديهي أن تكون هذه القطبية التي ربحت الرهان، هي التي تسيطر على العالم، فأفكارها وأطروحاتها هي التي تأخذ بيد العالم إلى الرفاه، الأمر الذي أعطاها صبغة عالمية ذات شرعية قوية، وهو ما نسميه الآن بظاهرة العولمة. هذه الظاهرة التي ساعدتها عوامل أخرى كثيرة على الظهور والانتشار السريع كان أهمها:[1]

1 - التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات (ثورة المعلومات)، وتمثلت في الفاكس، الهاتف النقال، الانترنت، وغيرها*.

2 - اتفاقيات الجات، ونجاح المباحثات حول تحرير التجارة الدولية في دورة أوروغواي الأخيرة.

3 - المشاكل الكونية الطارئة، مثل التلوث البيئي، والهجرة، والإرهاب، والتي استدعت تعاونا دوليا مكثفا.

4 - تزايد أو تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات على المستوى العالمي، وما صاحبها من سرعة في حركة التجارة، والاستثمارات الأجنبية*.

5 - زيادة الميل الدولي إلى القيام بالتكتلات الإقليمية والدولية الكبرى.

ومن هذه العوامل يظهر جليا أن الليبرالية الجديدة، حرصت على غزو كل الدول تحت مسمى العولمة. داعية إلى حرية انتقال رأس المال، وإلغاء الحدود والحواجز الجمركية، لتعزز حرية المبادلات التجارية، وتعمل على إحداث نظام اقتصادي عالمي جديد يتميز بالديناميكية، ويأخذ الشكل الهرمي والانفراد بالقمة القطبية، ويقوم على ثلاث ركائز تشكله وتعمل على توافقه وبقائه. وهي:

أ - صندوق النقد الدولي (FMI).

ب - البنك العالمي (BI).

جـــ - منظمة التجارة العالمية (OMC).

وسوف نتناولها في المطلب الآتي:

المطلب الثاني: دور المؤسسات العالمية في ترسيخ العولمة

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي

أوجدت هذه الهيئة أساسا كآلية لاستقرار النظام النقدي الدولي، وقد برز للوجود بصفة رسمية في 27 ديسمبر 1945، بعد توقيع 29 دولة على ميثاق الصندوق في مؤتمر بروتون وودز، في الفترة

1- عبد السلام أبو قحف، **العولمة وحاضنات الأعمال**، حالات عملية وحلول مشكلات، ، مكتبة ومطبعة الإشـــعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2002، ص40.

* انظر المطلب الثالث من هذا المبحث حول مظاهر العولمة.

(21 - 22) يوليو 1944، وباشر ممارسة أعماله في الأول من مارس 1947، وبلغ عدد أعضائه 183 دولة.

1 - أهدافه:[1]

أ - تحقيق الاستقرار النقدي الدولي انطلاقا من عمليات ضبط ومراقبة أسعار الصرف من خلال عدة آليات.

ب - تقديم المساعدة الإئتمانية، وتوفير حد أدنى من السيولة للدول الأعضاء من أجل تخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني في ميزان مدفوعاتها.

ج - رفع القيود وإزالة الحواجز والتخلص من أساليب الرقابة التي تعيق تطور التبادل الدولي.

د - تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء عن طريق وضع الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية العاملين بالصندوق تحت تصرف تلك الدول في مجال اقتراح الحلول للمشكلات المطروحة.

2 - سياسته:

وهو ما يطلق عليه "سياسات الإصلاح أو التعديل الهيكلي" وتعرف على أنها "برامج يقدمها الصندوق بغرض إرساء الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه". وتكون هذه البرامج بموجب اتفاقيات قروض تلتزم بموجبها بتنفيذ شرطية الصندوق لمدة معينة، وبدأ اعتماد هذه السياسات منذ أواخر الستينيات والسبعينيات.[2]

أ. سياسة التثبيت الهيكلي:

وتعتمد آليات تحرير سعر الصرف، وسعر الفائدة بالإضافة إلى تحديد السقوف الإئتمائية في تحقيق تخفيض العجز الموازني وكبح معدلات التضخم، وبدون تصحيح هذه المعطيات وتوفير الاستقرار فيها يتعذر القيام بإصلاح اقتصادي جوهري.

ب. سياسة التكيف الهيكلي: وتستهدف إعادة توظيف الموارد الاقتصادية وفق لاعتبارات الكفاءة، وتحريك موارد جديدة بما يكفل النمو المستمر الذي يغذي نفسه بنفسه، وتعتمد هذه السياسة على عدة اعتبارات:

- تخصيص القطاع العام وتحريره
- تحرير الأسعار (تحرير أسعار النقل، السلع الزراعية ، إلغاء الدعم الحكومي)

1- صالحي صالح، **ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي**، مجلة دراسات اقتصادية - مركزالبصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد الأول 1999، ص 91.

2- قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 03 / 2004. ص 272.

- تحرير الاستثمار (إلغاء القيود المعوقة لتذفق رؤوس الأموال، وتقديم الإعفاءات والتسهيلات للمستثمرين)

- تحرير التجارة الخارجية (تخفيض مستوى الرسوم الجمركية على العديد من السلع، إلغاء القيود غير السعرية على الواردات)

وتعمل هذه السياسة على اتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة للتكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية، وتهدف إلى إعادة تخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وتتجه سياسة التكيف إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية، أي إصلاح النظام الاقتصادي بما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى المتوسط والطويل.

واستحدثت سياسة التكيف الهيكلي في مارس 1986، لمساعدة الدول النامية التي تعاني من مشاكل واختلالات هيكلية مستمرة في موازين مدفوعاتها. وهنا يتعاون صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في صياغة إطار معين لسياسات الإصلاح الاقتصادي متوسطة المدى لمدة ثلاث سنوات.[1] لقد تم استحداث هذه السياسات بعد أن أدركت المنظمات أن سياسات التثبيت قد تتلاءم والأوضاع التي تعرفها معظم دول العالم الثالث، حيث الاختلالات عميقة وآلية السوق لا تعمل بشكل سليم فبواسطتها يتم العودة إلى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسة والتنظيمية التي من شأنها ضمان الممارسة السليمة لآلية السوق، والقضاء على عراقيل النمو.

3- دور صندوق النقد الدولي في ترسيخ العولمة:

بعد إعلان المكسيك سنة 1982 عن توقفها لتسديد ديونها، وجد صندوق النقد الدولي نفسه مضطرا للعمل كوسيط لحل هذه الأزمة بين المكسيك وهيئات البنوك التجارية العالمية، متخوفا من وقوع أزمة عالمية، فبدأ بتحضير فرصة إنقاذ وسياسات جديدة، تمكن المكسيك من تحسين أوضاعها الاقتصادية ومن هنا بدأت اهتماماته الفعلية بحل مشاكل العالم الثالث، من خلال إعادة جدولة ديونها، وتقديم قروض للدول المدينة، مع إلزامها بعدد من السياسات تحت ما يعرف بـــ "شرطية الصندوق"، وبما أن سياسات الصندوق تخضع للمنطلقات النيوليبيرالية فإن برامجه عبارة عن رسائل لفتح أبواب اقتصاد الدول النامية على العولمة، فأية برامج لحماية الإنتاج الوطني تم إتباعها من قبل تلغى، ويتم استبدالها ببرامجه الجديدة.[2]

1- ناصر عبد الناصر، **سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبت والتكيف الهيكلي "حالـــة مـــصر العربيـــة"**، منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق 2001، ص 71.

2- محمد باترودم، العولمة ومستقبل الأرض. مرجع سابق، ص 77.

ويركز الصندوق على تنمية قطاع الصادرات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير وتشجيع الاستثمارات الخاصة الخارجية ضمن هذا الاتجاه، دون النظر إلى احتياجات السوق المحلية وكان من نتائج هذا إحداث تفاوتات كبيرة في توزيع الدخل القومي، وسيطرة مجموعات صغيرة على الموارد القومية، وإتاحة الفرص لرأس المال الأجنبي للتأثير والسيطرة على الرأس المال المحلي، كما أن الصندوق لا يهتم كثيرا لمجالات استخدام القطاع الخاص للموارد التي تحولت إليه من القطاع العام، ولا توظف استثماراته في القطاعات والأنشطة ذات الأولوية للبلد المعني.

4- تجارب الإصلاح الهيكلي:

يبدو أنه لا تفسير لأداء الصندوق ودوره في ترسيخ العولمة، وحتى قبول تبرير سياساته أمام العالم إلا من وجه واحد، وهو خضوع إدارته لتحكم الدول الصناعية الكبرى.

فالولايات المتحدة الأمريكية وحدها تنفرد بحوالي 20% من القوة التصويتية، و20% من رأسماله، وفيما تبدو والعولمة وكأنها حل أخير للدول النامية، تبدو معها سياسات الإصلاح الهيكلي وكأنها مراكب النجاة، ولتعزيز مكانته في هذا الجانب، فهو يعلق سياساته بهذه الشرطية التي لا فكاك منها، الذي يعني قسرية العولمة، ولو أن الأمر يبدو ظاهريا وكأنه يسير في مجرى الإصلاح.

من بين أول التقارير التي قيمت تجارب الإصلاح الهيكلي، تقرير الأونكتاد الصادر سنة 1989، والذي أوضح أن برامج الإصلاح في الثمانينيات عادة ما أدت إلى انهيار مالي، مسببة إجراء التكاليف الانكماشية وهو ما يؤدي إلى زيادة تكلفة خدمة الديون الخارجية.

إن تجربة تركيا وحدها المريرة، تؤكد وبدون موارية، أن على الصندوق أن يتخذ مسارا آخر في سياساته الإصلاحية، ووصفة واحدة لجميع المرضى لا يقابله في العبث إلا وصفات متعددة لمريض واحد، وفي المقابل نجد ماليزيا قد نجحت في تجربتها بعيدا عن سياساتها الإصلاحية، هذا يشير إلى أن هناك خيارات أفضل بكثير من هذا البرنامج، إما أن الصندوق يتجاهلها أو يجهلها!!.

الفرع الثاني: البنك العالمي

تأسس بنفس تاريخ الصندوق لتقديم مهمة تكاملية، تتمثل في إعادة إعمار البلدان التي تضررت بفعل الحرب العالمية الثانية والدول النامية فيما بعد ذلك، عن طريق الائتمان الطويل والمتوسط للمشروعات التنموية.

1- أهدافه:

أ) تشجيع عمليات الاستثمار والتوظيف في البلدان الأعضاء لتخفيف الأضرار الناجمة. وتحويل الموارد اللازمة للبلدان الأقل نموا.

ب) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير الشروط والضمانات اللازمة لذلك.

ج) تنظيم المبادلات الدولية ومساعدة البلدان الأعضاء على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

د) تنمية التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء عن طريق توسيع عمليات التوظيف، وتدعيم الاستثمارات الدولية

و) تنظيم عمليات الائتمان والإقراض الدولية، وتسهيل انسياب القروض التي تتطلبها عمليات الإعمار والبناء.

2- مؤسساته:

وتتكون من خمسة مؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- مؤسسة التنمية الدولية
- مؤسسة التمويل الدولي.
- هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.
- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار.

وتتمثل وظيفته الأساسية في خلق الطلب والمجالات لتشغيل الأموال المكدسة للممولين، وتنصبّ أساسا على مشاريع التنمية التحتية التي تتناسب مع الصورة الإجمالية للخطة الرأسمالية العالمية.

3-دوره في ترسيخ العولمة:

كان دوره كما سبق ينحصر في البداية على إعمار وتنمية أوروبا، وبعدها بدأ يقدم مساعدات مالية ولكنها محتشمة خاصة للدول التي تسير في مسار الولايات المتحدة الأمريكية. ويذكر هنا رفض البنك الدولي لطلب تمويل مشروع سد أسوان من قبل مصر سنة 1956.

بعد سنة 1960، وتأسيس الوكالة الدولية للتنمية، سارعت كثير من الدول النامية لعضوية البنك باعتبارها شرطا أساسيا للاستفادة من المساعدات.[1]

تأتي برامج البنك من حيث المدة الزمنية طويلة، ويهتم بجوانب أخرى غير الاقتصادية مثل تحسين توزيع المداخل، والاهتمام بالفقراء وقضاياهم، وتصميم شبكات للحماية الاجتماعية.

والاهتمام بقضايا البيئة، وأساليب استخدام الطاقة باعتماد الحكم الراشد.

وتماثل شرطية البنك الدولي شرطية مثيله، من حيث السياسات المتخذة، ومنذ بداية الثمانينات أصبح على الدول الراغبة في الاستفادة من موارد البنك إبرام اتفاقية مع الصندوق تلتزم فيه باتخاذ إجراءات وتدابير الإصلاح، ويسمى هذا الوضع الشرطية المتقاطعة.[2]

كما أن البنك يولي أهمية كبرى لتحرير التجارة والتحول نحو زيادة الصادرات فمن ناحية سوف يؤدي فتح الأسواق لهذه الدول إسقاط القيود المفروضة على الواردات، وخفض الرسوم الجمركية

1- صالحي صالح. مرجع سابق، ص 110.

2- قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص 287.

عليها، والتخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية إليها، فالتحول من سياسة الاستيراد إلى سياسة التصدير يدر نقدا أجنبيا، يصرف لتسديد الديون، ويضمن رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلد.[1]

وسواء تعلق الأمر بسياسات التثبيت أو التكيف فإنهما ينبعان من رؤية واحدة، مؤداها أن البلدان النامية هي السبب في المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي تواجهه، وعليه أن يقوم بتغييرات جذرية حتى ولو تم ذلك بتكلفة مرتفعة، وعلى حساب الأهداف الاجتماعية.[2]

الفرع الثالث: منظمة التجارة العالمية

كانت قبل هذا تعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وولدت بعد مؤسستي بروتون وودز، وكمحاولة لتنظيم شؤون التجارة الدولية، وإعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية غداة نهاية الحرب العالمية الثانية، كان ذلك في مؤتمر هافانا (كوبا) سنة 1947، حضرت 53 دولة، حيث تم التوقيع على إنشاء منظمة عالمية للتجارة، لكن المساعي باءت بالفشل، فعمدت بعض الدول إلى إبرام اتفاقية فيما بينها تنص على تخفيض التعريفة الجمركية، ورفع القيود على التجارة، وهو ما يعرف باسم هذه الاتفاقية.[3]

وكانت أهم الأهداف التي تسعى إليها:

- تحرير التجارة من السلع والخدمات.
- تشجيع حركة الإنتاج العالمية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات.
- إزالة الحواجز الجمركية لتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، وزيادة حجم التبادل التجاري العالمي.
- حل المنازعات التجارية بين الدول عن طريق المفاوضات

في سبيل تحقيق هذه الأهداف أحيطت الاتفاقية بالمبادىء التالية:

أ. معاملة الدول بالرعاية وتعني أنه لا يجوز لأي طرف في الاتفاقية تقديم امتيازات يكون من شأنها التمييز بين موردي السلع والخدمات من دول الأطراف الأخرى.

ب. المعاملة الوطنية: المقصود بها منح الخدمات الأجنبية وموردیها من الدول الأعضاء ميزات لا تقل عن المعاملة التي تحظى بها الخدمات الوطنية.

ج. مبدأ استخدام الرسوم الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية.

1- حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم اقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 122.

2 - ــ، ص114.

3- ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجـــارة**، دار المحمدية العامة الجزائر 2003، ص 10.

وينص على أن حماية المنتوج الوطني يجب أن تتم عن طريق التعريفة الجمركية، وغيرها من الإجراءات الحمائية الأخرى، مع تجميد الرسوم الجمركية المفروضة وعدم تجاوزها لسقف محدد يتم التفاوض حوله في بقية البلدان المتعاقدة.

د. مبدأ الشفافية:

وفيه تتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع.

ونظرا للوضعية التي آلت إليها الدول المتعاقدة في اتفاقية الجات المتميزة بعدم الاستقرار وزيادة النزاعات بين أطرافها كما لوحظ ذلك في الجولات الوزارية ابتداء من جولة جنيف عام 1947، وانتهاء بجولة الأوروغواي (86-96). فقد تم فيها الاتفاق على نشأة الأنظمة العالمية للتجارة لتتولى مهمة تقييم شؤون التجارة الدولية، ذلك أن الاتفاقية لم تستطع إجبار الدول المتعاقدة، وخاصة المتقدمة منها على التزام واحترام جميع المبادئ التي تقوم عليها، وبالتالي لم تتمكن من حماية مصالح الدول السياسية المتعاقدة فيها.[1]

1- المنظمة العالمية للتجارة (OMC):

تأسست نتيجة المفاوضات المتعددة الأطراف التجارية، التي تمت في إطار الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات) في جولة الأوروغواي. وفي سنة 1994 تم التوقيع على هذا الإطار المؤسسي الجديد بمراكش، حيث بدأت أعماله في جانفي 1995.

وحددت المادة الثالثة من مواد اتفاقية التأسيس مهام المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:[2]

أ - الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم التجارة الدولية.

ب - تنظيم وإدارة المفاوضات بين الأعضاء.

جـــ - الفصل في المنازعات المرتبطة بتطبيق الاتفاقية التجارية.

د - مراقبة السياسة التجارية ومتابعتها وتوجيهها، بما يتفق والقواعد المتفق عليها.

هـــ - القانون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمؤسسات المرتبطة بها من أجل توجيه المهام أنها تتماشى مع الأدوار المنوطة بالمؤسستين الأخريين، فيما يخص دعم انتشار العولمة في جانبها التجاري، أي أن هدفها هو العمل على تحرير التجارة. وفي هذا الإطار تسعى إلى:[3]

1- ناصر دادي عدون. مرجع سابق، ص 55.

2- صالحي صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي. مرجع سابق، ص 177.

3- حشماوي محمد. مرجع سابق، ص149.

أ - خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

ب - زيادة معدلات النمو للدخل الحقيقي، وذلك بتعظيم الدخل العالمي، ورفع مستويات المعيشة.

ج - الزيادة في الإنتاج وحركة التجارة العالمية، والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.

د - توسيع إنشاء أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، وزيادة نطاق التجارة الدولية.

ه- توفير البيئة العالمية المناسبة والملائمة للتنمية المستدامة والزيادة في حجم التجارة والاستثمار.

و- اشتراك الدول النامية وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال مشاركتها في التجارة الدولية.

ز- زيادة التبادل التجاري الدولي، وتنظيمه على أسس وفق الاتفاقيات الأوروغواي.

وهي بهذه العناصر تهدف إلى إنشاء مقومات تجارية عالمية تقوم على إزالة الحواجز الجمركية وتؤكد التنافسية بين الدول في إطار حرية السوق.

2- دور المنظمة العالمية للتجارة في ترسيخ العولمة:

من بين أهم الملامح التي تظهر دور المنظمة على الساحة الاقتصادية العالمية، عدد الأعضاء المشتركين فيها والذي قدر سنة (2002) ب 144 دولة علما أن هؤلاء يملكون 90% حجم التجارة العالمية، في انتظار نتائج المفاوضات الأخرى مع الدول المتقدمة بطلب الانضمام، يضاف إلى ذلك نظام عمل المنظمة والذي يكفل لها حق مراجعة جميع السياسات التجارية للدول الأعضاء، وبمدى التزام هؤلاء بتطبيق أحكام ومبادئ المنظمة. الأمر الذي يعني تكريسها للعولمة بتحقيق حرية أكبر للتجارة الدولية.[1]

وتأتي سياسات المنظمة متناسقة مع سياسات مثيلاتها، فشروطها المبدئية المتعلقة بالانضمام تركز على إصلاحات السياسات التجارية، وإصلاح النظام التجاري وكذا تحرير نظم الاستثمار الأجنبي، مما يتماشى مع المنظور الليبيرالي في تكريس العولمة.

إن ميلاد المنظمة أثر بشكل واضح على الاقتصاد العالمي والعلاقة بين الشمال والجنوب، حيث زاد من تحكم الشمال المنتج لأكثر من 87% من واردات العالم، و94% من الصادرات، وانطلقت شركاته المتعددة الجنسيات تعبر الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة، مدعمة ببرامج الإصلاح الهيكلي. وكثير ما تعترض الدول النامية على بعض السياسات التجارية التي تقرها المنظمة، وهو

1- ناصر دادي عدون. مرجع سابق, ص 62.

أمر ناجم عن وضعيتها اتجاه الاقتصاد العالمي، والذي تأثر بشروط اعتماد متبادل، غير متناسق مع مصالحها:[1]

- عدم تناسب أسعار المواد المصدرة، والمستوردة من طرفهم.

- الانخفاض الدوري للطلب على منتجاتهم في الأسواق العالمية، نتيجة الأزمات الدورية للاقتصاد العالمي.

- احتكار الأسواق العالمية للمواد الأولية من طرف الشركات متعددة الجنسية، المنتمية في أغلبها إلى الدول الأكثر تصنعا، وهو ما يحد من قدرة الدول على اختيار شركائهم وبالتالي على التأثير في تحديد مستوى أسعار المنتجات المصدرة من طرفهم.

- لجوء الدول الصناعية إلى استعمال الحواجز التجارية بالأخص رفع التعريفات الجمركية على بعض السلع المستوردة من الدول النامية، والتي تتوفر لهم فيها مزايا نسبية، مثل بعض المنتجات الزراعية النسيجية والجلدية، وغيرها من جهة، وتقديم إعانات التصدير للمنتجين المحليين من جهة أخرى، كل هذه تؤدي إلى الحد من القدرة التنافسية للسلع المصدرة من طرف الدول النامية، وإلى تقلص دور تلك الدول في التجارة العالمية.

المطلب الثالث: مظاهر العولمة

تكمن أهم مظاهر العولمة فيما يلي:

الفرع الأول: الاتجاه نحو القطبية الأحادية

أين تتجه قيادة العالم إلى قمة واحدة تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية، بما تحتكره من قوة تكنولوجية واقتصادية وعسكرية، وهذا لا يعني عدم وجود صراع حول قيادة العالم، فالاتحاد الأوروبي واليابان محاور الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه (الصراع) يأخذ منحى التجانس والاعتماد المتبادل لتشابك المصالح الاستراتيجية فيما بينها، بينما يشكل العالم الثالث حلقة أسواق يدور فيها هذا الصراع.

وتعتمد كل من هذه القوى الثلاث على مصادر قوة تسمح لها بانتظام تبوّء الصدارة، فاليابان مثلا تستمد قوتها من ثقافتها الداخلية المتماسكة، ومقدرة عالية في إدارة العمال الأجانب، واستقطاب المدراء ذوي الخبرة العالية، إضافة إلى مقدرتها في تكنولوجيات العمليات، سواء من جهة الابتكار أو المحاكاة، والنجاح الياباني قائم بعد ذلك على اقتصاد يقوده التصدير، الذي كان عاملا مهمّا في التقدم إلى الأمام.

1- مكيد علي، **وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي**، حوليات جامعة الجزائـــر. العـــدد 16، الجـــزء 15. 2006، ص15.

أما أوروبا فقد استطاعت الوحدة الجغرافية أن تكسبها هاته القوة (337 مليون نسمة في اقتصاد واحد) وهي تتحرك تدريجيا لاستيعاب البقية في البيت الواحد، وهي في الأساس ترتكز على مستوى تعليمي جيد، وتحكم في التكنولوجيات السريعة، وكفاءة ممتازة في إدارة الأعمال واستقطاب العقول والأفكار في تطوير إنتاجيتها.[1]

ويتوقف استمرار هذا الصراع المتجانس على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي واليابان في التربع على قمة العالم، أما دول العالم الثالث فسوف يبقى أمامها الكثير من العقبات حتى ذلك الحين.

الفرع الثاني: الاعتماد المتبادل (عولمة المبادلات)

ويظهر في تحرير التجارة، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية بالاعتماد على التكنولوجيات المتطورة، فالعولمة تتأكد بتسريع المبادلات المالية، وتطور الاستثمارات الأجنبية في الخارج، وهو ما يوضحه التزايد المالي في الأسواق المصرفية في الفترة (80-88)، والذي تضاعف بحوالي 8,5 مرة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) وتدفق الاستثمارات المباشرة في الخارج بـــ 3,5 مرة، وكذا التدفق التجاري والناتج الداخلي الخام بـــ 1,9 مرة، وبهذا تصبح أهمية وزن الخدمات (المال/التوزيع) تعادل وتساوي الاستثمارات الصناعية، وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد المتبادل ظهور آثار عديدة أصبحت من السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد:[2]

أ. زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي.

ب. سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية بين مختلف الدول.

ج.تزايد أهمية الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية كعامل من عوامل النمو.

د. السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد الصناعية الكبرى أصبحت ذات أثر تتجاوز حدودها وتترك بصماتها على اقتصاديات البلدان الأخرى.

ه. زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي، ونتج عن ذلك إزالة أو تحقيق العوائد في درجة التدفقات الدولية السلعية والمالية، وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة، تتصارع فيها دول العالم على نطاق واسع.

1- لستر ثارو، **لمن القرن الواحد والعشرون**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول 1999، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 131 وما بعدها.

2- عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2003، ص 45.

وغير خاف أن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل يتزايد باستمرار وفقا لكثير من العوامل التي تهيئ له ذلك، غير أنه يتميز بعدم التكافؤ بين دول الشمال والجنوب، حيث أن 25% من قيمة صادرات الدول الصناعية نحو الدول النامية يعادل قيمة كل الصادرات في صورة مواد خام قادمة من هذه الدول نحو الدول الصناعية، والمتداول الآن في سوق التجارة الدولية سلع صناعية ميكانيكية بنسبة 25% من التجارة الدولية[1].

الفرع الثالث: أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي

ويعني توزيع العملية الإنتاجية الصناعية على أكثر من دولة، وحيث لم يكن في إمكان دولة واحدة الانفراد بصنع منتج لوحدها، خاصة فيما يتعلق بالسيارات، والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية، ومع تعميق التمايز بين أدوات السلعة الواحدة (تعدد أنواع السلعة الواحدة) أصبح الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية ظهورها في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، وهذا النوع من التخصص هو من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية[2].

ويعزى إلى التطور التكنولوجي المتتابع ظهور هذه الأنماط الجديدة ، حيث أدى إلى خلق مزايا نسبية جديدة، والذي هو بعيد عن ميدان الدول النامية، فخلال السبعينات صدرت الدول النامية 70% من السلع المصنعة إلى الدول المتطورة، لكن الجزء الأكبر من هذه الصادرات الصناعية لا ترتبط إلا قليلا بالثورة التكنولوجية ومن ثم فقدت مزايا النسبية للبلاد المتقدمة[3]

الفرع الرابع: الثورة المعلوماتية والتكنولوجية

حيث أنها من أهم سمات العولمة، فقد شهد العالم تعميقا مكثفا للثورة التكنولوجية في جوانبها المتعددة وأهمها المعلوماتية ودورها المتزايد في مجالات الحياة المختلفة والتقنيات الحيوية، حيث بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، انتهاءً بالأقمار الصناعية والألياف البصرية.

وتمثل الثورة المعلوماتية العنصر الأهم والأقوى فيما يخص تفعيل حركة العولمة، ذلك لأنها تمتلك خاصية القدرة على التأثير وتجاوز الثقافات إلى حد المساهمة في صناعتها.

و تتحدد المعلوماتية بنظم تقنية سريعة الاندماج مع المتلقي عبر اكتساب المهارة، لتستقر في الأخير كعامل ثقافي محدد لسلوك الفرد والمجتمع.

1- حشماوي محمد، مرجع سابق،ص226 .

2 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص49.

3 - حشماوي محمد، مرجع سابق، ص43

ومن ثم فهي ذات تأثير على ثقافات وسلوكيات المجتمعات المضيفة لها، فمنطلقاتها تكتسب شرعية مقنعة كونها تبدأ من الدول الأكثر تقدما، وبالتالي السماح لها (سواء اختياراً أو اضطراراً) بالتموقع داخل المجتمعات المستهلكة، هذه الأخيرة التي تكون استفادتها في ظل ظروفها غير كاملة (قاصرة) أمام مواجهة الإعلام وصناعة المخبر لتسويق المجزأ والمرحلي المتزامن مع مصالح الدول المنتجة لها بل يتجاوز الأمر إلى صناعة أنماط التحليل الذي يميل دائما مع خصوصية هذه البلدان، متجاهلا تماما المطالب والالتزامات التاريخية والاجتماعية للدول النامية.

إذن تطرح العولمة فكرة (إنتاج المعلومات) في نسق يكون متقاربا من تحقيق أو خاضعا لأهداف مؤسساتها ممتزجا بيت تكنولوجيات الحواسب الالكترونية وتكنولوجيا الاتصالات، وهو ما يعني "سيادة نظم جديدة للمعلومات تتحول كوسيط للمستقبل في علاقات الدول بعضها ببعض، وهو وسيط يسمح بقيام مشروعات متعددة الجنسية وأسواق عالمية ووسائل إعلام عبر القارات، إلى جانب تبادل المعلومات العلمية والفنية من خلال شبكة الانترنيت وغيرها من المستحدثات[1]، حيث يتم الانتقال إلى مجتمع المعلومات والخدمات والبرمجة والابتكار، وهو ما يؤدي إلى خلق التجمعات الالكترونية أو شبه الافتراضية، كما أن أداء فعاليات السوق يتم من المنزل وهو أهم مؤشرات النزعة الفردية الليبرالية، وخاصة مع بداية تقلص الشعور بالالتزامات المتبادلة[2].

ورغم التطور الحاصل في هذه الاتصالات الإعلامية فإنها لم تتسبب في توزيع عالمي متواز للقيم الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان التي هي أمر جوهري في العالم الغربي، وعند الأجيال الطالعة يجري خلق نوع من التجانس الثقافي تتمثل جاذبيته مدى ترويحه لحاجات الإنسان المادية، لكنه لا يصنع بالضرورة أخلاقيات جديدة عالمية كونه لا يعزز التضامن الإنساني، أو يروج لنماذج استهلاكية بيئية ودية في عالم اليوم، وفي الخلاصة فإن رفاهية الرأسمالية بإمكانها العيش جنبا إلى جنب مع البربرية[3].

إن إنتاج المعلومات وتسويقها، بما تهيأ لها من تطورات تكنولوجية عميقة، أدى إلى بروز آثار متعددة، ومعالم تحول شهدته العلاقات الدولية المعاصرة، نتيجة دخول عصر المعلومات، نلمسها من خلال ما يلي:[4]

---

1 - نعيمة غالبة، **إعلام العولمة ومجتمع المعلومات نحو تجدد آليات الهيمنة**، مجلة حوليات، جامعة الجزائر، العدد16، الجزء الأول 2006، ص52.

2- نعيمة غالبة، مرجع سابق، ص58.

3- أوزوالدو دي ريفيرو، **خرافة التنمية الاقتصادية اقتصاديات مستنفذة في القرن الواحد والعشرين**، ترجمة نقولا عزقول، الشركة العالمية للكتاب، لبنان 2003، ص 42.

4- نعيمة غالبة، مرجع سابق، ص 62.

- إعادة تعريف أهم عنصرين محددين لأي فعل ، وتحديد الزمان والمكان، مما قد يولد بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها.
- ظهور نوع جديد من الدبلوماسية، وهو ما يطلق عليه دبلوماسية الأقمار الصناعية، أو دبلوماسية الإعلام الالكتروني، وحدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكاناً للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات.
- تزايد الدعوات لإعادة تعريف مفهوم الحرب، حيث يمكن للقوة الاقتصادية والتقنية الحديثة أن تمثل السلطة والنفوذ على المستوى العالمي.
- تؤدي ثورة المعلومات إلى المزيد من التفكك واللامركزية في الدول النامية، وهدا من شانه أن يفرض عليه قيوداً و أوضاعا جديدة.
- عدم قدرة الدول على السيطرة التامة على عملية تدفق المعلومات التي تصل إلى عقول مواطنيها كماً ونوعاً.
- تحيز الثقافات والمجتمعات إلى منبع الحضارة التكنولوجية واعتبارها نموذجا للثقافة العالمية، ونمطاً للحداثة.

الفرع الخامس: تزايد التكتلات الاقتصادية و الإقليمية الجديدة

بدافع التجانس الحضاري والثقافي والجغرافي، والوجهة الواحدة للمصالح المشتركة، وفي دراسة لصندوق النقد الدولي سنة 1995 تشير إلى أنه يوجد حول العالم حوالي45 نظاماً من أنظمة التكامل الاقتصادي في مختلف صورها ومراحلها، تشمل 75% من دول العالم وحوالي 85% من سكان العالم، وتسيطر على 85% من التجارة العالمية[1].

تسعى هذه التكتلات إلى مواجهة العولمة والخروج بأكبر النتائج والفوائد المالية و التجارية في ظل التشابك المعقد لنظام المصالح الاقتصادية العالمية المستحدثة، وهي تحاول رعاية مصالح الدول المتكتلة ضمن شروط توفيقية تخضع لمعادلة التنمية و العولمة ، ونجد أن الطرف الفاعل فيها هو الشركات المتعددة الجنسيات التي تحاول الدول النامية خلق أسواق وسيطة تستطيع التجمع فيها بمساعدة هذه الشركات و تحريك عجلة السياسة التصديرية كأحد العوامل التي تشكل الدخول في عصر العولمة.

1 - عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 54.

الفرع السادس: الدور المتعاظم للشركات متعددة الجنسيات

وهي شركات لها أنشطة بلدها الأصلي، وأنشطة مستقرة تحت رقابة فروع لها في بلدان مختلفة.

لقد عرفت هذه الشركات نمواً مضطرداً خلال السنوات الأخيرة بفعل تبني كثير من الدول سياسة الاستثمارات الأجنبية سياسة داعمة للاقتصاد ولاحتوائها على التكنولوجيا الراقية والنظم الإدارية السليمة، يرجع ذلك إلى ميزانيات البحث الضخمة الخاصة بالتطوير والتكنولوجيا وإصحاح النظم الإدارية وتطويرها، فصارت الحاجة ملحة إلى التفاعل معها لارتباط كثير من المنافع بها، ويمكن حصر خصائصها فيما يلي:[1]

أ. الضخامة:

أي ضخامة حجمها ويعتمد الدارسون في قياس هذه الخاصية مقياس رقم الإيرادات الإجمالية ومقياس القيمة السوقية للشركة كلها.

ب. تنوع النشطة:

فلا تقتصر على إنتاج سلعة واحدة بل عدة منتجات بحيث إذا خسرت في نشاط عوضت ذلك في نشاط آخر، ويطلق على هذا الاتجاه «وفورات الحجم »، وهي بهذا قد فككت الإنتاج الصناعي وفرضت لتخصص في إنتاج مكونات السلع إنشاء مكونات التجميع.

ج. الانتشار الجغرافي:

أي كبر مساحة السوق التي تغطيها، وامتدادها الجغرافي خارج البلد الأم نظرا لما تمتلكه من مهارات تسويقية هائلة وفروع في كل بلد

د. الاعتماد على المدخرات العالمية:

لأنها تنظر إلى السوق كسوق واحدة وتعتمد في ذلك على عدة وسائل:

- طرح الأسهم الخاصة بها في كل الأسواق (سواء المتقدمة أ والنامية)
- في حالة إقدامها على عمليات تجارية كبرى تلجأ إلى الاقتراض من البنوك المتعددة الجنسية بمعدلات عالية.
- من قواعدها أن يلتزم كل فرع لها بأن يوفر محليا أقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها، ويتم هذا بأشكال مختلفة منها المشروعات المشتركة، طرح أسهم في السوق المحلية المالية... الخ

1- ولد محمد عيسى محمد محمود،**الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، رسالة ماجستير(2005/04) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص47.

ه. تعبئة الكفاءات:

لا تتقيد هذه الشركات بتفضيل مواطن بلد على آخر عند اختيار العاملين من أعلى المستويات التنفيذية، فهمها البحث عن الكفاءة لا غير.

يتضح من هذه الخصائص، أنها تعمل وبشكل فعال على تفعيل العولمة، ويشار هنا إلى أن إجمالي الإيرادات الخمس مائة شركة الأكبر بلغ 1.4 تريليون دولار عام 1997 مقارنة بإجمالي الصادرات العالمية البالغ2,2 تريليون في نفس العام،، وتجاوزت قيمة مبيعاتها الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان في نفس العام، وتجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لها حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مدى تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية، والاستقرار النقدي الدولي العالمي.

إن هذه الخصائص أهلت الشركات متعددة الجنسية لاكتساب وزن في كل تفاوض مع الدول الشمالية و الجنوبية ولها بذلك تأثير كبير على السياسات العمومية وبخاصة البيئوية، لذلك يلاحظ تواجدها مكثفا في المؤتمرات الدولية حول البيئة والتنمية، وكذا في المناقشات المتعلقة بمدونات حسن السلوك الإداري، والمهيأة خصيصا لهذه الشركات[1].

جدول رقم 02 يبين إجمالي البيانات للشركات المتعددة الجنسيات الخمس مائة الأولى (94-1995)

الأصول (تريليون دولار)	30.9	32.2	%4.2
إجمالي قيمة الأسهم (تريليون دولار)	3.2	3.4	%6.2
إجمالي الإيرادات (تريليون دولار)	10.3	11.4	%10.7
إجمالي الأرباح (تريليون دولار)	281.8	323	%14.8
العمالة (مليون عامل)	34.6	35.3	%1.7

المصدر: إسماعيل صبري عبد الله، العرب وتحديات النظام العالمي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1999)

إن سيطرة هذه الشركات العالمية على الاقتصاد العالمي، حيث نجد أن خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان،فرنسا،ألمانيا و بريطانيا، تتوزع فيم بينها 172 شركة من أصل 200 شركة من الشركات العالمية العملاقة، ويمكن أن نعرض إحصائية أولية لقوة تلك الشركات

1 - إيزابيل بيا جيوتي، مرجع سابق، بطاقة 1أ، ص3.

المتعددة الجنسية، فهناك 350 شركة كبرى لتلك الدول تستأثر بما نسبته 40% من التجارة الدولية، وقد بلغت الحصة المئوية لأكبر عشر شركات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية[1]

1- قادري محمد طاهر، مرجع سابق، ص 233.

خلاصة الفصل الأول

يؤكد مفهوم الاستدامة على وجوب تحسين واستكمال استراتيجيات التنمية خاصة فيما يتعلق بتحسين أوضاع الدول النامية، لكن اتساع هذا المفهوم يجعل من الصعب تحديده أو تعريفه بشكل واضح، وهذا لا يعني غياب المحاولات التي عملت على ذلك.

إن مفهوم التنية المستدامة ينتقد الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب، والتي لا تحقق حاليا شروط الاستدامة و الموضحة في الأبعاد السالفة الدكر، فعلى عاتق التنمية المستدامة إعادة ترتيب الاستراتيجيات حسب الدعامات التي تقوم عليها (البيئية والاجتماعية والاقتصادية)، وذلك حفاظا على مصالح الأجيال اللاحقة، وهذا ما أكدته المؤتمرات العالمية، لكن الواقع شيئ آخر فما زالت المصالح الخاصة تلقي بظلالها على كل مشروع تنموي مما يجعل إنجاح استراتيجيات التنمية مطلبا صعب المنال.

يتبين من خلال هذا الفصل أن العولمة تتسع رقعتها وقونها داخل الدول النامية، وهذه الأخيرة عجزت عن مواجهتها، بفعل تبني العولمة لكثير من الآليات المعتمدة على التقانة المتطورة، مما يجعلها في مواجهة حتمية مع القضايا الكبرى للإصلاح في هاته الدول كما سيبينه الفصل الثاني.

الفصل الثاني

التقاطعات الكبرى

بين التنمية المستدامة والعولمة

تمهيد

تواجه التنمية المستدامة من أجل تحقيقها تحديات ومعوقات تحد من حركتها نحو الإصلاح، وأهم هذه القضايا هي المجموعة الأولى والمتمثلة في الفقر والحكم الراشد والبئة.

وهي في الحقيقة عبارة عن مؤشرات تترجم مدى الضغوط التي تمارسها العولمة على التنمية المستدامة.

لقد حاولت التنمية المستدامة إيجاد استراتيجيات الإصلاحات التي تعمل على تحسين الظروف العالمية، خاصة ظروف الدول النامية، لكن ذلك يحتاج إلى التفكير في الحلول الناجحة والآليات السليمة وهو أمر ليس بالهين، فالتحديات كبيرة ومواجهتها في ظل عولمة طاغية يستدعي جهدا دوليا متكاملا، لا أدل من ذلك مسألة البيئة والتي لم تحز إلى حد الآن اتفاقا عالميا بشأنها بسبب المصالح المتضاربة.

يستعرض هذا الفصل أيضا مسألة المعوقات والتي تلقي باللوم أكثر في عمليات الإصلاح على مجهودات الدول النامية غير الفعالة وعلى سياسات لم تكن في خدمة مصالحها.

وما من شك أن الجهود المبذولة التي عملت الدول النامية على إنجاحها كان له أثر، ولكن يبقى ناقصا إذا عرفنا أن الاهتمام بالقضايا الاجتماعية لم يبلغ مرحلة النضج بعد.

المبحث الأول: تحديات التنمية المستدامة

تعد المحاور الكبرى للتنمية المستدامة مجالات تحدي حقيقية لنجاحها في ظل عولمة طاغية، لا تترك لاستراتيجيات التنمية فرصا للنجاح، وهذا ما سنتناوله فيما يأتي.

المطلب الأول: الفقـــر

يعتبر الفقر المأساة الإنسانية الأكثر تداولا على ألسنة وكتابات المفكرين سواء الاقتصاديين أو غيرهم، ولارتباطه بكثير من القضايا الأخرى (الصحة، التعليم، حق الحياة..)، تعددت النظرة إليه والحلول المطروحة لمكافحته. وبالنظر إلى الأرقام والإحصائيات المخيفة المثبتة في التقارير الرسمية (المحلية والدولية)، فإنه قد صار تحديا صارخا لنجاح استراتيجيات التنمية المستدامة، سواء على صعيد التعاون العالمي أو على صعيد السياسات المحلية.

الفرع الأول: تعريف الفقر وأوضاعه

1- تعاريف الفقر:

ليس ثمة تعريف موحد للفقر فنظرا لاتساع استعماله ارتبطت دلالاته بأوجه متعددة، إلا أن الجميع يتفق على التعريف العام له وهو: " عدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية". لكن عرف هذا المفهوم تطورا على أيدي الدارسين والهيئات الدولية ولاختلاطه بكثير من الأسباب الداخلية والخارجية فيه، ويتمظهر الفقر في الجوع والبؤس والجهل والتشرد والتهميش، وينبني مفهومه الأساسي على عدة معايير تحدد المظاهر المحددة له كما لخص ذلك بيان مؤتمر القمة العالمي حول التنمية الاجتماعية في "كوبنهافن" سنة 1995، ورد فيه أن الفقر هو "الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش بكيفية مستمرة"، والتي تعمل على إيقاف وجود هذه الظواهر السلبية الاجتماعية السابقة. وجاء في باب محاربة الفقر في تقرير منظمة التنمية العالمية 2001/2000 وضع تعريف يشابه الأول "حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية".

وتدور هذه التعاريف الاجتماعية على كونه آفة يفرزها النقص في الموارد وسوء توزيع الثروات، وغياب نظام فعال للتكافل الاجتماعي مما يسبب نقصا في إشباع الحاجيات الضرورية لمواجهة متطلبات الحياة"[1]. وينحو تعريف البنك الدولي هذا المعنى حيث يعرفه "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة".

يطرح التعريف ثلاث تساؤلات رئيسية:

أ/ كيفية قياس مستوى المعيشة

ب/ ما هو مضمون الحد الأدنى من المستوى المعيشي اللائق.

1- الشريف مراني، **تعريف الفقر**، تاريخ التحميل 2007/07/03، www .cherifmrani.maaktoob. com.

ج/ كيفية قياس ظاهرة الفقر من خلال مؤشر واحد.

كما أنه يطرح مكونان رئيسيان:

- المستوى المعيشي اللائق.
- الدخل (القدرة على توفير مستوى معيشي لائق).

من ناحية المستوى المعيشي فهو يتعلق بالدخل عند البنك الدولي والفقير هو الذي يعيش على أقل من دولارين في اليوم، والفقر المدقع يقع تحت دولار واحد في اليوم، وينتقد بعض الخبراء هذا التعريف انطلاقا من مفهوم المخالفة الذي يقضي بأن من يصل دخله أكثر من دولارين ليس فقيرا أو لا يصنف كذلك وهو ما يعني أن هذا التصنيف ينحرف عن الواقع، فكثير من الناس يصل دخلهم إلى 4 أو 5 دولارات في اليوم، ولكنهم فقراء ضمن ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية التي لا تساعد على الوفاء بالمصروفات الأساسية، فليس المهم تعريف الأفراد بالنظر إلى مداخلهم إنما الأهم في تحليل الفقر هو قدرة كل فرد أو كل أسرة على تلبية الحاجات الحيوية سواء تعلق الأمر بالغذاء أو السكن أو الصحة،[1] وعليه فإن نسبة الفقراء في العالم تتجاوز بكثير المعلن عنها في التقارير الرسمية.

وتنطلق رؤية أخرى في قياس الفقر بارتباطه الأساسي بمكونات التنمية البشرية، أي بالصحة والتعليم وحياة أفضل، وهو ما قام به البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من إصدار دليل للتنمية البشرية ضمنه ثلاث مكونات رئيسية(الصحة، التعليم و الدخل)، فبالنسبة للتعليم يستخدم مؤشر متوسط مرجع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (الثلثان)، ونسبة القيد الإجمالية بالتعليم الأساسي والثانوي معا(الثلث)، أما الصحة فيستخدم مؤشر توقع الحياة عند الميلاد، في حين أن الدخل يستخدم مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادل القدرة الشرائية).

ودليل التنمية البشرية لدولة ما هو عبارة عن نصيب الفرد من المؤشرات الثلاثة مقسوما على القيم الموضوعة لكل مؤشر.

2- أوضاع الفقر:

هناك 1.2 مليار نسمة يعتمدون في معيشتهم على أقل من دولار واحد في اليوم، ونصف سكان الأرض على أقل من دولارين، وبطبيعة الحال فإن هؤلاء معرضون دائما للجوع والمرض

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول **عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمـــو**، الدورة العادية ،26، جويلية2005، ص18.

والأمية والبطالة...الخ، وتشير تقديرات العشر سنوات الأخيرة إلى سمات رئيسية يتسم فيها الفقر في أقل البلدان نموا[1]:

- تتصف هذه البلدان في معظمها بحالة يعم فيها الفقر المدقع المجتمع بأسره.

- هناك ارتباط وثيق بين الفقر المدقع والاعتماد على تصدير السلع الأولية في هذه البلدان كما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم 03 يبين نسبة الشعوب التي تعيش على أقل من دولار واحد في اليوم (%)

البلد	النسبة	البلد	النسبة
غينيا-بيساو	87	هوندوراس	46.5
زامبيا	84.6	رواندا	45.7
مدغشقر	72.3	نيكاراغوا	43.8
النيجر	61.5	زيمبابوي	41.0
السينغال	54	بوتسوانا	35.0
غواتيمالا	53.3	الحبشة	33.8
الهند	52.5	موريتانيا	31.0
كينيا	52.5	إكوادور	30.0
يوغاندا	50.0	نيجيريا	29.0
البيرو	49.4	بنغلاديش	29.0

المصدر: أوزوالدو دي ريفيرو، مرجع سابق، ص 84.

ويميز بين الفقر الريفي والفقر الحضري، حيث أن هذا الأخير سمة رئيسية في بلدان العالم الثالث، ويعود ذلك إلى أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة بالنسبة لأفقر السكان[2]، وتتعرض هذه المناطق الريفية (الزراعية) إلى تأثير الكوارث الطبيعية وتدهور مواردها، بالإضافة إلى مشاكل القطاع الزراعي، فإن شح المياه ونقص الرعاية الصحية في هاته الأرياف يشكل أحد أهم مظاهر وأسباب الفقر في آن واحد، وتعد إفريقيا هي القارة الأفقر، حيث جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2002 أن إفريقيا تدخل القرن الواحد والعشرين وهي الأفقر والأقل نموا وأكثرها تخلفا وتكنولوجيا ومديونية، ودمارا جراء الصراعات الأهلية، كما أنها تستأثر بما لا يزيد عن **1.5** % من التجارة العالمية من السلع والخدمات.

1- تقرير أقل البلدان نمواً 2000، إعداد الأمين العام للأونكتاد، www.un.org

2 - الزواوي خالد، **البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2004 ،ص 119.

ويرى البنك الدولي أن الفقر يعود للأسباب التالية:[1]

- فقدان مصدر الدخول والموارد التي تمكن المرء من الحصول على الاحتياجات الأساسية.
- ضعف المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الحكومة.
- التعرض للصدمات السلبية(الزلازل).
- غياب الموارد الطبيعية.
- غياب الموارد المالية (المدخرات، القدرة على الاستدانة).
- غياب الموارد المادية (تأمين البنى التحتية).
- غياب الموارد الاجتماعية (الشبكات التبادلية).

إلا أن الملاحظ أن العولمة وضغوطاتها على هاته الدول الفقيرة، قد زادت من تفاقم ظاهرة الفقر، يرجع ذلك إلى السياسات المنتهجة من قبل التوأمين، وكذا التحرير التجاري، فقد جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2000:<< مازال نظام التجارة العالمي يرزح تحت عبء التعريفات والحصص، ومازالت أغلبية البلدان المصنعة تحمي أسواقها فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية حماية شديدة، وجميعها تحمي المنسوجات وهما القطاعان المعترف فيهما للبلدان النامية بميزة نسبية، وعلاوة على ذلك تؤدي الإعانات الزراعية في البلدان المصنعة إلى خفض الأسعار العالمية، مما يضر بالمزارعين في البلدان الفقيرة ضررا بالغا.[2]

واعتبارا بأن السياسات التجارية تدخل في عمق حركة العولمة، فهذه الأخيرة لا تشجع اقتصاديات البلدان الفقيرة والتي تعاني من عدة نقائص، إذ أن النظام الذي يحكم التجارة الدولية والاستثمار المعتمد داخل المنظمة العالية للتجارة لا يسمح لمنتجات هذه البلدان بالدخول للأسواق العالمية، فقد أدى تباطؤ النمو وتدهور شروط الدخول إلى الأسواق العالمية إلى انخفاض مداخيل صادرات البلدان النامية الإفريقية مثلا.[3]

إن القول بأن التجارة الحرة تراهن على حدة التنافس، وتؤدي إلى تقليص التكاليف التي يستفيد منها الجميع في النهاية، حكم يبقى يتراوح بين الواقع والأمل، فتراجع أسعار المواد المصدرة نحو الشمال من قبل الدول النامية مؤشر قوي لا يحتاج إلى تعليق، قد أدى إلى خسائر كبيرة وآثار مدمرة على اقتصاديات البلدان النامية، وأولها الفقر، وهذا يأخذ بحجج المؤسسات الدولية حول منافع العولمة والمفعمة بالمنطلقات النظرية إلى واقع حقائقه تكذب إلى حد بعيد تطلعات التنمية في العالم.

1- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم(النمو العالمي) 2002.

2 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2000: التحرر من الفاقة. www

3 - المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي(cnes) : **مواجهة العولمة، ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة**، الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2001، ص 32.

ومن زاوية أخرى فإن للمديونية والسياسات الإصلاحية الهيكلية التي تدافع عنها مؤسسات بروتون وودز أثر كبير على تدور الأوضاع واتساع دائرة الفقر في هذه البلدان، حيث تقوم هذه السياسات على زيادة الصادرات وتخفيض النفقات العامة، مما يعني آثارا وخيمة على مستوى البطالة، وتخفيض الرواتب، وآثار تقليل الخدمات العامة، وكله ينعكس على أحوال الفقراء.

الفرع الثاني: مكافحة الفقر

جاء مشروع وثيقة إستراتيجية تخفيض الفقراء من بين أهم المشاريع المطروحة لمكافحة ظاهرة الفقر، وكاستجابة وتأكيد لما اتفق عليه ما بين 189 دولة في مؤتمر الألفية، حيث تعهدوا على تحقيق الهدف الأول من الأهداف الثمانية للألفية ألا وهو القضاء على الفقر، ويتمحور هذا الهدف على:

- خفض نسبة الفقر للناس الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بين عامي(1990-2015).

وتعنى هذه الوثيقة بإعداد خريطة تنجز من البلدان لتساعدها في توجيه السياسات العامة في ما يخص ظاهرة الفقر، وهي تركز على القيام بأعمال مشاركة لا تشمل فقط الحكومات والجهات المانحة، ولكن أيضا المجتمعات المحلية وفئات المجتمع المدني، بالإضافة إلى هذا فإنها تركز على النتائج التي تفيد الفقراء، والأخذ بمنظور كلي وطويل الأجل والتأكيد على الشفافية والخضوع للمساءلة، وتتلخص فلسفة مكافحة الفقر في شرطين أساسيين:[1]

أ-الربط بين سياسة التنمية مع الأبعاد الاجتماعية.

ب- ربط هذه الأبعاد مع كيفية الإصلاح.

يؤكد العنصر الأول أن النمو وحده ليس كافيا لتخفيض حدة الفقر مهما كانت السياسات التوزيعية وبراعتها، فتحسن حال الفقراء ليس مرهونا بالوصول إلى مستويات عليا من الدخل القومي، بل قد بينت التجارب في مختلف البلدان أن إتباع سياسات حكيمة يؤدي إلى نتائج طيبة في هذا المضمار.

ويأتي البنك الدولي ليقرر هذه النظرية، حيث يرى أن سياسة مكافحة الفقر تأتي من شطرين متكاملين:[2]

1- إسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، **الفقر والأزمة الاقتصادية**، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع 1997، ص51.

2- إسماعيل سراج الدين ، مرجع سابق، ص41.

1- التأكيد على وسائل الإنتاج التي في حيازة الفقراء، ولكن بكفاءة أهمها العمالة، فبالإضافة إلى قضايا الملكية وتمويل الفقراء، بات من الضروري التأكيد على تنمية فرص العمل المنتج على مستويات تتناسب مع قدرات الفقراء.

2- توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية من الصحة والتعليم والتغذية وغيرها.

ينتقد هذا الشطر سياسات الإصلاح التقليدية، والتي ترتكز على التطبيق الحرفي لبرامج الإصلاح الهيكلي بدون مراعاة حق الفقراء، وتحسين شبكات الحماية الاجتماعية، ومراعاة آثارها السلبية عليهم.

إذن تتطلب مكافحة الفقر ضمن هذين العنصرين تكوين صورة حقيقية للمجتمع من تحليل دقيقّ، ودراسات ميدانية تفحص دخل العائلات و الأفراد، ومدى قدرتم على تحمل أعباء المعيشة، وتحتاج أيضا إلى اختيار العينات الإحصائية بدقة، وفي هذا الإطار هناك عدة تقنيات أو برامج، منها برنامج الأمم المتحدة لتدعيم قدرات مسح الأسر، وبرنامج البنك الدولي لقياس المستوى المعيشي، والبرنامج الإفريقي للأبعاد الاجتماعية للتعديل الهيكلي.

الفرع الثالث: الأطر العامة لمكافحة الفقـــر[1]

من اللازم عند إعداد برنامج لمكافحة الفقر تحديد الأطر العامة وإن كانت نظرية حتى يسهل تقييم النتائج فيما بعد.

1- إطار عمل للاقتصاد الكلي:

أي وضع إطار مدروس وتحقيق أهداف النمو وتخفيض أعداد الفقراء، ويصطدم هذا العنصر بمعدلات نمو مرتفعة وغير واقعية تصدرها بعض البلدان، مما يؤدي إلى تنبؤات غير واقعية بالإيراد، ومن ثم مستويات للمصروفات أعلى مما يمكن تمويله بطريقة مستدامة، وعلى البلدان المعنية تحديد المجالات المحتملة للتعرض للصدمات والمخاطر الخارجية، ومن ثم يكون على المجتمع الدولي مساعدة هذه البلدان على تحقيق الهدف، وتكون الحماية الاجتماعية وسيلة فعالة لحماية الفقراء، ولكنها تظل للأجل القصير فقط.

2- إعطاء الأولوية للإجراءات العامة:

يقصد بالإجراءات العامة أهم الإجراءات التي تتعلق بها سياسة التنمية (إجراءات اقتصادية، اجتماعية،...) وتتقدم بها الدول ذات العلاقة لفترة ثلاث سنوات إضافة إلى سياسات تحسين الإدارة والتنظيم والبرامج القطاعية، ويواجه هذا المجال إشكالية واقعية هذه الإجراءات إزاء قيود الميزانية من جهة، ،وفي بعض البلدان تحديد هذه الأولويات، ويتعين هنا تحديد المساعدة المالية والتقنية لتحديد هذه الأولويات أولا وبرمجتها على حسب ظروف كل بلد ومتطلباته ثانياً.

---

1 - بريان أميس، **تقييم جهود خفض الفقر**، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2002 ، ص ص (10-11).

3 – تحليل الفقر والأثر الاجتماعي:

ويمس هذا المجال مدى ملائمة هذه البرامج الإصلاحية لمصالح الفقراء، ولتوضيح هذه العلاقة يمكن تحديد حجم الفقر وأعداد الفقراء ومستوى الفقر، مما يعني إحداث وصفة كاملة للخروج من المشكلة بواسطة تعديل السياسات(المالية والاجتماعية)، وتدريج عملية الإصلاح بما يتوافق مع ظروف البلد.

4- النظم العامة للإدارة والإنفاق:

ويقتضي التخطيط الجيد للميزانية أي التأكد من ضمان ذهاب الأموال المخصصة إلى أنشطة تفيد الفقراء، وأهم الصعوبات التي تواجه هذا المجال تتمثل في التغطية غير الكاملة والتصنيف غير الملائم، والقدرة المحدودة على تتبع مسارات الإنفاق وهو ما يستدعي مساعدة شركاء التنمية في هذا المجال بالقدرات المطلوبة، واعتماداً على بيانات صادقة وأكيدة.

إن هذه الأطر العامة يجب أن تتماشى مع طرق تمويل منظمة وسريعة، يقابلها في الداخل شبكة أمان فعالة، لها تمويل مضمون حتى في الأوقات العادية، إضافة إلى أن توفير الحماية الاجتماعية الفعالة لا يقل أهمية بالنسبة للأهداف الإنمائية للرفاه العام في الاقتصاديات المعرضة للمخاطر، مما يضطرها إلى اتخاذ خطوات تضمن نجاح عملية التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: البـــيئة

في سياق القضايا العالمية، تأخذ القضية البيئية شكلا خاصا، مبدئيا لأنها تتعلق بمسألة البقاء، فجميع الدراسات العلمية تؤكد على التأثيرات السلبية التي يخلفها الاستنزاف غير العقلاني للبيئة، وعلى افتراض أن الدول النامية سوف تنجح في الاندماج في عصر العولمة، فسوف يبقى تحدي البيئة قائما، حتى على الدول المتقدمة التي مشت خطوات في تطبيق وتحسين استراتيجيات المحافظة على البيئة.

الفرع الأول: البيئة والتجارة

تحت هذا العنوان نجد فريقين على طرفي نقيض: أولهما يرى أن تحرير التجارة وإلغاء القيود يؤثر سلبا على الأطر البيئية ويؤدي إلى استنزافها فالمخلفات السامة والنفايات النووية سوف تعرف هجرة نحو البلدان النامية، خاصة مع ضعف القيود والمعايير البيئية، هذه النفايات التي لا يمكن إعادة استعمالها أو حرقها أو حتى ردمها ردما اعتياديا، وهو ما يعني مرة أخرى إضافة أعباء جديدة للدول النامية، فوق أعبائها الأصلية، هذه الدول تعاني أيضا من مشكلات بيئية أخرى

(التصحر، التلوث..)، هذا مع عدم قدرتها على إنتاج تكنولوجيا نظيفة، أو احتوائها خلافا لما عليه الدول النامية.[1]

وهنا يطرح مشكل المعايير البيئية، فأنصار البيئة يطالبون ويضغطون على حكوماتهم في الدول المتقدمة بتطبيق هذه القواعد بصرامة، خصوصا مع الدول التي تتسامح في مجال البيئة. وهو ما يقلق الدول النامية، والتي ترى في هذا الأسلوب المدعم للقواعد البيئية والحية والاجتماعية في البلدان المتقدمة وسيلة للمحافظة على أسواقها في منافسة المنتوجات الخارجية، فظهور مثل هذه الأشكال الجديدة لتقييد التبادل يهدد بعرقلة الصادرات الضرورية لنموها.[2] وهو ما انعكس على مطالبها في مؤتمر الدوحة الوزاري للتجارة العالمية.

أما أنصار التحرير التجاري، فيرون أن وجود العوائق أمام التبادلات أدى إلى الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية بكلفة أكبر مما لو قمنا باستيراد مواد مشابهة، إذ ليس هناك تناقض بين مفاهيم تحرير التجارة وحماية البيئة، بل تساعد في معدلات النمو مما يسهم بالتأكيد في تكلفة حماية البيئة، إضافة إلى توفيرها سبل عملية نقل التكنولوجيا والتي سوف تسهم في النهاية في تحسين نوعية البيئة، بل الارتقاء بنوعية الحياة بذاتها، فحرية التجارة سوف تتيح فرصا أكبر للتصدير ورفع مستوى المعيشة، وكلما ازدادت معدلات التنمية زادت معها التفضيلات المادية المجتمعية والمعنوية لبيئة أنظف وأكثر سلامة والعكس صحيح، ويستدلون على ذلك بارتفاع التقدير لقيمة المقومات البيئية لدى الدول المتقدمة مقارنة بغيرها من الدول الأخرى.

ويطرح بعضهم فكرة توظيف الأدوات السياسية التجارية لأغراض بيئية، ويمكن تقسيم الحالات التي يطالب فيها باستخدام الأدوات التجارية في مجال البيئة.[3]

أ. استعمال الدولة لهذه الأدوات للحفاظ على البيئة ضد استيراد السلع الملوثة أو الملوثة للبيئة.

ب. يطالب البعض باستخدام الأدوات التجارية كإجراء ضد صادرات الدول التي لا تستخدم سياسات بيئية جيدة.

ج. كذلك استخدام هذه الأدوات ضد الدول التي لا تنضم أو لا تحترم الاتفاقيات البيئية العالمية، وضد الدول ذات الممارسات المضرة بالبيئة الدولية، مثل اقتلاع الغابات والأشجار...وغيرها

1- أحمد عبد الخالق ، وأحمد بديع مليح، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**-الكتاب الأول- الدار الجامعية، الإسكندرية 2003/2002 ، ص232.

2- إيزابيل بياجيوتي، مرجع سابق، بطاقة 5-أ، ص04.

3- السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص211.

1- منظمة التجارة العالمية والبيئة:

أنشأت منظمة التجارة العالمية لجنة خاصة بالبيئة، دعتها لجنة التجارة والبيئة، حيث يؤكد اتفاق مراكش لسنة 1999 على إدراج أهداف التنمية المستدامة في مجال الحفاظ على البيئة في مدخل النص التأسيسي للمنظمة.

تهدف هذه اللجنة إلى تحديد العلاقة بين الأحكام التجارية والإجراءات البيئية، ويتمحور عملها حول جانبين:[1]

أ. تقتصر صلاحية المنظمة في ميدان تنسيق السياسات على التجارة وعلى جوانب السياسات البيئية التي قد تكون لها آثار معتبرة في التبادل بين البلدان، وليست المنظمة هيئة للحفاظ على البيئة ولا تتدخل في البحث عن الأولويات الوطنية، أو وضع معايير تخص البيئة.

ب. إذ كان هناك مشكلة تتعلق بتدعيم الحفاظ على البيئة، فيجب حلها بطريقة تحفظ مبادئ النظام التجاري المتعدد الأطراف.

إن العلاقة بين منظمة التجارة العالمية واتفاقيات المعايير البيئية، تسعى نحو عدم التفاوض فيما يخص تحقيق الأهداف التجارية والتنمية والبيئة، وأهم نقط هذه العلاقة ما يخص العلامات البيئية، والوقاية البيئية وتصدير السلع المحظور تداولها في السوق الوطنية. وكذا دور لجنة التجارة والبيئة في المفاوضات، وهو ما قدمته بعض الدول كاقتراح في جدول أعمال الدوحة، (التجارة والبيئة)، مع التأكيد على مبادئ التنمية المستدامة خاصة المسؤولية المشتركة، والملوث يدفع.[2]

وكذلك ما نصت عليه مذكرة لجنة التجارة والبيئة، والتي تتلخص في 10 عشر نقاط أساسية:

1. العلاقات بين أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف، والإجراءات التجارية المتخذة لغاية الحماية.
2. العلاقات بين السياسات البيئية التي تهم التجارة والإجراءات البيئية التي لها تأثيرات، بالغة على حرية التجارة.
3. العلاقة بين أحكام النظام التجاري و:

*الضرائب والرسوم المطبقة لأغراض بيئية.

*التعليمات المطبقة لأغراض الحفاظ على البيئة، والخاصة بالمنتوجات بما فيها المعايير والقوانين التقنية.

4. أحكام المنظمة فيما يخص الشفافية.

1- إيزابيل بياجيوتي، مرجع سابق، بطاقة 3-ب، ص01.

2- باتر ممد علي وردم، العالم ليس للبيع، مرجع سابق، ص01.

5. العلاقة بين أنظمة تسوية النزاعات في النظام التجاري المتعدد الأطراف، والأنظمة المتوقعة في الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.
6. تأثيرات الأحكام البيئية على دخول الأسواق، وخاصة البلدان النامية والمزايا البيئية عند إزالة الحواجز في التبادلات.
7. تصدير منتوجات ممنوعة في السوق الداخلي.
8. الأحكام الملائمة حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
9. برنامج العمل المتوقع في القرار المتعلق بتجارة الخدمات والبيئة.
10. المساهمة التي يجب تقديمها للأجهزة الملائمة فيما يخص التوفيقات المناسبة الخاصة بالعلاقات التي تربط المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

لقد قدمت اللجنة تقريرها الأول أثناء الملتقى الوزاري في ديسمبر 1996 بسانغفورة ولم تحرز أي تقدم في تحقيق انسجام بين السياسات البيئية والسياسات التجارية، ولم تقم اللجنة بأي اقتراح بناء يساعد على توضيح النقاش حول العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة[1].

2- الشركـــات المتعددة الجنسيـــات:

رغم أن النظرة الغالبة عليها، في أنها مؤسسات ربحية فقط، إلا أن ذلك لا يعني أنها لا تساهم في إيجاد حلول فيما يخص قضية البيئة، وعلى المستثمرين أن يتقبلوا بعض الخسائر إذا كانت النتائج المرجوة في مجال التنمية المستدامة مفيدة على المدى البعيد، فكثير من التكنولوجيات النظيفة يمكن التحصل عليها ولكنها للأسف غير مستعملة لأن المؤسسات لا تتلقى المعلومات الضرورية، أو لعدم ملائمة مكان وجود المؤسسة مع هذه التكنولوجيات[2].

فمبدئيا، تتميز هذه الشركات بأنها ذات تخصص عالي فيما تنتج، وأنها وسائل هامة لنقل المعارف عبر البلدان، لاسيما البلدان النامية، فتوفير تكنولوجيا صديقة للبيئة من قبلها، يستوجب رؤية سياسة حكيمة من قبل الدول المضيفة فيما يخص البيئة، وعلى هذه الأخيرة أن تجسد نيتها في التعامل الأفضل مع هاته الشركات للحصول على أفضل المعارف العلمية والتقنية، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار أن استثمار هذه الشركات، يأخذ أبعادا اجتماعية هامة، ذلك لأن هذه المشاريع منها ما يكون على صلة وثيقة بالمجتمع المضيف، من قبل إقامة مشاريع لتحسين مياه الشرب، أو تنشيط التنمية الأساسية في المناطق النائية...الخ. الأمر الذي يخلق علاقة جديدة تتجاور لدولة إلى المجتمع الجديد. وهذا ما يسمح بفهم أعمق للأولويات الشبه المطلوبة، فالأمر يختلف تماما عما هو

1- إيزابيل بياجيوتي، مرجع سابق.

2 -OCDE , Developpement durable, quelles politiques, OCDE 2001,p76.

عليه في الدول الصناعية. وقد بدا أن بعض الشركات بالفعل إتباع مفاهيم جديدة في هذا الميدان، كمفهوم التصميم من أجل البيئة، وتحليل دورة الحياة، والإنتاج الأنظف...الخ.

وبقي على الدول النامية انتهاج أساليب إقناع كفؤة، اتجاه هذه الشركات في ميدان البيئة، وإجراءات تحفيزية كفض ضرائب على التلوث مثلا، والموازنة المعقولة بين هاته الشركات، والشركات المحلية،

الفرع الثاني: السياسات البيئية

تعني السياسات البيئية السبل والوسائل التي وضعها في سبيل تحقيق الحفاظ على البيئة وحمايتها، وهي تمثل أداة استرشادية للتخطيط البيئي، حيث أنها تحدد الخطوط العريضة لما يجب الاسترشاد به عند وضع الخطوط البيئية التنموية[1]، ويصنف البعض السياسات البيئية إلى ثلاثة أنواع[2]:

أ/ سياسات بيئية بحتة، أي لا تستهدف سوى الحفاظ على البيئة وحمايتها، وتترجم في الإدارة والسياسات التي ترتكز على خفض التلوث والتحكم فيه.

ب/ سياسات وتدابير تهدف إلى حماية ولكن تأخذ بعين الاعتبار تحقيق أغراض اقتصادية أخرى مثل ترشيد استخدام الموارد.

ج/ سياسات وإجراءات تطبق بنحو خالص لغير الأغراض البيئية، ولكن في ذات الأمر لا يمكن تجنب تأثيرها على البيئة، أو استخدام أدوات السياسة التجارية لتحقيق أغراض بيئية.

إن السياسة البيئية هي واحدة من مجموع السياسات الوطنية، غير أنها تأخذ بعدين أساسيين بحسب طبيعتها، البعد الأول بعد محلي، والثاني بعد عالمي، وفي كلا البعدين هناك من الآليات المشترطة لخدمة هذه السياسة.

تتمثل المجموعة الأولى في الأدوات القانونية، وتشمل الأوامر الصادرة من السلطات المحلية الإدارية المختصة بحماية البيئة معتمدة على مبدأي المنع والتصريح، وتدعى أيضا قيود السيطرة والتحكم، عندما تكون مرتبطة بمصدر التلوث.

أما المجموعة الثانية فتتمثل في الأدوات الاقتصادية، وتتكون من الإجراءات الجنائية (الرسوم والضرائب)، وتعتمد على مبدأ الملوث يدفع، أي على الملوث أن يدفع نفقة الآثار الصادرة على نشاطه.

1- بن ثابت علال وبديرينة مراد، **حتى نصبح السياسة الاقتصادية سياسة بيئية**، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة (07-06) جوان 2006، المركز الجامعي المدية.

2- السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص131.

وحاليا بدأ توجه يدعونه الإصلاح الجبائي الأخضر أو تخضير الجباية، ويقوم هذا التوجه على ثلاثة اتجاهات رئيسية[1]:

- إلغاء التشريعات الجبائية.
- إعادة هيكلة الرسوم الحالية وتأسيس رسوم بيئية جديدة.
- التشريعات الجبائية المضرة بالبيئة.

هذه الأدوات تأخذ نواحي مختلفة في تطبيقها وترابطها بالسياسات الاقتصادية الأخرى، فهي تؤثر على حجم الإنتاج من خلال التغيير في نفقة الإنتاج، وهياكل الأثمان النسبية بين الداخل والخارج والشروط والمكاسب التي تعود على الشركاء التجاريين، ومكونات التجارة ونمطها...الخ.[2] لكن سوء تقدير قيمة الرسوم قد يحول التنمية المستدامة إلى تنمية آمنة، فكثير من الدول انتقت نظاما جبائيا بعيدا عن أهمية الجانب الاقتصادي والبيئي، وأدى بها إلى عدم تحقيق تنمية مرجوة مما أدى بها إلى تحقيق إصلاح جذري في الميدان الجبائي، مركزة في ذلك على تقليص الهوة بين الاقتصاد والجباية، ودول أخرى استعملت هذه الرسوم كمشجع على تحقيق التنمية آخذة بعين الاعتبار التغييرات التي يمكن حدوثها وآخذة برأي المستثمرين[3].

هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى الدولي فقد استحدثت بما يسمى بالقانون الدولي البيئة. إلى جانب الكثير من المؤتمرات، وإنشاء العديد من الأجهزة والهيئات الدولية التي تعني بقضايا البيئة. كاللجنة الدولية للبيئة، ولجنة التجارة والبيئة...وغيرها.

ولقد ظهر القانون السالف كاختصاص قائم بذاته ضمن القانون الدولي، وتزايدت أهميته وأدت إلى تسارع وتيرة آلياته ونصوصه، حيث تم حصر ما لا يقل عن تسعمائة أداة قانونية وفيض من النصوص والتصريحات الاختيارية، تختص فقط بالبيئة[4]، غير أن تفعيل هذا القانون يصطدم بالفوارق الاقتصادية القائمة بين الدول، فحين نجد أن الدول المتقدمة تأخذ هذه المعايير والسياسات البيئية بجد وصرامة، نجد أن الدول النامية لا تأخذ بها كثيرا بعين الاعتبار، كغياب مبدأ تضمين النفقات مثلا، لذا لا تتضمن أسعار صادراتها النفقات البيئية مثلما تفعل الدول المتقدمة. هذا في الوقت الذي تتحمل فيه الأخيرة النفقات البيئية على نفقات الإنتاج[5].

3- باشي أحمد، **دور الجباية في محاربة التلوث البيئي**، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، 2003 –جامعة الجزائر- ص134.

2- أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص139.

3 - OCDE , Développement durable, quelles politiques, OCDE 2001, p38.

4 - إيزابيل بياجيوتي، مرجع سابق، بطاقة 3-ب، ص01.

5 - أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، مرجع سابق، ص157.

والوقع أن تجربة السياسات البيئية بالمعنى الذي يفيد تضمين النفقات البيئية في تكاليف الإنتاج، ما زال غير ذي صورة واضحة المعالم، وإن كانت الوجهة النظرية لها ما يبررها، وهي (السياسات البيئية) كفيلة بإحداث تغيير جذري في تركيبة الإنتاج والتصدير ومن ثم على التجارة!!.

وبالنسبة للمؤسسات يجب تفعيل نجاعتها البيئية، من خلال إقامة شبكة حوار وتفاوض وإدارة رشيدة تجمع بين السلطات العمومية والمؤسسات، مقيمة بذلك صياغة سياسة مشتركة لتحقيق الهداف البيئية غير أن فعاليتها تتوقف على نشاط السلطات العمومية، ورغبة المؤسسات الاقتصادية في تثمين مفهوم حماية البيئة.[1]

وكنتيجة عامة فإن السياسة البيئية هي التي تحكم إحدى المعايير الأساسية التي يجب أن تحكم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، وفي ظل خطة قومية للاستدامة، هذا مع توفير الشروط الأخرى لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

الفرع الثالث: البيئة والطاقة

أولا: الطاقة المتجددة من أجل تنمية بيئية مستدامة

تعتبر الطاقة المتجددة هي طاقة المستقبل، فبالنظر إلى كميات التلوث الهائل الناتج عن الوقود الأحفوري، وكذا التكاليف العالمية في تسويقه، اتجهت الدراسات إلى هذا النوع لاستخدامه والاستثمار فيه.

1- الطاقة الشمسية

وتعد من أنظف الطاقات المتجددة، وأكثر مصادر الطاقة وفرة بين بديلاتها على سطح البسيطة، فهي تستقبل نحو جزء من 200 مليون جزء من طاقة الشمس.[3] وتستخدم كمصدر للكهرباء، عن طريق تحويلها إلى طاقة حرارية، ومنها: إلى توفير الكهرباء بواسطة النظم الحرارية التقليدية. وأكثر استخداماتها عموما، يكون في تدفئة المنازل، وتحلية مياه البحر.

في دراسة لبرنامج الأمم المتحدة، فقد حدد هذا الأخير أحسن المواقع لتوليد الطاقة الشمسية والريحية في 13 عشر بلدا ناميا، وأطلق عليه اسم اختيار تقسيم الطاقة الشمسية والريحية ، وهو ما يساعد على تشجيع الاستثمار في هذا المجال لتجديد أحسن المواقع[4].

1- إيزابيل بياجيوتي، مرجع سابق، بطاقة 3-أ، (ص ص 6.5.)

2- أنظر ديفيد والاس، **التنمية الصناعية المستدامة**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد 16، طبعة 1996،ص ص 85،88.

3- بلخضر عبد القادر، **استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة**، رسالة ماجستير، البليدة، 2005. ص51.

4- محمد علياتر وردم، **العولمة ومستقبل الأرض**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة الأولى، 2003، ص281.

2- الطاقة المائية:

يعتبر العالم الفيزيائي "توماس ايديسون"، أول من قام بتوليد الطاقة الكهربائية من المياه. سنة 1880. وقد تطورت هذه العملية منذ ذلك الزمن، وأصبح يستخدم فيها الاسمنت المائي، بإقامة الخزانات والسدود، كما ساعد اختراع التوربين الكهربائي، على توليد الطاقة الكهربائية حتى ولو كانت تساعد المياه ضعيفا.[1]

3- الطاقة النووية:

بدأ الاهتمام بها فعليا بعد حرب 1973، في إطار الإستراتيجية التي أنتجها العالم، واستخدمت أول مرة في تشغيل السفن 1954.[2]

للطاقة النووية أهمية بالغة، حيث أن أشطار ذرة واحدة تحرز طاقة تساوي MEV 200 (حيث إلكترون فولط)، وتستخدم في عدة ميادين:

تحلية مياه البحر، صحة الإنسان (الطب النووي)، في ميدان الصناعة، في ميدان حماية البيئة، حيث تكشف عن كمية العناصر الملوثة، وأماكن وجودها، وكذا أنساب التلوث[3].

كما أنها لا تخلو من مخاطر، قد تنشأ نتيجة التسرب الإشعاعي في المحطات النووية، وقد أدى هذا إلى مقاومة الرأي العام في العديد من الدول الصناعية، إلى انتشار هذه المحطات ورغم ذلك فإنه ينظر إليها على أنها طاقة نظيفة خالية من عناصر التلوث.[4]

4- الطاقة العضوية (BIOMAS)

ويقصد بها تحويل الكائنات العضوية إلى وقود، ويشمل ذلك خشب الوقود، وفضلات الحيوانات، حيث تحول مباشرة إلى طاقة حرارية بواسطة الاحتراق، أو إلى طاقة ميكانيكية، أو كهربائية.[5]

5- طاقة الهيدروجين:

وهي صورة من صور تحويل الطاقة الكيمائية المختزنة في المركبات الهيدروكربونية إلى طاقة كهربائية مباشرة، والوقود المستخدم هنا هو الهيدروجين أو الغاز الطبيعي أو الميثانول، بالاستعانة بالاسمنت أو الهواء الجوي.[1]

1- بلخضر عبد القادر، مرجع سابق، ص50.

2- بلخضر عبد القادر، مرجع سابق، ص48.

3 - منصوري عمار، **الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية**، سلسلة النـــدوات، المركـــز الـــوطني للدراسات والبحث، الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000، ص55.

4- بلمرابط أحمد، **تحسن كفاءة استخدام الطاقة النظيفة لأجل التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة**، الملتقـــى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي، المدية، 2006.

5 - بلخضر عبد القادر، مرجع سابق،ص ص 50.49.

وقد تطورت تكنولوجيا إنتاج هذه الطاقة، خلال السنوات الأخيرة، مما قد يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاجها، وزيادة الطلب عليها في العالم، وتكمن أهميتها في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المسبب الأكبر في ازدياد ظاهرة الاحتباس الحراري.[2]

ثانيا: سياسة ترشيد الطاقة:

تشكل الطاقة البديلة، تحديا رئيسيا للانتقال إلى نظام قوي مستدام، ويلاحظ أن الدول المتقدمة في هذا الموضوع على اتجاهين

الاتجاه الأول تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الأوبك، يقضي بتحسين أداء طاقة الفحم والبترول، والاتجاه الثاني تقوده أوروبا ويناصر خيار دعم الطاقة المتجددة[3].

ومع هذا يبقى التحدي قائما ومقترنا برغبة الشركات الطاقوية الكبرى في الاستثمار في الطاقة الجديدة، ووجود أسواق عالمية منتظمة تمتص الإنتاج العالمي، بناء على ما تقدمه العولمة من مزايا كالخوصصة التي تجعل من المنافسة بين هاته الشركات هي المحرك الأساسي التي تزدهر فيه هاته الطاقات.

ولعل أهم سؤال في هذا الشأن هو: ما هي أهم الأساليب التي تعمل على إنشاء واسع للطاقات المتجددة، بما يتفق مع السياسات الطاقوية الرشيدة؟؟[4].ينصح كثير من الباحثين بالاهتمام الفعلي بمخابر البحث والتطوير خصوصا من البلدان الصناعية، وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان، ولذلك يجب مراعاة النقاط الآتية:[5]

أ. التحرك نحو أنماط مستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها.

ب. وضع تدابير عملية لتعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية.

ت. تطبيق الالتزامات الخاصة بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والملائمة للدول النامية من أجل زيادة استخدامها من مصادر الطاقة المتجددة وتحسين الكفاءة في هذا الميدان.

ث. تشجيع الحكومات والقطاع الخاص على النظر في السبل المناسبة لاستيعاب التكاليف البيئية بالتدريج مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية، والبيئية لجميع البلدان.

1- محمد علي باتر وردم، مرجع سابق، ص275.

2- بلمرابط أحمد، مرجع سابق، ص .

3- محمد علي باتر وردم ،العالم ليس للبيع، مرجع سابق، ص277.

4- دنيس أندرسون وكلثوم أحمد، **أين نحن من الطاقة المتجددة**، التمويل والتنمية، يونيو 1993، ص41.

3 - برنامج مواصلة تنفيذ أعمال القرن 21، البند الثامن من جدول الأعمال، الجمعية العامة الدورة الاستثنائي 19، الجمعية العامة، الجلسة العامة 11، 28 خيزران 1997، ص28.

المطلب الثالث: الحكم الراشد

إن معظم الحكومات والشعوب يجمعها التطلع إلى تحقيق التنمية المستدامة ،غير أن هذا الهدف منوط بنظام حكم يخدمه، وهو ما يسمى بالحكم الراشد، والذي يعتمد على المساواة في المعاملة. وحرية الخيار، والتعبير عن الرأي، وفرص المشاركة في عمليات إدارة الحكم، وقد عبر ذلك لاندرناسوس، مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في واشنطن يوم 26-05-05 بقول "إن التنمية وإعادة البناء لن تعملا بصورة جيدة بدون حكم صالح رشيد".

الفرع الأول: ماهية الحكم الراشد وخصائصه وأبعاده

أولا: ماهية الحكم الراشد

ظهر مصطلح الحكم الراشد في أدبيات اللغة الفرنسية في القرن 13، كمرادف لمصطلح الحكومة، ثم كمصطلح قانوني سنة (1978)، ليستعمل في نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير نظام الدول من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية[1].

وقد عرف بعدة تعريفات، بحسب الرؤية التي تميز أهم جانب فيه:

فقد عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لشؤون المجتمع على كافة مستوياته"[2]. وهو تعريف عام يشمل أي حكم كان ،أي أنه حكم وظيفي تمارسه السلطات المعنية، خال من أي تمييز قد يعبر عن خصوصيته وأفضل منه تعريف البنك الدولي حيث يرى أن الحكم الراشد هو " الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بهدف التنمية".[3] مضيفا إلى ما سبق أنه حكم يخدم التنمية، ويرنو لها، ومن خصائص الحكم، تقديم الخدمة وبذل المجهود لتحقيق التنمية، وهو شرط أساسي فيه.

ولعل تعريف اتفاقية شراكة كوتونو* الذي جاء في المادة التاسعة منها التعاريف وأظهرها إذ يرى بأن "الحكم الراشد هو الإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية

1- لخضرعزي، غانم جلطي، **قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد** (إسقاط على التجربة الجزائرية) www.uluminsania.net

2- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،بدون تاريخ، ص10.

3- زهير عبد الكريم الكايد، نفس المرجع، ص10.

* وهي اتفاقية موقعة بين الاتحاد الأوروبي، و77 دولة من جنوب الصحراء الإفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادي.

والاقتصادية والمالية لفرض التنمية المنصفة والمستمرة، وذلك ضمن نطاق بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وحكم القانون".[1]

فهو يحدد أركان الحكم الراشد وخصائصه الجوهرية فيما يلي:

أ- الشفافية:[2]

وهي من أهم خصائص الحكم الراشد، فبدونها لا يمكن معرفة الدور الحقيقي التنموي للدولة والقدرة على تقييم إنجازاتها، وتخص الشفافية تقديم المعلومات عن المشاريع المقترحة، والإستراتيجية العامة للدولة وتحديد أهدافها ومستويات تحقيقها إلى غير ذلك.

ب- المسؤولية:

إن التحديات (سواء الخارجية أو الداخلية) هي بمثابة دافع أساسي لتحقيق التنمية، ولا يتسنى ذلك إلا بحرص الدولة على ترجيح الكفاءة في جميع قطاعاتها، وقبل ذلك الإحساس بأن الواجب الوطني يتقدم هذه الأعمال جميعا، فلا بد من رفع التحدي في عالم غلب عليه شعار "البقاء للأقوى".

ج- دولة القانون:

فالقانون فوق الجميع، وبما أن القانون وضع للمصلحة العامة فلا بد إذن من توخي الحذر في حالة تجاوزه، لأن ذلك يكون بمثابة إهدار أهم قيم الدولة.

د- المشاركة:

سواء كانت الشعبية أو النخبوية، فالعمل على تجسيدها ،هو معطى كفيل بتحقيق التوازن فمن مشاكل الدولة التشريعية، وقابلية تطبيقها على أرض الواقع ومن الواضح جدا أن المشاركة تعبر في حقيقتها عن مدى الثقة بين المواطن ومسؤوليه.

فالتفاعل بينهما لا يكون إلا في إطار من الوعي العام بأهمية المصلحة العامة فوق الجميع. وبما أن الحكم الراشد يهدف أساسا إلى تطور المجتمع والتقدم به فهذا لا يكون إلا في عملية تشاركية يتفاعل فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والدولة، بغض النظر عما إذا كان دور الدولة هنا تخطيطيا، أو رقابيا، فالمفهوم العام يركز على أن الدولة يجب أن تولي الاهتمامات للمشاريع التي تخدم مصلحة المجتمع.

ثانيا: أبعاد الحكم الراشد

من التأمل في التعاريف، نجد أن الحكم الراشد يحتوي على ثلاثة أبعاد وقد نص عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذكر أنها يجب أن تتوفر حتى يكون الحكم راشدا وهي:

1- كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية** ،مجلة الجندول ،السنة الثالثة، العدد25 (نوفمبر) 2005.

2-La Banque Mondial, **2000 lutter contre la panorté** , Rapport sur la développement dans le monde 200/2001.

1- البعد السياسي:

ويتعلق أساسا بطبيعة السلطة وشرعية تمثيلها[1]. فالسلطة يجب أن تكون مختارة أي قائمة على تمثيل حقيقي للشعب، ومن هنا نرى أن القولبة المناسبة لهذا التمثيل هو الديمقراطية، فالنظام المبني على الديمقراطية يسمح بالتداول على السلطة، أي السماح لجميع القوى السياسية بالمشاركة في عملية الإصلاح، ومن جهة اجتماعية أعمق السماح للأجيال بالتداول على السلطة ومن ثمرات هذا النظام أنه يسمح للمسيرين بالاجتهاد في تحسين أدائهم، والالتزام بالشفافية لنيل ثقة الناخبين، وبالنسبة للمعارضين إظهار النقائص باعتماد وسائل المحاسبة والمساءلة المتعددة، وهو ما جاء في تعريف منظمة التعاون والأمن الأوروبي للحكم الراشد حيث أنه:

"شرعية الحكومة، ومحاسبة العناصر السياسية فيها، واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون".[2]

2- البعد التقني (الإداري):

ونقصد به منظومة إدارية فاعلة ،وملتزمة بالإصلاح، فكرا وسلوكا وأداء[3]، فالإدارة هي القناة الرئيسية لتطبيق وتدعيم الإصلاح على أرض الواقع، ولتفعيل هذا الإصلاح والرجاء منه نتائج طيبة يجب توفر شروط أهمها:

- الكفاءة والتقنية ويخص العنصر البشري، وهذا يحتاج إلى تكوين وتأهيل ومتابعة في المعاهد المتخصصة لتكوين الإداريين.
- تطوير النظم الإدارية، بحيث تتماشى مع العصرنة، والتحولات المجتمعية، ويتطلب ذلك مشاركة الخبراء في هذا الميدان، ودراسة التجارب السابقة، وتجارب الدول الأخرى.
- تحديد المهام والمسؤوليات لأنه يضمن سلامة العملية الإدارية من مستوى إلى مستوى، ومن قطاع لآخر.
- إدماج التكنولوجيا في النظم الإدارية، لضمان السرعة والنجاعة والشفافية.

3- البعد الاقتصادي:

ونقصد به المنظومة الاقتصادية المتزنة التي تعمل على تلبية حاجات المجتمع، فلا يجب أن يكون اقتصاد مجتمع الحكم الراشد قائما على المداخيل الريعية،أو المساعدات الأجنبية، أي أنه اقتصاد اتكالي على حسنات الآخرين. بل الأساس والهدف معا يتجسدان في المشاركة الشعبية لبناء

1- مقري عبد الرزاق ، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، الطبعة الأولى ،2005 ،ص18.

2- رزيق كمال ،مرجع سابق.

2- مقري عبد الرزاق ، مرجع سابق، ص20.

الثروة الوطنية، وذلك بالاعتماد على الذات، بمعنى أنه اقتصاد مستقل بذاته. مشارك بنوعه في مجريات التحول الاقتصادي العالمي، فهو اقتصاد تحكمه سيادة المجتمع الذي يمارسه.

ولا يكون ذلك إلا بإدراك السلطات لضرورة التنمية. وأهم الطرق الموصلة لهذه الأهداف:

- مكافحة الفساد بشتى أنواعه ومظاهره.
- التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى، وذلك بتحديد الأولويات الإستراتيجية والتنموية وفق مؤهلات البلد وظروفه، وفرصه.
- تكفل الدولة وفق ذلك بالاستراتيجيات الكبرى، الصحة، التعليم.
- تشجيع القطاع الخاص، وتحقيق التكامل معه.
- تعزيز الجريان للمجتمع المدني، حتى يكون مستقلا وفاعلا.

4- البعد الاجتماعي:

إن الهدف من الحكم الراشد هو إصلاح المجتمع، والرقي به، والقضاء على الانحرافات فيه، -سواء الفكرية أو الخلقية-ويعد كنتيجة حتمية للإصلاح الاقتصادي والسياسي، والإداري، والرؤية العامة عند المجتمعات التي تفتقد للحكم الراشد، انتشار الآفات ومظاهر الفساد، مع غياب القيم والأهداف النبيلة فيه، مع تراجع دور المرجعيات الأخلاقية والعرفية والثقافية فيه، وهو مسار خطير إذ تكون نهايته انهيار هذا المجتمع من أساسه.

الفرع الثاني: **الحكم الراشد والفساد**

تتوضح جوهرية العلاقة بين الحكم والتنمية، في أن هذه الأخيرة تابعة لرؤية نظام الحكم،أي أن ما تعتبره السلطة صالحا سوف يكون له تأثير مباشر على إستراتيجية التنمية، ولعلنا نذكر هنا أهم الأسباب العاملة على التفكير في نمط الحكم الراشد كان خمس مسائل مهمة:[1]

أ/ المقارنة بين النجاح الذي تحقق في اقتصاديات السوق، وفشل اقتصاديات التخطيط المركزي.

ب/ استبدادية الأنظمة الحاكمة، الأمر الذي دعا إلى المطالبة بنظام حكم ديمقراطي يستجيب لاحتياجات الجماهير.

ج/ عدم كفاءة مشروعات الدولة والهيئات العامة في وقت تغلب عليه الأزمات المالية، فهذا قد شجع على إعادة النظر في دور الدولة.

د/ تزايد القلق بشأن الفساد الذي يعمل على استنزاف كل من الموارد المحلية والمعونة الأجنبية.

وقد لاحظ البنك الدولي أن أسلوب الحكم يشمل قضايا واسعة[2].

1- إسماعيل سراج الدين ومحسن يوسف، **الفقر والأزمة الاقتصادية**، إصدارات مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص117.

2- زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق ،ص177.

- كفاءة الترتيبات المؤسسة للدولة.
- عملية اتخاذ القرارات.
- رسم السياسات.
- القدرة على التنفيذ.
- تدفق المعلومات.
- طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وبنظرة أقل شمولية على الأسباب السابقة الذكر، نجدها تترجم عبارة واحدة، وهي الفساد الذي يعيق جهود التنمية في أكثر دول العالم.

1- مـــاهيـــة الفســـاد:

الفساد مصدر وهو نقيض الصلاح[1]، وهذا أصدق المعاني للفظ الفساد وأشملها وأعمها. ومن معانيه أيضا خروج الشيء عن كونه منتفعا به، سواء بقصد أو بغير قصد؟!. وعرف أيضا: تعطيل المصلحة، وهو أظهر التعاريف في معنى الفساد.[2]

وتتفاوت درجات الفساد وتتنوع مظاهره، ويعرف على حسبها، فهناك:

أ- الفساد السياسي:

ويعرف بـــ "استغلال المنصب العام لأغراض شخصية، أو تحقيق مكاسب خاصة"،[3] عن طريق الرشوة والابتزاز، والمنصب العام كما عرفه القانون العام هو "منصب ثقة يتطلب العمل بما يقتضيه الصالح العام".

وهو تعريف بالسبب غير واضح، بل الأظهر أن الفساد السياسي هو تعطيل المصلحة العامة واضطراب المنظومة الاقتصادية، بحيث تؤدي إلى حالة اللاتوازن والتبعية العمياء للاقتصاديات الأجنبية، بسبب استغلال المناصب العامة لأغراض شخصية، وأهم مظاهره، الرشوة والابتزاز.

ب- الفساد الاجتماعي:

ويعرف بأنه "تدهور نظام الأخلاق في المجتمع، والذي يعتبر كمرجعية لتماسكه ووحدته. ويساهم هذا التدهور في ظهور عادات مذمومة وتقاليد مرذولة وانحرافات مقيتة، كشيوع ظاهرة الكذب، والنفاق، والتزوير، والأسوأ من ذلك أن هذه الأخلاق الوضيعة تبدأ في التسرب إلى ثقافة

1- مقري عبد الرزاق، مرجع سابق، ص

2 - عند الأصوليين.

3- بشير مصطفى، الفساد الاقتصادي، **مدخل على المفهوم والتجليات**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الـــسادس، جويلية، 2005، ص10.

المجتمع، وتخرج من دائرة التحريم، إلى دائرة المكروه، ثم تحظى بقبول عند فئة معينة تدافع عنها، وتبرر وجودها ".[1]

ج- الفساد الاقتصادي:

ولعله يكون ثمرة مرة للنوعين الأوليين ،وتتجلى مظاهره في العمولات، وبيع أملاك الدولة، وتعطيل المنافع الاقتصادية للدولة لأغراض شخصية...

2- الفساد وآثاره على الحكم الراشد:

يتعين علينا هنا أن نعقب على أسباب الفساد أولا باعتبارها بداية لدراسته مقابلة الحكم الراشد:

يؤكد الدارسون على أن الفساد ينشأ في المجتمعات التي تتميز بما يلي:[2]

- ضعف المنافسة السياسية.
- نمو اقتصادي منخفض وغير منظم.
- عدم فاعلية المجتمع المدني وسيادة السياسة القمعية.
- غياب المؤسسات والآليات التي تتعامل مع الفساد.

وأهم مظاهر هذه الأسباب:

- تمتع المسؤولين العموميين بحرية واسعة في التصرف، وبقليل من الخضوع للمساءلة أو عدمه.
- الحصول على ريع مادي بطرق غير قانونية.
- الوساطة والمحسوبية والعلاقات الشخصية. وهو ما يعني تهميش الكفاءة.
- الحرية في استحداث أو إلغاء القوانين أو ما يسمى (قانون على المقاس).
- تهميش دور المجتمع المدني ،أدى هذا إلى غياب عنصر التوازن في المجتمع.
- تقبل فكرة الرشوة كأهم مظهر للفساد، على أنها تعامل بروتوكولي يجب الخضوع له.
- انهيار القيم السامية، كالوفاء، والصدق والتفاني،واستبدالها بنقائضها.

هذه المظاهر قد أدت ولا ريب في زعزعة النظام الاجتماعي الأخلاقي من جهة ،ومن جهة أخرى في تحطيم الصلة بين الحاكم والمحكوم، وكان لها أثر وخيم على المجتمعات، وأهم هذه الآثار: (آثار اجتماعية)

- الهجرة غير الشرعية إلى بلدان أخرى وإعمارها.

1- بشير مصطفى، مرجع سابق، ص13.

2- عبد الله جابر الحسيني، **الفساد الاقتصادي (أنواعه، أسبابه، آثاره)**، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ،العدد21 ،السنة2003، ص123.

- العمل على جني الربح السريع، ولو كان ذلك مخالفا للأعراف والقانون والأخلاق.
- زعزعة الثقة بين المواطن والسلطة، أي تقلص مفهوم المواطنة.
- الانتحار، وهو أخطر هذه الظواهر، بما تعنيه من استنفاذ لعنصر الرأس المال البشري، وعدم قدرة الدولة على إيجاد حلول ومقترحات تضمن حياة الأفراد.
- بداية ظهور الطبقية بشكل واضح في هذه المجتمعات، بسبب الامتيازات التي يحققها أصحاب اليد الطولى، والحرمان أو عدم الاكتفاء الذي تعاني منه الطبقات الأخرى.

تؤكد الدراسات أن الفساد أشد ما يكون وطأة على الفقراء.[1](الجهل، الفقر ،المرض...) وجميع الآفات الاجتماعية تنتشر في طبقة الفقراء، وفي دراسة أخرى أكدت الباحثة **هونميت لابيل** رئيسة منظمة الشفافية الدولية، أن الأحزاب السياسية هي أكثر المؤسسات فسادا في 45 دولة من أصل 69 دولة، إضافة إلى البرلمانات والشرطة والأنظمة القضائية."[2]

الفرع الثالث: مكافحة الفساد

كما سبق وأن ذكرنا فإن الهدف الرئيسي من إيجاد الحكم الراشد هو القضاء على الممارسات الفاسدة في قطاعات الدولة.

ويرى الدارسون في البنك الدولي، أن دراسة الحكم الراشد لا يمكن أن تتم إلا من خلال ركيزتين أساسيتين وهما: التضمنية والمساءلة ميدان مكافحة الفساد[3]. ويرتكز العنصر الأول على مفهوم المساواة، ويتضمن آليات تحدد وتحترم الحقوق الأساسية للجميع، وتؤمن وسائل مراجعة ومعالجة يضمنها حكم القانون، أما العنصر الثاني فينبع من مفهوم التمثيل الشعبي، أي أن من اختيروا للحكم باسم الشعب فهم محاسبون أمامه عن أداء دورهم ونتائج مسؤولياتهم.

وسوف ندرس آليات محاربة الفساد في ضوء هذين العنصرين:

1- الآليات الداخلية لمحاربة الفساد:

في حقيقة الأمر هناك آليات كثيرة لمحاربة الفساد، وهي لا تعدو كونها تحت مسمى واحد ألا وهو الرقابة، فالإستراتيجية العامة لمحاربة الفساد ترتكز على العناصر الكبرى الآتية[4]:

- الرقابة المحاسبية (معطى حكومي)
- إشراك الدبلوماسيين بشكل أكثر نجاعة (معطى حكومي).
- تنظيم الانتخابات الحرة والشفافية (معطى حكومي).

1- بشير مصطفى، مرجع سابق، ص18.

2- تقرير منظمة الثقافة الدولية.

3- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط ومال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحسين التمنية والمساءلة التحميل 2006/08/13 www. World Bank .org

4- مصطفى بشير ، مرجع سابق، ص16.

- تشجيع حرية الإعلام (غير حكومي).
- إشراك المجتمع المدني في القرارات (غير حكومي).

والملاحظ أنه لا يتم محاربة الفساد إلا بإشراك الحكومة والمجتمع المدني بكل تمثيلاته، فمن جهة الحكومة يجب ممارسة الرقابة على جميع هياكل الدولة، وتحسين تنظيم الإدارة، واختيار الكفاءات وتحديد المسؤوليات، بينما على المجتمع المدني أن يقاوم أي نقص في عملية الإصلاح باستعمال الوسائل الممكنة، كوسائل الإعلام، بتسليط الضوء على أماكن الفساد. والمطالبة بالحقوق المكرسة في الدستور، والاشتراك في الجمعيات والوكالات المحلية والدولية لمحاربة الفساد.

ونستطيع القول أن الفساد يتم عبر برنامج بحيث يتضمن دراسة:[1]

- الإطار العام للحوافز الاقتصادية للسلوك الفاسد.
- دراسة جميع الأنواع الفاسدة وتصنيفها.
- العلاقة بين النظم السياسية والفساد.
- الممارسات والتجارب الناجحة في بلدان حققت نتائج إيجابية في تقليص الفساد.
- المعايير التي يمكن الأخذ بها من قبل الدول الصناعية.

2- الآليات الداخلية (الرقابة الداخلية):

يتضح من الأبعاد السابقة الذكر للحكم الراشد أنها تعبر أيضا عن المقابلات الكبرى للفساد وسوف نلجأ إلى نفس التقسيم في آليات محاربة الفساد.

3- المقابلات السياسية لمكافحة الفساد:

لعل الاعتبار الأول الذي يجب دراسته هنا يكمن في ركيزتين أساسيتين حسب دراسة البنك الدولي، وهما التضمنية والمساءلة.

فالمساءلة تعني القدرة على محاسبة المسؤولين فيما يخص أداء دورهم ونتائج مسؤولياتهم، وهذا منوط بوجود نظام ديمقراطي يحفظ هذه العملية، قائم على الثقافية في تقديم المعلومات ونشرها ويشارك فيه وسائل الاتصال والإعلام التي يجب أن تكون حرة، وبواسطته يتم تشكيل الرأي العام اتجاه سياسات الدولة واستراتيجياتها الأمر الذي يؤدي إلى حوار ونقاش عام حوله، بين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ثم الخلوص إلى مرافعات أو اعتراضات تكون اقتراحات تدرسها الدولة بواسطة هياكلها.

إن هذه السلسلة الدورية وإن كانت في أغلبها مفتقد إليه، هي من الناحية النظرية أهم الحواجز الواقفة أما انتشار الفساد. وهي كفيلة بتقليص حجمه نظرا لتسليط الضوء على مواقعه،

1- زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق ،ص176.

غير أن خاصية هذه السلسلة أنها تنطلق من الدولة التي هي هنا بمثابة راعية للحكم الراشد، وهي مواجهة الفساد.

فماذا لو كان الحال أن الدولة غير معنية بمحاربة الفساد، أولا تحمل ذلك محمل الجد ؟؟![1].

يمكن النظر إلى هذا السؤال من زاويتين:

الزاوية الأولى:وتخص المجتمع المدني، فدوره هنا يكون في نشر الوعي ثم الانضمام أو تكوين جمعيات أو منظمات أو وكالات مكافحة الفساد، والعمل على التموقع داخل الدولة أو الأجهزة التي يكون فيها الفساد منتشرا، وتسليط الضوء عليها في وسائل الإعلام والاتصال، مما يربك عمل هذه الأجهزة وبالتالي الإقدام على إعادة هيكلتها وإصلاحها اضطراريا، إما بتغيير الموظفين أو تقليص حرياتهم في هذه المناصب، أو تسليط الرقابة عليهم ومتابعتهم (لجان التفتيش).

الزاوية الثانية: لا يوجد أدنى شك من أن الدول التي ينتشر فيها الفساد انتشارا وبائيا تفتقد إلى المصداقية الدولية، وربما ركزت عليها عقوبات من طرفها، وقد يؤدي بها الأمر إلى عدم الاعتراف بها ومنع المساعدات عنها، وعزلها سياسيا واقتصاديا،[2]وهي حالة تجني البلد المعزول آثارا وخيمة، من حيث سمعتها وسمعة أبنائها، ودورها على المستوى الإقليمي الدولي، فتضطر من جراء هذا إلى مباشرة عملية الإصلاح، وتحديد أنواع الفساد ومحاربتها للخروج من هذا المأزق. ولا أقل من أن تعيد النظر في جميع استراتيجياتها، ومتابعة المسؤولين عن ذلك سواء قضائيا، أو إبعادهم كليا عن مناصب الحل والعقد.

4- المقابلات التقنية (الإدارية):

وهي تتمثل أساسا في دراسة النظم ومدى فعاليتها في محاربة الفساد. ولكي تكون المنظومة الإدارية صلبة ومتكاملة في هذا المضمار يجب، اتخاذ إجراءات جريئة على المدى البعيد وأهمها:

أ- تطوير النظم المحاسبية:

وهي أهم المواد التقنية في فضح عمليات الفساد، فبرامج الحكومة ومشاريعها، مرتبطة آلياتها بميزانيات لتحقيقها، ودراسة هذه المواد المتاحة والمخصصة لهذه المشاريع يكشف الضوء عن مدى استخدامها (كليا أو جزئيا)، بواسطة الرقابة المحاسبية، وعليه فإن على النظام المحاسبي أن يكون أكثر استجابة ووضوحا في مثل هذه العمليات.[3]

1- روبرت كليتجارد، استئصال شأفة الفساد، مجلة التمويل والتنمية، يونيو2000، نفس المرجع، ص4.

2- مقري عبد الرزاق ،مرجع سابق، ص103.

3- بشير مصطفى، مرجع سابق، ص14.

ب- إصلاح الوظيفة العامة:[1]

وتواجه الحكم الرشد هنا ثلاثة مشكلات:

- مشكلة المرتبات وتفاوتها، رغم تساوي المهام والمستويات، وهو ما يترك عند الموظف شعورا بالنقص وعدم الرضا عن الدولة. فيلجأ إلى خيارات أخرى.

-عدم الأمان الوظيفي، بسبب عدم ثبات منصب العمل، يبنى عليه نقص في المردود وعدم الاكتراث

- الصراع بين جماعات العاملين، ونتيجته تعطيل مصالح الجماعة، ثم القطاع، ثم المصلحة العامة.

ويمكن التغلب على هذه المشكلات بواسطة تطبيق المبادئ:

أ - مبدأ المساواة. ب- مبدأ الدوام ج- مبدأ الأجر.

د – مبدأ الضمانات التشريعية الأخرى.

ج- التركيز على الأداء في إدارة النفقات العامة.

وهذا الإجراء يتطلب في حد ذاته آليات لتحسين وفق المعلومات ونوعية النقاش والحوار داخل الإدارة، مما يؤكد على أهمية وجود مناخ عام لإدارة الحكم داعم للثقافية والتنافسية.

د- غرس أخلاقيات الخدمة العامة، والحفاظ على الموارد العامة لتحسين مستوى التزام الوظيفة العامة بالأداء، وخفض تكاليف عقوبات ومراقبة المساءلة الرسمية، غرس هذه الرؤيا يتطلب رؤيا وقيادة أعلى المستويات، كما يتطلب إجراءات تعاونية لبناء الثقة والاحترام المتبادل بين المواطنين وموظفي الهيئات العامة.

ه- جعل وظائف الحكومة لا مركزية وأقرب للمواطنين الذين عندهم مصلحة في الأداء، ويملكون معلومات مباشرة لتقييم مستوى الأداء.

5-المقابلة الاجتماعية لمحاربة الفساد:

من المسلمات لدى علماء الاجتماع،أن النظام الاجتماعي هو آخر الأنظمة سقوطا، عند تغلب الأزمة، وفقدان الحلول، فهو بمثابة المناعة الدائمة للمجتمع، ويكون من الصعب جدا مداواة مظاهر الفساد الاجتماعي، بعكس النوعيين الأوليين، ذلك أن معالجتهما إجرائية تناسقية، بينما هذا النوع فيحتاج إلى دراية اجتماعية ونفسية سلوكية للمجتمع، ونجد المظاهر المنحرفة (الرذائل) أسرع من صفة الأخلاق الحميدة (الهدم أسهل من البناء). لذلك كانت المعالجة تستدعي:

01 تقوية نظام التعليم والتربية ،بالاعتماد على توجيهات المجتمع كالدين والأخلاق والعادات.

1- البنك الدولي، الحكم الجيد لأجل التنمية، مرجع سابق.

02). إنشاء جمعيات وطنية والتعريف بأهميتها لمعالجة بعض المظاهر الخطيرة (الإدمان والسرقة).

03). احتواء الفئات المتضررة، وعزلها عن المحيط الذي تتدعم فيه هذه المظاهر، وزرعها في محيط جديد.

04). محاولة التعرف على الأسباب الحقيقية التي تجعل الأفراد يسعون إلى هذه المظاهر.

05). محاولة تحسين ظروف معيشتهم، بإدماجهم في عالم الشغل، رفقاء جدد، ومهام جديدة.

06). الردع في الحالات التي تستوجب ذلك، مع المحافظة على توعيتهم وإرشادهم إلى الطريق الصحيح.

07). الدعوة إلى تماسك المجتمع ووحدته، عبر وسائل الإعلام، والخطب والندوات...الخ.

ورغم أن الاعتقاد السائد بأن هذه المظاهر تستفحل في المجتمعات الفقيرة، وأن الفقر هو من الأسباب الحقيقة لها، إلا أن المجتمعات الغنية لا تكاد تنجو كذلك من هذه الآفات، والدوافع هنا متعددة ومتغايرة.

المبحث الثاني: معوقات التنمية المستدامة

المطلب الأول: مسائل مهمة في طريق نجاح التنمية المستدامة

الفرع الأول: نقل التكنولوجيا

تعد التكنولوجيا من أهم السباب الحقيقية والمباشرة في تفسير صورة العالم وتفعيل حركة العولمة ، بما تسببه من إلغاء الحدود وسرعة الانتشار وغيرها، وهي تفسر جزئيا تهميش الاقتصاديات للبلدان النامية.

لقد كانت فترة الستينات والسبعينات المخاض الأول لأعقد البحوث في هذا الميدان يغذيها في ذلك السباق الهستيري بين القطبين (التسلح، وغزو الفضاء..)، فضلا على أن هذه التقنيات من وجهة نظر الاقتصاد تعظم حجم الناتج، وبالتالي تكون كثيفة رأس المال، بهدف تحقيق نمو متسارع، وهو ما تصبو إليه دائما أكبر الشركات المتعددة الجنسيات التي لا نخفي دورها هنا[1]، مما أعطى هيمنة جديدة للتقسيم الدولي للعمل من خلال تدويل الإنتاج، وإعادة توطين الأنشطة الصناعية والخدمية على الصعيد العالمي، عن طريق توطين الصناعات الكثيفة العمالة في الدول المتخلفة، وأدت عملية تمركز رأس المال والتقانة المتقدمة في الدول الصناعية إلى سيطرة الشركات الدولية النشاط على عمليات توزيع الأنشطة الإنتاجية، ومنافذ التوزيع، وعلى تدفقات التجارة الخارجية.[2]

من جهة أخرى فإن العولمة لا يمكنها تغيير المقاييس المعتمدة للتنمية، فالتغيرات التكنولوجية سواء كانت سببا أو نتيجة يمكنها إحداث نمو وانخفاض في النشاط الاقتصادي، وهذا حسب نوع التكنولوجيا والإطار السياسي المعتمد، فينتج عن هذا تغييرات مهمة قد تكون سلبية أو إيجابية تفرض على العولمة أن تضم الآليات المناسبة في بنية السوق (إعطاء فئة للتخصص ،محاولة رفع الإنتاج، تطوير مقومات المؤسسات المستقلة والمتعاقدة).[3]

وتجدر الإشارة إلى أن الدول النامية ليست بمنأى عن هذه التحولات التكنولوجية من خلال انتشار نواتج وسلع صناعية جديدة وإبداع طرائق إنتاج لم تكن معروفة من قبل، مما يعني زوال منتوجات وسلع وطرائق إنتاج كانت سائدة قبل ذلك وأهم مظاهر هذه التحولات:

1- قادري محمد طاهر، مرجع سابق، ص 220.

2- أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 142.

3- La mondialisation économique et l'énvironement, p22.

- تغير كبير ومتسارع في أسعار المنتوجات الصناعية وفي نوعيتها مما أدى إلى صراعات تنافسية كبيرة في السوق العالمية، وأفقد صناعات الدول النامية الكثير من امتيازاتها وقدرتها على المنافسة.
- تغيرات جذرية في طرائق التصنيع من خلال التوسع في الاعتماد على الحسابات الآلية والتداخل المتزايد بين المصممين والمنفذين في الإنتاج الصناعي وتداخل عملية التصميم بالإنتاج من خلال حاسبات السيطرة الكبيرة، مما أفرز تغييرا جذريا في هيكلة المؤسسات الصناعية والإنتاجية، وبالتالي في نوعية المهن والاختصاصات المطلوبة في عمليات التصميم والإنتاج.
- تزايد ملحوظ في دور المعلومات والاتصالات والحاسبات عموما في العمليات الاقتصادية والتجارية.

إن ما سبق يؤكد نتيجة واحدة، تؤكد على مدى عمق مسار نقل التكنولوجيا وكفاءة تداخله في العمليات الإنتاجية، ويتغذى هذا المسار عبر آلة الاستثمار الأجنبي المباشر، مع توفر جميع الشروط السياسية والاقتصادية من قبل البلد المعني، وكذا شروط الاستفادة من العملية، وغير بعيد عن هذه العناصر فإن مشكلة اختيار التقانة التي فرضتها التبعية في هذا المجال، مما يتناسب مع اختيار الآليات التي تناسب مع وضع الدولة وإمكاناتها دون التفريط في المناهج المستعملة في هذا النقل وخطط التنمية المطروحة تجعل من رأس المال والتكنولوجيا وليس وحده العمل، وهذه عوامل الإنتاج الرئيسية المحركة داخل الاقتصاد العالمي، مما تعني وجوب تحول الدول النامية من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد التكنولوجي بما عمله هذا الأخير من تحديات تظهر أساسا في تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وهو ما يولد نوعا من البطالة يعرف بالبطالة الاحتكاكية أو الفنية[1].

إن سيطرة التكنولوجيات المتطورة على إنتاج السلع والخدمات صار ينمو أكثر بكثير من مثيلاتها التي تعتمد على طرائق الإنتاج الكلاسيكية، فالطلب على النوع الأول ينمو بسرعة 15 ٪ سنويا، بينما الأخرى فبنسبة 5 ٪، والطلب على المواد الأولية 2٪ إلى 3٪، إذن ليس هناك مناص من التحديث التكنولوجي حتى تثمر التنافسية، والتي لا تنحو هذا النحو سوف يتم استبعادها تدريجيا من السوق العالمي[2].

وكثير من السياسات الموضوعة لهذا الطرح لا تتجاوب مع التغيرات التقنية المتسارعة، وهو ما يتلخص في عدم وجود المناخ الملائم المحلي، سواء كان ذلك بسبب اختلالات في الاقتصاد

1- محمد علي باتر وردم، العالم ليس للبيع، مرجع سابق، ص157.

2- أوزوالدو دي ريفيرو، مرجع سابق، ص 88.

أو عدم وجود مناخ اجتماعي يتضمن مثل هذه الابتكارات لعدم وجود ارتباطات واتصالات من المجتمع المحلي إلى المجتمع الخارجي، غير أن هذه الرؤية تكون قاصرة بالنظر إلى مدى فاعلية الإدارة السياسية ومدى تمسكها بإستراتيجية طويلة المدى في هذا الميدان.

يأخذ نقل التكنولوجيا أربع مسارات رئيسية[1]:

أ. النقل عبر الماكينات والمعدات (أدوات التقانة)، وهو أوسع ممارسات النقل بين الدول المتقدمة والنامية.

ب. النقل عبر الخدمات الثقافية.

ويصاحب انجاز المشاريع الإنتاجية من قبل (التصميمات الهندسية، التخطيط الهندسي، خدمات التركيب والإنشاء، التدريب الفني الإداري..).

ج. النقل عبر أسلوب كيف المعرفة (البراعة).

ويتمثل في الكفاءات البشرية اللازمة، وعادة ما يأتي مع مصدر التكنولوجيا، وتمثل هذه الصورة النقل الفعلي للتكنولوجيا (تصدير الخبرات).

د. النقل عن أسلوب لماذا المعرفة.

وهو لا يمكن المرور إليه دون المرور بالذي سبقه ،حيث يلزم أن تتجمع مختلف المعارف والخبرات والمعلومات من أجل إحداث تغيير ثقافي.

فيما يخص العنصرين الأوليين (أ) و(ب)فهو متوفر عموما، ولكنه لا يفيد كثيرا في إحداث طفرة تقنية للبلدان النامية، لأنه متعلق فقط بالاتفاقيات بين هاته الدول وفي فترة زمنية محددة، كما أنه يولد العجز في الابتكار، فبمجرد ظهور طرائق جديدة وآلات جديدة يتم الرجوع مجددا إلى نقل هذين المسارين دون الحاجة إلى تلخيص الابتكارات ومحاكاتها.

فيلزم إذن توافر الشرطين الثانيين (ج ود) فالدول النامية تفتقد إلى البنى الأساسية والاستثمارات المطلوبة في مجال الابتكار التكنولوجي مما يفسر غياب المؤسسة الاقتصادية عن السوق الدولية المتسمة بالمنافسة، أهم إشكالية تتعرض لها قضية التكنولوجيا في الدول النامية تخص تسارع وتيرة التحديث التكنولوجي، وهو ما يؤكد عدم إحداث طفرة تقنية في هذا المجال.

ونظريا فإن الاستفادة من التكنولوجيا تحيط بها ثلاث مراحل أساسية (التعلم، البحث، الإنتاج) وهي المسارات الفعلية للابتكار التكنولوجي المفقودة في هذه الدول، وكلها مؤكد عليها في مخططات ومحاور التنمية المستدامة.

1- حمدي أبو النجا، **دراسات في التنمية العربية .الواقع والآفاق**. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى بيروت 1998.

يأخذ المسار الأول صبغة أكاديمية تهتم بشؤون الدراسة ومعرفة التقنيات، إن على مستوى التكوين والتدريب، أو مستوى الدراسة النظرة والتطبيقية في آن واحد مثلما هو الحال في التخصصات الجامعية، ثم مجال البحث بتوفير المؤسسات اللازمة لذلك والشروط الكفيلة بتحقيق استمراريته، ثم يأتي مجال الإنتاج الذي يستوعب المراحل السابقة، والذي يعمل على تحقيق نمو إيجابي وارتقائي في مجال التكنولوجيا، ومن ثم على تحقيق التنمية، كما يرى روستو أن أهم شروط النمو الاقتصادي هو استغلال الرصيد الضخم من الابتكارات الذي لم يطبق بعد في البلدان النامية وتحقيق زيادات سريعة في الناتج القومي.

غير أن العنصرين الأخيرين (البحث- الإنتاج) مع توافر القدرة على تحقيقهما تعترضهما أربع عراقيل أساسية.[1]

أ- إنفاق الجهات المختلفة على مشاريع البحث والتطوير، وهي قطاع الأعمال، القطاع الحكومي، قطاع التعليم العالي، المؤسسات غير الشرعية، والقطاع الخارجي (الأجنبي).

ب- نوعية البحث من حيث هو نظري أساسي تطبيقي مختبري، وكذا حقله، ومصادر تحويله.

ج- الكثافة التكنولوجية، وتعني نسبة الإنفاق البحثي إلى الناتج الداخلي الخام، ونسبة الإنفاق البحثي إلى القيمة المضاعفة، ونسبة الإنفاق البحثي مضاف إليه التكنولوجيا المحتواة في السلع الوسيطة إلى الناتج الداخلي الخام.

د- الموارد البشرية أي الأدمغة وأسرة الباحثين.

ولتجاوز هذه العراقيل، والحصول على نتائج مثمرة نجد أن الواجب أن يكون هناك مجهودات معتبرة على محور المعلوماتية والالكترونيات الدقيقة بل ووصل محتوى التصنيع المحلي فيه إلى حد ما كأفراد ومكونات نظم على درجة عالية. وتبدأ المؤسسات والأفراد في توسيع الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات، ويضاف إلى ذلك التكنولوجيا الهندسية الوراثية.

الفرع الثاني: دور الدولة

ينصرف مصطلح الدولة إلى معنيين أحدهما واسع ويندرج تحته المجتمع بشتى طبقاته وفعالياته، والآخر ضيق يخص مؤسسات الدولة خصوصا إذا كان الكلام عن دور الدولة، وهو ما يهمنا في الآتي.

وبغض النظر عن الآراء التي تناولت تعريف الدولة، فإنها تكاد تتفق جميعا على ثلاث عناصر مكونة لها وهي (الشعب، والإقليم والسيادة)، ولعل هذا العنصر الأخير هو أخطرها، لما له

1- بشير مصطفى، **الابتكار التكنولوجي، مجلة دراسات اقتصادية**، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد السابع جانفي 2006، ص66.

من علاقة باستقلالية الدولة ضمن حدودها السياسية على شعب معين يخضع لقوانين وسلطات هذه السيادة.[1]

ومع قيام الثورة الصناعية، كان هناك جدل حاد حول ما إذا كانت تدخل الدولة يفيد النشاط الاقتصادي أم لا؟. أما الرأسمالية ومنظريها (أدم سميث مثلا) فقد نادوا عموما بتخلي الدولة عن إدارة هذا النشاط، وترك السوق (المصلحة الخاصة) تعمل بتلقائية (اليد الخفية)، دون التأثير من طرف الدولة، وهذه إحدى أسس النظام الرأسمالي التي يقوم عليها، ويمكن إجمال حجم المعارضين لتدخل المعارضين فيما يلي:[2]

أ/ الدولة تلغي سعر السوق، وبالتالي إلغاء الدور الاقتصادي له، وهو ما يجعله عاجزا عن عكس الندرة والتكلفة.

ب/ نشاط المؤسسة يكون غير مراع لاحتياجات السوق.

ج/ بقاء المؤسسات رهين بالقرارات الإدارية، لا بنوعية إنتاجها ومقدرتها على تحمل أوضاع السوق.

ساعد هذا التوجه النزوع الحاد إلى الحرية والفردانية وغذته الأطروحات السياسية والفلسفية لمفكري عصر الأنوار. وإن كان الطرح السياسي أصلا لهذا المفهوم، إلى أن أصبح ركنا من أركان النظام الرأسمالي إن لم نقل حجر الزاوية فيه.

إلا أن أزمة الكساد العالمي سنة1929، وتنامي الأطروحات الاشتراكية (الماركسية خصوصا)، قد هز من قداسة هذا الركن، فهي توصي بالملكية العامة كأساس لمذهبها، وما تستدعيه من تأميمات كبيرة تؤدي إلى تكفل الدولة بإدارة النشاط الاقتصادي، كذلك ما تبع الحربين العالميين من دمار ألجأ الدول الغنية إلى التدخل لإعادة الإعمار بشكل جعل القوة الإنتاجية تتطور إلى درجة عجز الأسواق القومية عن استيعاب منتجاتها، يضاف إليه نشاط الدولة في البحث عن مستعمرات جديدة تحوي مناجم المعدن النفيسة، في مرحلة الرأسمالية التجارية (الماركنتيلية)[3].

إذن أخذ هذا التوجه قوته بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أنه ومع الثمانينات رجعت أصوات آدم سميث حرة إلى الحياة الاقتصادية، وصار من بين المطالب الأساسية تنحية الدولة عن مجريات النشاط الاقتصادي، واتخذ مسار الليبرالية المعولمة هذا المطلب كأحد سبل التنمية الاقتصادية في العالم فتراجع مفهوم السيادة أو دور الدولة، يتضح أساسا في الوضع المتأزم الذي تعيشه الدول النامية، وحاجتها إلى الاستفادة من فرص العولمة، لكن هذا الأمر لن يتم دون الخضوع لها والذي

1- حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص12.

2- قدي عبد المجيد ،مرجع سابق، (ص ص 5-6).

3- نفس المرجع، ص 15.

يترجم في تقزيم أدوار الدولة، وذلك بسبب حاجتها إلى موارد مالية إضافية لتحريك عجلة التنمية، والخضوع يعني مراقبة مؤسسات العولمة لأداء هذه الدول، بل تعدى دورها من إصحاح السياسات الاقتصادية الكلية إلى شؤون الحكم (الإصلاح القضائي الإداري، بيع وتصفية شركات القطاع العام، تحديد مستوى الإنفاق...وغيرها).

من جهة أخرى فإن سياسات الدول النامية ظهرت عاجزة عن تحريك عجلة التنمية، أما استراتيجيات الشركات الكبرى التي أحرزت علاقات اقتصادية ومعلوماتية وسياسية ذات تنظيم دولي وعالمي، بحيث سايرت عولمة الاقتصاد جنبا إلى جنب مع الثورة التكنولوجية ،وأصبح نمط العيش الغربي (الاستهلاك العالي، الرفاهية المادية، التسلية) مطلب يجب تحقيقه للشعوب النامية، والتي ترى أن حكوماتها عجزت عن خلق نوع من التجانس الثقافي بينها وبين الشعوب المتقدمة.

فالمعلوماتية والاتصال، تمثل أحد أهم أدوات الاختراق للحدود الوطنية، وبالتالي تسويق أفكار الشمال وإيديولوجياته على أنها سبل السلام التي يجب أن تتبع .

إن عولمة الأفكار وما تستدعيه من اجتهادات نظرية وتطبيقات على أرض الواقع بالآليات المتخذة (سياسات إصلاحية، معلوماتية، قوة عسكرية).لم يعد يعني فقط عالم الجنوب، فالدول المتقدمة تعيش أيضا حالة من التمفصل في تقبل تيار العولمة، وضرباته المتتالية وصار شعار (العالم قرية كونية) تنازل لصالح شعار (لا أحد يستطيع تنظيم العالم)،[1] وهو ما يعني الانتقال من مركزية الدولة إلى مركزية السوق التي صارت تحولاته على أرض الواقع ضرورة تحول الدولة إلى الهامش من خلال القطاع العام وتخصيصه (الخوصصة)، بغرض بناء الاقتصاد خارج إطار الدولة على افتراض أنها المغذية للتنافسية التي تسمح بتحسين الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم الدخول إلى عصر العولمة[2].

وتنطلق هذه الرؤيا من كون أن ممارسات الدولة الاقتصادية التي يفترض أن تكون صحيحة في أغلبها، ليست ذات نتائج جيدة أو رصيد ملموس بدليل أنها لم تستطع الخروج من مأساة التخلف والتبعية، ولكنه كلام يتجه إلى دراسة النتائج فقط، أما فيما يتعلق بدور الدولة كأصل في مفهوم التنمية فيبقى فيه نظر لذوي الاجتهاد.

إن الوظائف التقليدية للدولة والتي تتعلق دائما بسيادتها والتي تتمثل في:[3]

- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع.
- وضع القواعد القانونية المنظمة للمبادلات.

1- أورو الدودي ريفيرو، ترجمة، نقولا عرقول ، خرافة التنمية الاقتصادية ،اقتصاديات مستنفدة في القرن 21.

2- نصر محمد عارف، **التنمية من منظور متجدد، التحيز، والعولمة، ما بعد الحداثة**، مطبوعات مركز الدراسات ،الشركة العالمية للكتاب، لبنان ،ص46.

3- حازم البيلاوي، مرجع سابق ،ص209.

- نظام قضائي لحماية الحقوق، واحترام التعاقدات.
- فرض الضرائب.
- النقود وسياسات الاستقرار الاقتصادي.

لم تتغير كثيرا في عصر العولمة، وإن كان التخطيط ساريا على بعضها، والتنمية المستدامة باحتوائها وتعاطفها مع العولمة في كثير من القضايا، والتي أهمها محاربة الفقر ،والبيئة، وإصحاح النظم، فإن دور الدولة انطبع أيضا بهذه المسائل ، وأصبح من اللازم التركيز على هذه القضايا لأنها تعتبر عتبة بين التنمية والعولمة.

إن هذه الوظائف السابقة منها، تؤسس لمفهوم جديد يعنى بتوفير الإنصاف والعدالة بين أبناء الجيل الواحد والأجيال ،ويبقى العنصر البشري الوظيفة الأكثر تحديا وتعقيدا للدولة، وقد مارست الدول النامية كثيرا من مناهج التنمية ولكنها باءت بالإخفاق، وهذا يؤكد أن هناك خللا بنيويا في التكامل.[1]

الفرع الثالث: المساعدات الإنمائية

إن العمل على إيجاد آليات فعلية تخدم التنمية المستدامة في الجنوب، وتحاول التوازن في عالم العولمة، هو من أهم النقاشات المطروحة في هذا الشأن، ولكن هذا بدوره تواجهه الكثير من العراقيل سواء ما يتعلق بالالتزامات والتعهدات من طرف دول الشمال، أو ما يتعلق بالإدارة الرشيدة وجودة الحكامة في الدول النامية، وما ينجر عنهما من ارتكاسات تهدد أولويات التنمية المستدامة..

1- تمويل التنمية المستدامة:

تأخذ هذه المعونات صورا متعددة، فمنها المعونات المالية، والمعونات الفنية، والمعونات الإنسانية، والمعونات التي تقدم دعما مباشرا لموازنات الدول، إضافة إلى معونات المشروعات ومعونات البرامج والقطاعات، وغيرها من التصنيفات المختلفة.[2]

ولقد جاءت الكثير من المؤتمرات أن هذه المعونات تعتبر من أهم الركائز التي توفر للدول النامية شروط الخوض في عالم العولمة، والاستفادة من فرصها وايجابياتها.

أ- اتجاهات المعونة:

جاء في عقد التنمية للأمم المتحدة سنة 1960 تحديد هدفين أساسيين بحلول عام 1970، وهما:

1- أسامة عبد الرحمان، مرجع سابق، ص209.

1- ليلى مصطفى البرادعي، **الاتجاهات الحديثة في إدارة معونات التنمية الرسمية، مع بداية الألفية الجديدة،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي المنعقد بالقاهرة مارس 2007، ص 14.

أ- تحقيق معدل نمو سنوي يصل إلى 5% في الدول النامية.

ب-زيادة تدفق المعونة التنموية بصورة جوهرية إلى تلك الدول.

ولتحقيقهما نصت الأمم المتحدة على تخصيص 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الفنية لمساعدة الدول النامية، وبهذا الصدد تم إنشاء مجموعة مساعدات التنمية في عام 1960، تقوم وظيفتها بدراسة أوضاع الدول النامية. وتقديم المساعدة الضرورية لها، بهدف القضاء على الفقر.[1]

وفي سنة 1970 سطرت الأمم المتحدة رسم الإعانة العمومية لفائدة التنمية بنسبة 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي، توجه إلى الدول المتضررة، والتي تعاني من تدهور كبير في مواردها، وتدني معدل النمو بشكل يستحيل معه عملية التنمية، مع ارتفاع عدد الفقراء في هذه البلدان.

وعرفت هذه المساعدات (المعونات) تناميا كبيرا أثناء فترة الحرب الباردة، توجهها في ذلك الإيديولوجيات المتبناة من قبل الدول المستفيدة.

لكن مع سقوط الهرم السوفيتي، بدأت هذه المساعدات تقل فيسجل انخفاض ملحوظ منذ سنة 1993، وفي سنة 2000 وصل هذا الانخفاض إلى نسبة 24%، وظل متوسط نسبة المعونة المقدمة للتنمية قياسا إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية الاثنين والعشرين لأعضاء لجنة المساعدة المبذولة للتنمية مستقرا في حدود نسبة 0.22% وهذا بعدما يكون ممكن الهدف المعلن فيه سابقا0.7%.[2]

كما شهدت معظم البلدان الأقل نموا تراجعا في المساعدة الرسمية بأقل من 25% ،وانخفضت إلى أكثر من 50% في سبع بلدان كلها في إفريقيا.

ب- تحسين فعالية المعونة:

تطرح الدول النامية كثيرا من المشاكل التي تعرقل مسيرتها التنموية، وتحد من قدرتها في مسايرة تيار العولمة (الأمن الغذائي، البطالة، الفقر...)، وتلح بضرورة الاهتمام بهذه العراقيل من خلال تحسين صور المعونات والالتزام بالتعهدات من قبل الدول المانحة.

وقد جاء في إعلان باريس ما يؤكد هذه الرؤيا، و يضم مبادئ هامة وهي:[3]

1- نايف المطيري ومحمد إبراهيم السقا، **المعونات والتنمية الاقتصادية**، حالة تطبيقية على الاقتصاد الأردني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مرجع سابق، ص 121.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مكافحة الفقر بواسطة التنمية المستدامة من أجل مقاربة عن طريق الشراكة، اللقاء الدولي الثامن المنعقد بمدينة الجزائر (24-25) جوان 2003، ص 16.

3 - ليلى البرادعي، مرجع سابق ،ص10.

- **الملكية**:

أي على الدول المانحة تقديم المساعدات للدول المتلقية اعتمادا على تحديد السياسات والاستراتيجيات التنموية ،وتنسيق جهود التنمية فيما بينها، مع احترام السياسات التنموية لهذه الدول.

- **المحاذاة أو التراصف**:

أي تقديم المساعدات وفق لحاجيات الدول النامية المدروسة ضمن إستراتيجيتها التنموية.

-**التوافق**:

تعزيز القدرات الإدارية والمؤسسية للدول النامية بوضع برامج وإجراءات متماثلة مع حالة الدول النامية.

- **الإدارة المبنية على النتائج**:

بحيث تساعد الدول المانحة في تطبيق أطر تقييم الأداء، والتي تقيس مدى الانجاز المتحقق بشأن عناصر استراتيجيات التنمية الوطنية.

- **المساءلة المتبادلة**:

أي مساءلة كلا الطرفين (المانح والمتلقي) عن نتائج التنمية التي تم تحقيقها، وأهم ما يظهر في هذه المبادئ أوجه النقص التي تعاني منها الدول النامية في مجال توجيه المعونات لتحقيق أهداف التنمية، وإلزامية مساعدة الدول المانحة للدول المتلقية، لتهيئة وتوجيه هذه المعونات، ويرجع ذلك إلى انتقال مفهوم المعونات من مرحلة دعم المشروعات، حيث التركيز على مشروعات عالية العائد، إلى المفهوم الجديد الذي تطرحه الأهداف الإنمائية في إطار التنمية المستدامة، والذي يركز على تمويل الإصلاح، هذا الأخير الذي ارتبط أيضا بفكرة المشروطية.[1]

وفي نفس السياق تتحفظ الدول النامية جدا على ما يسمى بـــ "المعونة المقيدة"، فبدلا من السماح للبلدان المتلقية باستخدام السوق المفتوحة يتم ربط المساعدات الإنمائية بتوفير الخدمات والإجراءات في البلد المانح، وهو ما يخفض (تقييد المعونة) قيمة مردودها، وقد بلغت قيمة ضريبة المعونة المعتبرة التي تدفعها إفريقيا جنوب الصحراء إلى مليار و 600 مليون دينار[2].

إذ تتحمل الدول الناجحة جزءا من فشل نجاح هذه المعونات، وهذا يعكس بدوره خلل أولويات الإنفاق العام. إن الأجر الجماعي يعتمد بصورة متزايدة على معالجة المسببات الرئيسية للفقر واللامساواة، ومع ذلك فإن البلدان المانحة تخصص مقابل كل دولار تنفقه على المعونات

1- محمد علاء عبد المنعم، **مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض**، مجلة السياسة الدوليـــة، العـــدد 15، أكتوبر 2002. ص257.

2- ملخص تقرير التنمية البشرية لعام 2005، **التعاون الدولي على مفترق طرق المعونة والتجارة والأمن فـــي عالم غير متساو**، www:// hdr. Undp. Org.

عشرة دولارات أخرى للميزانيات العسكرية، أي أن الزيادة وحدها في الإنفاق العسكري منذ 2000 لو خصصت بدلا من ذلك للمعونة تكفي للوصول إلى هدف الأمم المتحدة، والإنفاق الحالي عمل على مكافحة مرض الإيدز الذي يقتل ثلاثة ملايين إنسان في العام، يوازي الإنفاق العسكري خلال ثلاثة أيام.[1]

وعليه فعلى المساعدات أن تكون في إطار رؤيا بعيدة المدى، متماشية مع المشاكل المطروحة وبغياب هذه النظرة يمكن التشكيك في إمكانية تحقيق نتائج ملموسة، وهذا ما رأيناه وفق المحادثات التحضيرية لمؤتمر جوهانسبورغ حيث أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على رفض الالتزام بجداول زمنية وأهداف محددة، مفضلة المبادرات الطوعية والمشاريع القائمة على التعاقد بين المانحين والمتلقين في إطار محدد.[2]

من جهة أخرى يرى البنك الدولي أن السياسات السيئة في بعض البلدان تقلل من فاعلية برامج التنمية، وبالتالي فاعلية المساعدات، وفي هذه الحالة يكون هناك تردد متزايد في تقديم المعونات، وقد ظهرت مؤخرا بوادر على احتمال حدوث تحسن في مستوى المساعدات الذي ظل يتراجع على مدى ثلاثين عاما مضت، فقد أعلنت المملكة المتحدة التزامها بزيادة مبلغ المساعدة من 0.26% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1997 إلى 0.33% سنة 2004/2003، وفي نوفمبر 2001 اتفق وزراء التنمية والتعاون والاتحاد الأوروبي على تحديد تاريخ يعين لتحقيق هذه المساعدة الرسمية المعلن من قبل الأمم المتحدة.

كما طالبت لجنة، "زيديللو" التي تضم عددا من كبار الخبراء والتي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2001، بزيادة المساعدات بمقدار50 مليار دولار لتحقيق أهداف التنمية التي وضعها مؤتمر الألفية الثالثة[3].

إن هذه المرحلة يتوجب فيها تقديم المساعدات بجميع صورها لدعم أولويتين هامتين:

أ/ تشجيع النمو

ب/ مساعدة الفقراء.

مع توافق تام مع الرؤى ونقل الكفاءة ينبغي أن تعزز هذه المعونات فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، وإذا أريد لها (المعونات) أن تكون أكثر فعالية، فلا بد أن تخفض إلى حد بعيد أعبائها الإدارية على البلدان التي يفترض أن تكون عونا لها، ويجب أن تضطلع تلك البلدان بدور كامل في تصميمها. وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يمثل خطوة مفيدة وناجحة بكل المقاييس،

1- ملخص تقرير التعاون، مرجع سابق.

2- محمد علاء عبد المنعم، مرجع سابق، ص253.

3- محمد باتر وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة.

كما هو الحال بالنسبة للتغيرات التي أدخلت مؤخرا من جانب وكالات أخرى من بينها البنك الدولي، لكن البرامج الثنائية ما زالت في حاجة إلى تنسيق أفضل بكثير.

وحسب الهيئات الدولية لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية إلا إذا أخذت البلدان النامية بنفسها زمام الأمور، وإن كان ذلك بمشاركة الفاعلين الآخرين، ويبدو دعم المساعدة التي يقدمها الفاعلون المختلفون في مجال التعاون من أجل التنمية، أكثر إسهاما من ذي قبل، أكان ذلك الدعم نوعيا أو كميا، وأخيرا يبدو إلغاء الديون الخارجية للبلدان النامية شرطا أوليا لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثاني: تقويم مسار العولمة

الفرع الأول: عدالة التجارة

ضايقت العولمة كثيرا من آليات التنمية المستدامة، أو التنمية عموما، لذلك كانت موجات الانتقاد حولها كثيرة ومؤثرة، ركزت على آثار العولمة وتمحيص سلبياتها اتجاه الدول النامية والأقل نموا.

أصبح معروفا أن التجارة الدولية تقوم على عدم التكافؤ، إذ أن أغلب منتوجات الدول النامية هي مواد أولية أو زراعية أو معدنية، أما الدول الصناعية فهي لا تعتمد على منتوج واحد بل على عدة منتوجات، وهو ما يعني حدوث تفاوتات تزيد في توسع الفجوة التجارية بينهما، ذلك أن هذه الصناعات تستجلب كثيرا من الأموال مقارنة بالدول النامية التي تخضع منتوجاتها إلى تقلبات أسعار الصرف في العالم.

وفي إطار قواعد التجارة العالمية والتحرير التجاري، لا يزال مشكل الحماية يمثل ضغوطا على صادرات الدول النامية، فبالرغم من أولوية هذه المسألة في أجندة المؤتمرات الوزارية التي تعقدها المنظمة، وإن كان قد تقلصت حدود استخدامه بتوقيع اتفاقية مراكش والذي عنى تطبيقه[2]:

- إلغاء الحماية نهائيا بدءا من تاريخ الاتفاق بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس، وهو من القطاعات الهامة لمعظم الدول النامية.

- تخفيض مستوى الحماية بشكل ملحوظ بالنسبة لقطاع الزراعة على مدى السنوات القليلة القادمة وهو أيضا من القطاعات الرئيسية للدول النامية.

- إلغاء الحماية نهائيا بالنسبة لـــ **40** ٪ مع تخفيضها بنسبة **30** ٪ فيما يتعلق بالقسم الاخر **60** ٪.

1- إيزابيل جيابوتي، وآخرون، الرهان المالي شمال جنوب،التعاون من أجل التنمية المستدامة، مرجع سابق، بطاقة 6.أ، ص1.

2- حشماوي محمد، مرجع سابق، ص 265.

كذلك يطرح في هذا المضمار مسألة الدعم، حيث ترى الدول النامية أن إلغاءه سوف يزيد من كلف وارداتها ويضعف القدرة التنافسية لها في الأسواق العالمية، مما يؤدي بها إلى دفع الزيادات المحتملة في أسعار وارداتها.

ويشير عدة باحثين إلى أن هناك عدة عوامل هيكلية تدفع إلى تدهور معدلات التبادل في الدول النامية المنتجة للمواد الأولية[1]:

- احتفاظ الدول المتقدمة بكل مزايا التقدم الفني، وهو من أهم الأسباب في تنوع صادراتها.
- إصرار الدول المتقدمة على بقاء أسعار منتجاتها الصناعية مرتفعة رغم ارتفاع إنتاجيتها.
- انخفاض مرونة الطلب على المنتجات الأولية مقارنة بمرونة الطلب الكلي على المنتجات الصناعية لعوامل عديدة.
- عدم استطاعة الدول النامية مواجهة التقلبات في أسعار صادراتها لأنها تقوم بتصدير سلعة واحدة أو عدد قليل فقط.
- اختلاف القدرة الشرائية للنقود وسياسة سعر الصرف مما يؤثر على معدلات التبادل في المجموعتين من الدول.

إن هذه العوامل في مجموعها تفسر أن العولمة التجارية لم تستطع أن توفق بين السياسات التجارية نظرا للفروق الشاسعة بين المجموعتين، وحتى الدول النامية لم تستطع إلى حد الآن إنشاء قدرة تفاوضية تواجه بها قرارات المنظمة (العولمة)، وكل الذي يجب أن تفعله هذه الدول مبدأ لا تجادل ولا تناقش، فالإصلاحات الهيكلية أولا ثم نرى ما سيكون؟.

إن فشل القمم التجارية العالمية حتى الآن يعزى إلى تنافر المصالح بين المجموعتين، وحتى بين الدول المتقدمة ذاتها مما يثبت فشل نظرية التجارة الحرة في تسيير مجريات التجارة الدولية.

لقد جادل مناصرو التجارة الحرة وإلى الآن أن التجارة العادلة لا تستطيع أن تخرج على قواعد التجارة الحرة، وأهم هذه القواعد ما يسمى بالميزة التفاضلية، واقترنت هذه القاعدة في التاريخ الرأسمالي بالحماية دائما، حيث يرى (فريديريك ليست) أن حماية القطاع الصناعي ركيزة أساسية حتى تكون قوى الإنتاج المحلية في مستوى معايير المنافسة الدولية، ولكن يطلب من الدول

1- عبد الحسين وداي العطية، مرجع سابق، ص128.

النامية عكسه تماما، وهو ما يعني حتما تهديد الصناعات الناشئة التي توفر وحدها تنوع القاعدة الإنتاجية ثم التصديرية.

على جانب أكثر أهمية تسعى الشركات المتعددة الجنسية إلى فرض هذه القواعد التجارية، فنظرا لضخامتها وامتداداتها الجغرافية إضافة إلى تنوع أنشطتها القائمة على التطور التكنولوجي الهائل والإدارة جد الرشيدة فهي تزيد من حجم التبادل التجاري العالمي، غير أن أسعار السلع التي يتم تبادلها بين الشركة الأم وفروعها لا يتحدد وفقا للظروف الطبيعية للعرض والطلب، لكن وفقا للاستراتيجيات الشاملة التي تتبناها هذه الشركات، والتي يدخل في تحديدها مستوى الرسوم الجمركية والضرائب من الناحية المطلقة والنسبية ومستوى الاختلاف والتقلبات في أسعار الصرف، وسياسات الحكومة اتجاه تحويل أرباحها إلى الخارج، وكل ذلك يحدث تغييرات هامة في أسس التخصص الدولي وفي هيكل التجارة الدولية، الأمر الذي يتطلب دراسة العلاقة بين حركة التجارة وحركة الاستثمار[1].

إن هذه الشركات هي إحدى الأدوات التي تأخذ بيد الدول النامية إلى ما يسمى بالاندماج الاقتصادي العالمي من خلال الاستثمار الأجنبي، غير أن مؤشرات تدفق الاستثمارات يبقى ضئيلا مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى، يفسر البعض ذلك في ضعف الحوافز المحلية التي ضاعف من تأثيرها مجموعة من المعوقات تنطوي عليها هذه البلدان، عامل آخر له أهميته ينصرف إلى عدم التحكم في إدارة بعض المؤشرات الاقتصادية حيث أن أسعار الصرف الفعلية لهذه البلدان ظلت منحرفة عن قيمتها الاقتصادية بنسبة **22** % خلال الفترة 1985-2000، مع العلم أن الدول النامية ليست كلها على هذا المنوال وإنما تتفاوت في درجة اندماجها، فبلدان الشرق الأوسط ودول شمال إفريقيا بلغ صافي التدفق للاستثمار الخاص المباشر لها 2.2 مليار دولار أي ما يعادل نسبة**1** % من مبلغ 185 مليار دولار شكل إجمالي رأس المال الذي تدفق على الدول السائرة في طريق النمو في شتى أنحاء الأرض[2].

يضاف هنا أن الدول النامية تسعى عبر سلسلة من الإصلاحات (الذاتية أو الهيكلية) إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لاكتساب ميزات تفاضلية تستند إليها للدخول في عالم الأسواق الدولية، فهي ليس لها خيار أمام ما تحويه من مشاكل اقتصادية واجتماعية (نمو ديمغرافي متزايد، ارتفاع نسب البطالة،...إلخ) سوى هذا المسار، لكن الشركات المتعددة الجنسيات أهم ما يميزها أنها شديدة الحذر والانتقائية في توظيف استثماراتها لضمان أرباحها من

1- حشماوي محمد، مرجع سابق، ص 219.

2- بوكابوس سعدون، **العولمة تهديدات وفرص للبلدان السائرة في طريق النمو**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد الخامس مارس 2005، ص52.

هاته العمليات، لذلك نجد أن توزيع الاستثمارات العالمية يدور فقط حول المناطق التي توفر أكبر قدر ممكن من شروطه (الأمن السياسي، المنظومة القانونية،..) وهو ما يؤدي في الأخير إلى تهميش الدول النامية وعدم استفادتها من نظام العولمة[1]، وقوة هذه الشركات على النطاق العالمي أصبحت اليوم مجهولة الهوية بشكل متزايد إلى حد أن أشخاصا لم يجر انتخابهم أصبحوا يقررون قيمة النقد في بلد ما، وأسعار المواد الأولية، كلفة الإقراض، أسعار الطاقة والطعام، والمواطنون لا يملكون أية وسيلة للتأثير في توجهات اقتصاد بلدهم، فهذه الحكومات تفتقر إلى القوة الكافية لإحداث التغيير المطلوب، وتتصرف حتى كبدائل للمصالح العالمية[2].

إن التنمية المستدامة تؤكد على المزايا التي سوف تتمتع بها الدول النامية جراء التحرير التجاري أو منافع جذب الاستثمارات، ولكنها تعتبر في أولوية الأولويات مصالح الدول النامية في هذه العلاقات، لأنها المتضرر الأول، ذلك أن نسب الفقر فيها أكثر من غيرها، وعلى اعتماد البيئة لأن النظم الحالية وأنماط الإنتاج بهذه الوتيرة سوف يقضي عليها، والسعي وراء الربح سوف يستنفذ عناصر البقاء، وحتى بالنسبة للدول النامية فإن خبراء التنمية يؤكدون على أن النموذج الحالي للعلاقات التجارية لن يفيد كثيرا الدول النامية، بل إن احتمال الانتفاع بما تقدمه العولمة رهين فقط بالإصلاحات التي تقدمها هذه الدول بناء على إستراتيجيتها الخاصة لا على رؤية المنظمات العالمية.

إن معالجة أزمة التنمية عموما وتحقيق مطالب التنمية المستدامة تحت مظلة التجارة الحرة يستدعي توفير نظام تجاري أكثر عدالة ويعمل على اتجاهين[3]:

- العمل الجاد لخلق آليات وسبل تحسن من إمكانية وصول صادرات هذه الدول إلى الأسواق العالمية، مما يمهد لها سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي النظام التجاري العالمي الذي يجب أن يكون من مواصفاته الأساسية أنه آمن ومنصف وغير تمييزي وقابل للتنبؤ به، فبهذه المواصفات فقط يسمح للدول النامية بتحسين هياكلها وتحسين مستويات المعيشة لسكانها.

- استغلالية القوانين والتنظيمات وتطبيقاتها وعدم مسايرتها للدول المتقدمة وإشراك الدول النامية في المفاوضات العالمية كطرف فاعل ومؤثر، وليس مجرد ملئ المقاعد.

1- أوزوالدو دي ريفيرو، مرجع سابق، ص 62.

2- أوزوالدو دي ريفيرو، مرجع سابق، ص 67.

2 - جدول أعمال القرن الواحد والعشرون، الباب الأول : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، الفصل السابع:التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها .www.un.org

كذلك يؤخذ بعين الاعتبار إحداث التوافق من أجل سياسات بيئية وتجارية على المستويين المحلي والدولي، وينبغي على الدول النامية مباشرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، فليس من المعقول تعليق جميع أوضاعنا على مشجب العولمة أو الدول المتقدمة.

الفرع الثاني: المديونية

ونتناول فيها انفجار أزمة المديونية في دول العالم الثالث، وآثارها عليها فيما يتعلق بمسيرة التنمية.

1- بداية الأزمة

تشكل أزمة الديون عتبة شائكة في مسار التنمية حيث أوصت الكثير من المحافل الدولية بمعالجة هذه الأزمة، لأنها تمتص حصصا معتبرة من موارد الدول المدينة، بحيث لا تستطيع تهيئة مناخ التنمية فضلا عن أن توفر احتياجاتها الضرورية، وهذا الوضع يؤدي حتما إلى توسيع دائرة الفقر وانخفاض النفقات الوجهة للحماية الاجتماعية، فالفقراء هم الأشد تضررا في مثل هذه الحالة.
فإفريقيا تخصص ما نسبته **60%** من ناتجها الداخلي الخام لتسديد ديونها، وكثير من الدول النامية تسدد ديونها أكثر من مرة (الجزائر مثلا ثلاث مرات وأصل الدين بقي على حاله في السابق)[1].
انفجرت هذه الأزمة مع بداية الثمانينات مع إعلان المكسيك عجزها التام عن الوفاء بالتزاماتها، ويرجع تفاقمها إلى عاملين رئيسيين[2]:

- حلول آجال تسديد جزء كبير من خدمات الدين وخاصة منها قصيرة الأجل.
- الانخفاض الحاد في أسعار المواد الأولية للدول النامية خاصة النفط، وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي عليها نتيجة الكساد الذي أصاب الاقتصاد العالمي في الثمانينات.

جدول رقم 04 يبين أهم مؤشرات المديونية الخارجية للدول النامية

السنوات	1980	1986	1990	2000	2002
قيمة المديونية بالمليار دولار	567	1000	1300	2200	2390
قيمة المديونية/قيمة الناتج المحلي الإجمالي	26.4	42.2	39.2	37	36.3
قيمة المديونية/ قيمة الصادرات %	11.95	200	186	137.3	131.2
قيمة خدمة الدين/قيمة الصادرات	25	23	22.5	21.4	-

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، **مشروع دراسة حول مواجهة العولمة ضرورة بالنسبة للدول الضعيفة**، الدورة العامة السابعة عشر، 17 ماي 2001، ص 21.

2- مكيد علي، **مكانة الدول النامية في الاقتصاد العالمي- نظرة تحليلية مقارنة**- حوليات جامعة الجزائر، العدد 16، الجزء الأول 2006، ص 17.

في الحقيقة تطرح أزمة الديون عدة اعتبارات تعبر في جوهرها عن مدى إعاقة مجهودات التنمية في هذه الدول، فمن جهة تتحمل الدول المدينة مسؤولية تفاقمها،من خلال ممارستها سياسات غير رشيدة في استخدام هذه الديون وتوزيعها بشكل يخدم التنمية، فكثير منها اعتمدت سياسات على المدى القصير ولم تأخذ بشكل كاف الشروط على المدى الطويل، وعليه فقد انساقت في مسار تميز بسهولة الحصول على الموارد المالية، وبتكاليف منخفضة، ودون البحث عن تحديد المستوى الأمثل للمديونية الذي يتوافق مع إمكانية هذه الدول، وبالمقابل لم تقم بإجراءات لازمة لتعديل موازين مدفوعاتها الخارجية لوضعيتها الجديدة، مفضلة تمويل عجزها الكبير باقتراضات جديدة[1].
كذلك مسألة التسلح والذي تغذيه رياح عصبية وطائفية (حالة دول إفريقيا) مما لا يؤسس أصلا لإستراتيجية تنموية ناجحة تقضي على المشاكل التي تتخبط فيها هذه البلدان.

ونشير أيضا إلى أن بعض المشاريع التي تباشرها الدولة لا تخضع للرقابة المالية، مما يكلف الدولة فوق طاقتها، وهو بعدئذ عنصر من عناصر الفساد الذي يعمل على تفاقم حجم المديونية والتوجه نحو العجز الكامل عن تسديدها.

من الاعتبارات الخارجية التي تزيد من حدة هذه الأزمة ارتباط كثير من هذه الدول بمادة أو مادتين أوليتين في التصدير، مما يعني أن أي انهيار تتعرض له في السوق الدولية يؤدي إلى تدهور المداخيل وبالتالي عدم القدرة على التسديد، والتوهان في اقتراض موارد مالية أخرى.
كل هذه الاعتبارات وما يتعلق بها كانت لها آثار وخيمة على الدول النامية، بحيث أصبحت إستراتيجية التنمية ضربا من الخيال، وأهم هذه الآثار:

أ.التبعية الاقتصادية

وتتمظهر في ارتفاع نسبة الديون الخارجية وتدهور التجارة الخارجية بسبب شروط الدول الدائنة التي تقضي على البلدان المدينة بضرورة التعامل التجاري معها، وهي بذلك تؤثر على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية لهذه الدول.

ب. فقدان الاستقلال الاقتصادي

حيث تتيح أزمة الديون فرصة تدخل الدول الدائنة في شؤون الدول المدينة الداخلية، عن طريق ما يسمى ببرامج الإصلاح سواء من قبل المنظمات الدولية أو تدخلها مباشرة في قرارات الدولة واستراتيجيتها الوطنية في جميع المجالات، وتكون الحجة الأساسية هنا تحقيق استقرار اقتصادي داخلي للاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة من فرص العولمة، وبهذا فهي تلغي شخصية

1- نشيدة العكروت، **أثر إعادة جدولة الديون على التنمية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر 2003/2002، ص 11.

الدولة الفاعلة في التمتع بسيادتها، مما يخلق نوعا من الاضطراب والرفض من قبل تلك الدولة أو منظماتها الفاعلة، نظرا لأن هذه البرامج تؤكد في سياستها على التطور الاقتصادي فقط، دون الاهتمام بأوضاع الفقر والأمية والبطالة، فنظرية التنمية عند هؤلاء تبدأ من معدل النمو وتنتهي إليه.

كذلك تؤثر هذه الأزمة في عدة جوانب اقتصادية أخرى فاستخدام الديون وتسديد أعبائها يولد ضغطا خاصا على الأسعار الداخلية في الدول المدينة ويتولد عن ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع السلع الموجهة إلى الأسواق العالمية للمنافسة، وهو ما يؤدي إلى انكماش الطلب العالمي من هذه المنتجات ويؤدي إلى تخفيض قيمة النقود، وتوجيه رؤوس إلى خروج النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، بحيث تهتم بإنتاج السلع الترفيهية مما يزيد في الطلب على السلع المستوردة[1].

كذلك يترتب عن التباين في نمو عبء الديون والنمو في حجم الصادرات أزمة الاحتياطات النقدية الأجنبية للبلاد مع تدهور سريع لأسعار صرف العملة الوطنية فيها، وأدى هذا الوضع إلى التوقف عن تسديد مستحقاتها، وهو ما أفقدها الائتمانية لدى الأسواق المالية الدولية، مما صعب الحصول على قروض تخفف عنها مشاكل التموين الضروري[2].

2- معالجة الديون

جاءت كثير من الاقتراحات في هذا الإطار من وجهة نظر الدول المتقدمة (الدائنة) وأهم المحادثات التي جرت في هذا الشأن محادثات مونتيري التي أكدت على اتخاذ إجراءات وتدابير تؤدي إلى تنشيط معدلات النمو خاصة في الدول الأقل فقرا، واعتبرت أنه في حالات الدين غير المستدام يجب أن يشارك المساهمون مناصفة سواء كانو من القطاع العام أو الخاص في تكاليف تعديلات الأزمة، وتجاوز الرؤية الإقصائية التي تعني بأنه على الدول المدينة فقط تحمل مسؤولية الديون.

وكذلك، يجب إلغاء مشروطية الدين كان ذلك من جهة المنظمات العالمية أو من الدول الدائنة، وتقديم تسهيلات من مثل استبدال هذه الديون باستثمارات داخل البلد المعني، أو آلية تحويلها وبيعها في سوق ثانوية تخص الديون المشكوك فيها.

وترمي الدول الدائنة جل التهم في قضية الديون على عاتق الدول المدينة، لذلك فهي تشترط الحصول على موارد مالية مقابل الالتزام بتطبيق برامج الإصلاح، وهو ما يدفع الطرف الآخر إلى الدخول في حلقة مديونية إضافية ومكلفة باعتبار آثارها، فالمديونية ليست إلا استراتيجية محكمة

1- انظر بالتفصيل نشيدة العكروت، مرجع سابق، ص 28 وما بعدها.

2- حشماوي محمد، مرجع سابق، ص 67.

للضغط على قرارات الدول النامية، وهو ما يعني في النهاية عدم جدوى الحلول المقترحة للأزمة منذ المخططين الأوليين برادي وبيكر إزاء الوضع العام لاقتصاديات الدول النامية[1].

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مواجهة العولمة، مرجع سابق، ص22.

خلاصة الفصل الثاني

لا يوجد شك فيما استعرضه الفصل الثاني من أن التنمية المستدامة ما زالت بعيدة عن تحقيق أهدافها، فالفقر يزيد تفاقما كل سنة وعدد الفقراء في تزايد مستمر، ومسألة الحكم الراشد تعترضها كثير من الصعوبات، أما البيئة فيظهر جليا أن الترتيبات المخصصة لتسويتها تضيق بها دول دون أخرى.

تقترح التنمية المستدامة مجموعة من الحلول في كل هاته القضايا لكن فقدان التخطيط الذي يستوعب كافة الجوانب يعمل هو الآخر على إيجاد نتيجة هزيلة في هذا المضمار .

كما يتبين أن الحكم الراشد له مكانة كبيرة لأنه هو أداة الإصلاح، فهو مشروع عالمي للحفاظ على العدالة أو إيجادها ولكنه مرهون بنوعية ونظام الحكم الذي يختلف من دولة إلى أخرى، والدول النامية مازالت تعاني في هذا الجانب ومسيرتها في مارستها اتراتيجيات الحكم الراشد لم تصل حد النضج رغم مظاهر الديمقراطية السائدة في هذه الدول.

أما موضوع البيئة فتتطلب فيه التنمية شروطا أكثر واقعية وصرامة وتواجهها مشكلة المصالح التجارية من جهة استغلالها اللاعقلاني حيث نجد في كثير من الأحيان سياسات بيئية لخدمة التجارة.

يتضح من المبحث الثاني أن العالم أصبح يعتمد بشكل أكبر على التقانة المعاصرة والمتطورة، وفعالية دور الدولة في التخطيط والإنماء عامل أساسي لتطوير جانب نقل التكنولوجيا، واستثماره بشكل جيد وصحيح لتحقيق التنمية المنشودة، وكذا في جانب استثمار المساعدات الإنمائية وجعلها تساهم في بناء عالم منصف ومتطور.

الفصل الثالث

الجزائر والتنمية المستدامة

تمهيد

اسنعرض الفصل السابق أهم التحديات والمعوقات التي تقف في وجه تنمية مستدامة، والتي تشكل تهديدا واضحا للتنمية في العالم.

كانت الجزائر من بين الدول التي طبقت كثيرا من الاستراتيجيات لكافحة الفقر والحفاظ على البيئة..وغيرها، لكن كثير من هذه الاتجارب واجهت ظروفا صعبة داخلية وخارجية، كالمديونية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري، والعشرية الصعبة التي غاب فيها الأمن والاستقرار.

وكان لارتباط الجزائر ببرنامج إعادة الجدولة التي يفرضها صندوق النقد الدولي أثر هام في تقليص الاهتمام بالسياسة الاجتماعية ومع ذلك فقد حاولت قدر الإمكان الحفاظ على البنية الاقتصادية للمجتمع.

من جهة أخرى فقد أخذت الجزائر الاهتمام بالبيئة كقضية يجب التعامل معها بحيطة وذكاء، نظرا للمساحة الواسعة والمتنوعة، إضافة إلى دراسة جوانب أخرى لها أهميتها كالتوسع الحضري والكثافة السكانية، ما يعتبر عاملا هاما في تحديد الدراسة الناجحة في مجال الحفاظ على البيئة.

المبحث الأول: الجزائر في مواجهة تيار العولمة

كان لأزمة الثمانينات آثار جد سلبية على الاقتصاد الوطني (حدّة المديونية، غلاء الأسعار، إلغاء الدعم...)، مما أدى بالجزائر إلى تحويل مسارها الاقتصادي والتنازل عن الاشتراكية لصالح الرأسمالية الجديدة، وهذه الأخيرة لم يتم اختيارها عن قناعة أو لحل أزمة الجزائر، بل جاءت أيضا عن ظروف عالمية كرست مفهوم الهيمنة الجديدة لمؤسسات العولمة.

تمحورت هذه البرامج كما هو معروف حول تحرير الأسعار وتشجيع الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية، أي التوجه نحو اقتصاد السوق يصاحبها في ذلك في الجانب السياسي تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان وتنشيط منظمات المجتمع بدرجة أقل.

المطلب الأول: من الأزمة إلى الإصلاحات

الفرع الأول: المديونية الجزائرية وإعادة الجدولة

بدأت آثار المديونية تظهر بشكل واضح في نهاية الثمانينات، ويرجع تشكل هذه الظاهرة إلى سنوات السبعينات، فقد كانت رؤية الجزائر التنموية تتمركز حول تطوير قطاع التصنيع، وباتت الحاجة ماسّة إلى مصادر تمويلية بداية مع سنة 1980، بعد أن كانت تتمتع بطاقة تمويلية قبل هذا التاريخ، مردّه إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1974.

لقد تضاعفت حاجة المنشآت الصناعية والتجارية سنة 1984، خمس مرات عما كانت عليه سنة 1974، مما أدى بالجزائر إلى أحد الخيارين: إما أن تضمن تمويل مصانعها واقتصادها، وذلك على حساب العملة الصعبة المتجهة للانخفاض، لا سيما بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986، وحاولت أن تنتهج الخطتين باللجوء إلى القروض التجارية[1].

جدول05 يوضح تكوين الديون الخارجية فيما بعد 1984 (ملايين الولارات)[2]

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
قروض مالية	3.9	4.2	5.8	6.5	6.1	5.4
قروض تجارية	5.9	7.0	7.6	9.7	9.3	10.1

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2004**، مرجع سابق، ص38.

2- ــ ، ص38.

والملاحظة العامة هي أن هناك ارتباطا وثيقا بين أزمة المديونية وأزمة النفط، لذلك فإن البلدان من مثيلات الجزائر تصبح في حالة محرجة جدا إزاء انهيار أسعار البترول، فكل القطاعات والاحتياجات ترتبط بمداخيل هذه المادة.وبعد أزمة 1986 اتجهت الجزائر إلى الأسواق المتوسطة المدى، لكنها لم تبد أيّة استجابة، فاتجهت إلى الأسواق قصيرة الأجل التي كان ارتفاعها في هيكل المديونية سببا رئيسيا في تفاقمها، وتدهور مؤشرات الدين الخارجي بشكل مستمر.

وكانت هناك عوامل كثيرة ساعدت على تفاقم هذه الوضعية، أهمها[1]:

- عدم كفاءة السياسات الداخلية، حيث أنها لم تكن مشجعة للادخار والاستثمار، بل ساهمت في تخفيض الادخار المحلي، وضعف الاستثمار ونقص فعاليته.
- العجز في ميزان المدفوعات والذي تكرر لسنوات عدّة، الأمر الذي يعني مضاعفة المديونية الخارجية.
- كذلك كان لارتفاع أسعار الفائدة دور أساسي في تفاقم أزمة المديونية، مصاحبة في ذلك ارتفاع خدمات الديون.

وتحت هذه العوامل، ارتفعت الديون الخارجية في الفترة 96/93 من 25,024 مليار دولار إلى 33,230 مليار دولار.

1- التوجه نحو صندوق النقد الدولي:

انضمت الجزائر إلى الصندوق سنة 1963، وهي عضو لجنة المحافظين بلجنة الأربع والعشرين، كان أول اتفاق في 30 ماي 89، وثاني اتفاق في 03 جوان 1993، وبموجبه تحصلت الجزائر على مبالغ قروض مخصصة فيما يلي:

	المصدر	المبالغ
اتفاق تأكيدي 9106/03	FMI	300 م.و.س.خ
قرض تسوية تطهير EPE	BM	350 م. دولار
وإعادة الهيكلة القطاع البنكي 91/06/26		

وقد رضخت الجزائر لإعادة الجدولة على شرطين:

- الأول ومدته سنة يغطي الفترة (94/04/01)-(95/03/31) تحت ما يسمى بالتثبيت الاقتصادي.
- الثاني ومدته ثلاث سنوات في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي.

1- قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 237.

وبهذا فإن الجزائر دخلت في جملة ما يسمى بالاقتصاديات الانتقالية التي ترتكز على الرؤى الليبرالية في الإصلاح، وقد وضحت هذه الاتفاقيات في برامج فصلت كيفيات التوسع في تطبيق معظم بنود برنامج التكيف والاستقرار.

ثم بدأت الجزائر إعادة الجدولة مع نادي باريس نهاية مايو 1994، تم بموجبها إعادة جدولة 400,4 مليون دولار على مدى 16 سنة، منها 4 سنوات معفاة من الدفع، ويقدم صندوق النقد الدولي على إثرها مبلغ 250 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وفترة سدادها هي 5 سنوات معفاة من دفع خدمتها[1].

كان من نتائج هذا الاتفاق الموسع بين الجزائر والصندوق في المرحلة الأولى (1994-1998) :

- نسبة خدمة الدين إلى الصادرات انخفضت من **70 %** في الفترة (1986-1996) إلى **30%** في الفترة (1996-1997).
- ارتفاع الاحتياطي الذي كان أقل من 2 مليار دولار لنفس الفترة الأولى وارتفع إلى 8 مليار دولار نهاية 1997 نتيجة التدعيم بالتمويلات الاستثنائية الذي استفادت منه الجزائر.
- عجز الخزينة العمومية الذي بلغ في المتوسط **4.7%** من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين (1986-1993) وبلغ نسبة قصوى **12.7%** سنة 1988، وتناقص هذا العجز تدريجيا ليصل ليتحول إلى فائض خلال (1996-1997).
- أما التضخم الذي تجاوز **20%** بين سنتي (1991-1995) فقد انخفض إلى **5%** نهاية سنة 1998.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان سالبا في المتوسط **(0.5% -)** ما بين سنتي (1986-1993) وأصبح موجبا إذ بلغ **3.4%** .

أما المرحلة الثانية (2000-2004) والتي طبقت فيها سياسة الإنعاش الاقتصادي فقد مولت بـــ 7.5 مليار دولار، والهدف منه تحريك الآلة الاقتصادية بعد انكماش وركود العشرية السابقة ، واستخدمت في ذلك عدة آليات عجز الميزانية، تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، زيادة الأجور، تسهيلات البنوك..).

كان هذا أحد السياقات الهامة أو المركزية نحو اقتصاد السوق، وتمثلت باقي الاتجاهات في تدعيم مشروع الخوصصة، والانضمام نحو OMC وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- موسى بوزيقة، مرجع سابق، ص135.

2- الجزائر والانضمام إلى OMC:

امتلكت الجزائر صفة العضوية (عضو منتسب) أو ما يسمى بالفاكتو، وهي ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية، ولكنها غير مجبرة على احترام القواعد والترتيبات الخاصة بالإجراءات كالإعلان عن المقاييس أو الإجراءات التي تعمل بها...

وقد قدمت الجزائر طلب الانضمام في 87/02/30، وتمثلت أهم الدوافع في ذلك:

- إنعاش الاقتصاد الوطني.
- تحفيز وتشجيع الاستثمارات
- مسايرة التجارة الدولية.

وتماشيا مع الأوضاع السائدة، فقد تقدمت الجزائر رسميا بطلب الانضمام في جوان 1996، من خلال تقديم مذكرة تم توزيعها على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، حيث يتابع ملف الانضمام لجنة من الخبراء.

وتلا هذا الطلب المفاوضات بين الجزائر والمنظمة دارت مواضيعها حول السياسة التجارية المتبعة والجمركة، وقانون التجارة... وغيرها، ومازالت المفاوضات إلى الآن، مع إصرار الجزائر في إكمال المسيرة التنموية والإصلاحات الاقتصادية[1].

الفرع الثاني: مباشرة الإصلاحات

تعني الإصلاحات الاقتصادية أو أي عملية تنموية بتحقيق ما يسمى بالمربع السحري لـــ « KALDOR »:

أ. النمو الاقتصادي ب-استقرار الأسعار

ج-التشغيل شبه الكامل د- التوازن العام للاقتصاد الوطني

لذلك فالسياسة الاقتصادية المتبعة أثناء وبعد الأزمة لم تكن لتخرج عن هذه الأطر الأربع، ويمكننا تمييز قطاعات الإصلاحات كما يلي[2]:

1- الإصلاحات في التجارة الخارجية:

بدءا بقانون 88-29 الذي أعطى مرونة أكثر في التجارة مع الخارج، وتدعم بقانون المالية التكميلي الذي سيسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز لمعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد، حيث أقر بنك الجزائر لكل شخص مادي أو

1- انظر ناصر دادي عدون، مررجع سابق، ص ص (140،142).

2- بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد00،2004، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر ص 196 وما بعدها.

معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالاستيراد في كل السلع دون اتفاق أو تصريح مسبق، ما عدا القيام بتوطين العمل لدى بنك وسيط معتمد.

ومسّت هذه الإصلاحات عدة جوانب، حيث تم في سنة 1994 إلغاء نظام المراقبة الثقيل، وكذا نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة المنشأ سنة 1992، مما سمح للمستوردين بالحصول على العملة الصعبة، واستيراد كل المواد، ويعتبر نظام التجارة الخارجية معفى من كل القيود الكمية.

كذلك تم في هذا الإطار تعديل هيكل التعريفة الجمركية حيث تم تخفيض المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% ثم إلى 45% في 1997، كما خفض عدد هذه الحقوق، مع بقاء بعض هذه السلع خارج هذا النطاق، ومن المتوقع الاستمرار في سياسة تخفيض التعريفة الجمركية في السنوات القليلة القادمة حتى تساير مشروع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC).

2. تحرير الأسعار:

فرّق قانون 89-12 الخاص بالأسعار بين نوعين منها:

أ. الأسعار الإدارية: وهي خاضعة لإدارة الدولة، وتهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي، ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى وأسعار الهامش.

ب. الأسعار الحرة: وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديون بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية، ويتعين على الأعوان الالتزام بتلك الأسعار، وهي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق حماية سياسة حقيقية للأسعار.

وفي إطار هذه الإصلاحات جاء الأمر (95-06) الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات، وفي نهاية 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية والطاقوية، فأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار بمعدل 100%، وهو ما نجم عنه تحرير معظم الأسعار، ورفع الدعم عن معظم السلع، فارتفعت أسعار المنتجات الغذائية والبترولية التي كانت مدعمة إلى حوالي 100% خلال سنة 1994-1995 و60% خلال 9619/1995 وفي نهاية سنة 1997 تم إلغاء جميع الدعم على المنتجات الغذائية والبترولية لتتماشى مع الأسعار العالمية.

3. السياسة المالية:

واستهدفت السيطرة على عجز الميزانية للدولة، حيث اتخذت الجزائر إجراءات أهمها:

أ. إدخال إصلاحات ضريبية على المنظومة الاقتصادية تمثلت في إدخال الرسم على القيمة المضاعفة.

ب. إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد.إدخال الضريبة على أرباح الشركات.

كذلك في إطار هذه السياسة، تم إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام، وخفض الرسوم الجمركية تدريجيا من 60% إلى 50% ليصل إلى 45% سنة 1997، بما يتوافق مع الاتفاقات الدولية، وبما يقلل من اختلال التسعيرة، بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

وشمل الإصلاح أيضا جانب النفقات العمومية، حيث سجل انخفاضا في نفقات التسيير العمومية يقدّر بـــ 10,5% خلال الفترة 93-1998، وأيضا تقليص رواتب عمال الوظيف العمومي، وتخفيض نفقات التحويلات الجارية، أين قامت الدولة بتخفيض الدعم تدريجيا على كثير من السلع (القمح، الفرينة، الزيت، السكر...)، مع تسجيل ارتفاع نفقات التجهيز بين سنتي 93-98، حيث انتقلت من 101,6 مليار دج إلى 211,9 مليار دج، لكن بالقيمة انخفضت هذه النفقات في نفس الفترة.

يسجل هنا أيضا التحسن الملحوظ عن عجز الميزانية كما يبين ذلك الجدول الآتي:

جدول رقم 06 يبين عجز الميزانية

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الرصيد الإجمالي للخزينة	100,6-	165,4-	28,4-	79,4	66,2	108,1-	16,5-	398,8	171

المصدر: إحصائيات مالية دولية، صندوق النقد الدوليويلاحظ عودة العجز سنة 1998 بسبب انخفاض سعر البرميل من 19,47 دولار إلى 12,95 دولار

4- السياسة النقدية:

وفي إطارها شملت الإصلاحات كل من سياستي سعر الفائدة ومنح الائتمان، تمثل ذلك في الحد من التوسع في القروض الداخلية، استهدفت رفع احتياطات الصرف لأجل دعم سعر صرف الدينار الذي تم تخفيضه للتقليص من الفرق بين أسعار الصرف الرسمية، وأسعار الصرف في السوق الموازية، صاحب هذا إجراءات صارمة فيما يخص محاربة الغش والتهرب الضريبي، حتى تتفادى الدولة اللجوء إلى التمويل بالعجز، حيث تمكن من زيادة مدخرات الأعوان الاقتصاديين، وتشجيع الاستثمار الإنتاجي، وتوزيع أمثل للموارد الإنتاجية.

وفيما يخص أدوات السياسة النقدية تم إدخال نظام الاحتياطي القانوني الإجباري سنة 1994، التي تمكن من مراقبة السيولة النقدية، وإدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية لسحب الأرصدة الفائضة لدى البنوك كأداة رئيسية للتحكم في عرض النقود.

5- إصلاحات الصرف الأجنبي:

حيث كانت تعتمد الجزائر على التحديد الإداري الذي لا ينسجم مع تدهور القيمة الداخلية له، فقد أدى السعر غير الحقيقي والمرتفع للدينار الجزائري إلى عجز الحساب الجاري الخارجي للدولة وظهور سوق موازية للعملات الأجنبية.

إذن كان الهدف توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي، حيث يخضع تحديده فقط إلى العرض والطلب، وذلك عبر مراحل كانت الأولى تحضيرية وقائية تميزت بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة، وبدئ بتطبيقه سنة 1990، ثم المرحلة الثانية أين خفضت القيمة الخارجية للدينار بـــ 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية.

إن سلسلة هذه التخفيضات ساعدت على ترقية محيط ملائم للاستثمار الأجنبي، في جوّ مستقر لسعر صرف فعلي وحقيقي، بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم وأرباحهم إلى الخارج.

المطلب الثاني: سياسات الانفتاح

الفرع الأول: الخوصصة

لأنه من أهم قنوات الانتقال إلى ما يعرف باقتصاد السوق، فقد عملت الدولة على تحريك هذه العملية، وكانت البداية بقانون 88-01 الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية، وبعث اللامركزية في اتخاذ القرار، وما لوحظ من حالات التدهور في نشاط المؤسسات العمومية خلال السنوات الأولى للإصلاح، والنتائج على مستوى هيكل الاقتصاد، كان له أثر كبير في بروز هذا القانون وتفعيله[1].

وأولى الملاحظات في هذا الميدان، أنه مازال القطاع العمومي في الجزائر مسيطرا في القيمة المضافة على الرغم من تزايد مؤشرات تراجعه وتطور القطاع الخاص.

جدول رقم 07 تطور هياكل القيمة المضافة حسب النظام القانوني للقطاع[2]

السنوات	1974	1984	1994	2004
قطاع عمومي (%)	58,6	69,5	53,4	58
قطاع خاص (%)	41,4	40,5	46,6	48
المجموع (%)	100	100	100	100

المصدر: أعد هذا الجدول استنادا إلى معطيات الديوان الوطني للإحصائيات..

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمـــو**، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص 73.

2- قادري محمد طاهر، مرجع سابق، ص 105.

من بين القرارات التي اتخذتها الدولة في هذا السياق، إعلانها في شهر جانفي عن عرض بيع 184 شركة حكومية في خلال 3 سنوات، وأن 121 شركة ستتم خصخصتها بالكامل، أغلبها في قطاع الخدمات والأشغال العامة والأغذية، كما اشتمل برامج الخصخصة لسنة 2001 على اقتراح بيع بعض أصول مصانع الفولاذ ورخص الهواتف النقالة مع رفع الحماية عن قطاع توليد الطاقة بموجب تشريع سنة 2002، وتم فتح الاستثمار الخاص بالتموين والطاقة، وشهدت هاته الفترة نشأة القطاع الخاص في الجزائر[1].

وخلال السداسي سنة 2003، صادق مجلس مساهمات الدولة على منهجيات أكثر وضوحا تتعلق بـــ:

- تفعيل عملية الشراكة والخوصصة.
- معالجة مديونية المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- تخصيص موارد للخوصصة.
- شروط وكيفيات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية والأموال التي يتم التنازل عنها.
- التنازل عن الأصول والسندات في إطار عمليات التنازل لفائدة الأجراء.
- الحوار والاتصال مع الشريك الاجتماعي في إطار عمليات الشراكة وفتح الرأسمال والخوصصة، وقد انجر عن عدم إنجاز عمليات الشراكة والخوصصة، جمود عدد من المؤسسات التي تعتبر مؤهلة لهذا البرنامج.

إن المقاربة الحقيقية يجب أن تكون ضمن السياق الاجتماعي والاقتصادي، فليست المسألة عفوية بتسريح آلاف العمال ومن ورائهم آلاف العائلات ورميهم في الفقر باسم الإصلاحات وتحقيق النمو.

لقد طبق أول برنامج للخوصصة بمساندة البنك الدولي في أفريل 96، وركز أساسا على المؤسسات العامة المحلية البالغ عددها 1300 مؤسسة، ومن بين 274 مؤسسة جرت خوصصة أو تصفية 117 مؤسسة بنهاية 1996، وبحلول سنة 1998، صفيت 827 مؤسسة عامة، ونتج عنه تسريع عدد كبير من العمال الذين يشتغلون في القطاع العام، وقدرت مبالغ التطهير بحوالي 1400 مليار دج، وقسمت كما يلي:

1- بطاهر علي، مرجع سابق، ص 207.

جدول رقم 08 يبين عمليات التطهير المالي (مليار دينار)

طبيعة التطهير	المبلغ
دفع الأجور والرواتب	35
فوائد على المديونية التي أعيد شراؤها	69
تنازل الخزينة عن ديون لها تمثل قروضا طويلة الأجل ممنوحة من طرف البنك الوطني للتنمية	126
عمليات تصفية المؤسسات (مؤسسات عمومية اقتصادية تم حلها، مؤسسات غير مستقلة، ونفقات اجتماعية للمؤسسات المستقلة)	239
أموال منفقة دفعت للبنوك	384
مديونية الخزينة اتجاه البنوك (مع الأخذ بعين الاعتبار أقساط الدين فقط دون فوائد)	542
المجموع	1395

المصدر: Abdelkarim Naas.Le Systembancaire.Alger

وللإشارة فإن مختلف عمليات التطهير المالي تمثل 50% من الناتج الداخلي الخام لعام 1998 أو سبعة أضعاف ميزانية التجهيز للدولة لنفس السنة.

وأيضا فإن سياسة التطهير للمحفظة المالية للبنوك العمومية استمرت بعد إنجاز برنامج التعديل الهيكلي حيث أنه بعد عامي (1998-2001) فإن تكلفة عمليات التطهير انتقلت من 1400 مليار دج إلى 2000 مليار دج.

إن الدراسة الميدانية لقطاع العمومي أبرزت العديد من المشكلات التي يتخبط فيها هذا القطاع، والتي هي بمثابة عراقيل نوعية في اتجاه تخفيف معدل نمو يساعد على تجاوز هذه المرحلة، وأهمها:

أ.نمط التنظيم والتسيير ب. الضغوط المالية

ت. المحيط (خاصة التبعية الكبيرة في مجال التموين من السوق الخارجية والمنافسة غير المشروعة)

والخوصصة باعتبارها تخلو من التبعية المركزية، وتمارس ضغوطها على مستوى المنافسة، فهي أيضا ليست بمأمن من هذه المشاكل، فالمسألة متعلقة أساسا بالاستجابة لمقتضيات السوق، سواء على الصعيد الاجتماعي (تشريع العمل)، أو على الصعيد الاقتصادي (نوعية المنتجات وتنافسيتها لا سيما في قطاع البناء والتجارة) لذلك، فإن تجاوز هذه المشاكل هو الذي يساهم في استمرارية النمو والتنمية معا.

الفرع الثاني: الشراكة

جاء إعلان برشلونة لسنة 1995 واصفا أسس شراكة بين دول حوض المتوسط والاتحاد الأوروبي، والجزائر من بين مثيلاتها سعت إلى إحراز تقدم في هذا الميدان للظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها، ومن الجانب الآخر، كانت فرنسا ومن ورائها دول الاتحاد الأوروبي تسعى دائما إلى إقامة علاقات أكثر خصوصية مع الجزائر وباقي دول المغرب العربي، ويسعى هذا الاتفاق إلى[1]:

- إلغاء التقييدات الكمية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والاتحاد عند سريان الاتفاق.
- بدءا من تطبيق الاتفاق لايمكن تطبيق أي قيد جديد من قبل أي من الطرفين.
- لا يمكن تطبيق أي حق جمركي جديد أو رسم ذو أثر مكافئ على الصادرات والواردات، ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء الاتفاق.
- عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من الاتحاد ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة، او معدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام، وإذا حدث وتم تخفيض التعريفة بعد الانضمام فإن هذا المعدل هو الذي يطبق.

وقد استفادت الجزائر من برنامجين ضمن هذا الاتفاق، برنامج ميدا وبرنامج البنك الأوربي للاستثمار، فيما يخص برنامج ميدا نجد برنامجين (ميدأ1، ميدأ2) يغطي الأول الفترة (1995-1999) أما الثاني فيغطي الفترة (2000-2006)، حيث تم تخصيص مبالغ أو اعتمادات مالية للجزائر من قبل الاتحاد كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 09 الاعتمادات المالية في إطار برنامج ميدا (الوحدة مليون أورو)

	مبـــدأ 1		**مبـــدأ 2**							
السنوات / البلد			2000	2001	2002	2003	2004	2000-2004		2006 2005
	P	E						P	E	
	30.2	164	30.2	60	50	41.6	51	74.7	232.8	106

1- زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2004،00،جامعة الشلف ص56.

يلاحظ من الجدول أن الاعتمادات المخصصة للجزائر في الفترتين (1995-1999) و (2000-2006) هي (164، 232.8) مليون أورو لم يدفع منها سوى (30.2، 74.7) مليون أورو وعلى التوالي.

وجاء هذا البرنامج لمساعدة الجزائر على تجاوز أزمتها الاقتصادية، والقيام بالإصلاحات التي تهيئ الأرضية لرفع معدلات نمو، وقد مس تقريبا جميع القطاعات الحيوية في الاقتصاد.

كذلك ضمن هذا المحور نجد برنامج البنك الأوربي للاستثمار، والمتمثل أيضا في تقديم مساعدات في شكل قروض للجزائر، وهو كمثيله السابق قدم قروضا بـــ 841 مليون أورو لتدعيم الإصلاحات في الجزائر[1].

إن اتفاق الشراكة الموقع عليه رسميا بين الجزائر والاتحاد الأوربي في أفريل 2002، يحمل في طياته آثار إيجابية وأخرى سلبية.

أهم الآثار السلبية تكمن فيما يلي:

- يؤدي التخفيض التعريفي إلى توليد ضغط على الميزان التجاري الجزائري، وبالتالي على ميزان المدفوعات بسبب تزايد الطلب على الواردات، وسلع التجهيز والسلع الوسيطة في المدى المتوسط.
- التأثير على الصناعات الناشئة، مما يعني عدم القدرة على حمايتها بسبب المنافسة الأوربية، وبالتالي الحيلولة دون إقامة صناعة جديدة نتيجة الانفتاح والإقبال على المنتوجات الأوربية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية المحلية.
- تزايد المخاطر على النظام المصرفي، من خلال منافسة المصارف الأوربية خاصة مع انتشار ظاهرة الاندماج بين المصارف اتجاه ضعف القدرة على المنافسة في البنوك الجزائرية.

أما أهم الآثار الايجابية فتتمثل فـــي:

- تنويع الصادرات خارج المحروقات وإنعاش القطاعات الاقتصادية الصناعية الزراعية والخدماتية.
- توسيع الأسواق نتيجة انخفاض القيود الجمركية وغير الجمركية أمام المنتجات الجزائرية الموجهة إلى دول الاتحاد خاصة الغاز الطبيعي.
- ضمان فرص التخصص، حيث تساهم سياسة التصنيع في التخصص (الميزة النسبية) في المنتجات التي تسمح بها الإمكانات الاقتصادية للبلد.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية.

1- زعباط عبد الحميد، مرجع سابق، ص 57.

- تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا.
- الاستغلال الأمثل للمواد البشرية والطبيعية المتاحة.
- تحرير الخدمات يوفر الجو المناسب لعمل المؤسسات الإنتاجية
- تعزيز القوة التفاوضية للجزائر.
- استفادة المؤسسات الاقتصادية الوطنية من الخبرة الأجنبية في مختلف القطاعات المتعامل فيها.
- تشجيع الاستثمار بين الطرفين.
- توفير سلع وخدمات إضافية عالية ومنخفضة التكاليف.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر

1- حوافز مقدمة في هذا المجال

بدءً من الاستقلال استوعبت الجزائر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى دوره في زيادة وتحقيق النمو الاقتصادي إلا أن تلك الإصلاحات والتشريعات حينئذ لم تؤت أكلها نظرا لهيمنة القطاع العام في السياسة الاقتصادية الاشتراكية.

وكانت أهم الإصلاحات النوعية بدأت فعليا في المرحلة الانتقالية أين راجعت الدولة الجزائرية سياستها القائمة على التخطيط والمركزية متوجهة في ذلك إلى اقتصاد السوق والانفتاح نحو العولمة.

أ- قانون النقد والقرض 10/90

ويعد حجر الأساس لقوانين المرحلة الانتقالية وقام بتحديد العلاقة الجديدة لرؤوس الأموال مع الخارج حيث تميزت هذه العلاقة بخاصيتين[1]:

- **في المجال المالي**:

وفيه رخص بفتح مكاتب أو فروع في الجزائر وكذا للبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، والمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات مع المعاملة بالمثل في الدول المساهمة.

- **المجال الاستثماري**:

الترخيص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الاستثمار المباشر، وتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية كما يرخص لرأس المال الأجنبي الاستثمار في النشاطات غير المخصصة للدولة بصراحة، وهذا لتحقيق الأهداف

1- تومي عبد الرحمان. **واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**. دراسات اقتصادية. مركز البصيرة والاستشارات والخدمات التعليمية. العدد08. جويلية 2006، ص 112.

الرئيسية للتنمية الاقتصادية والمتمثلة كما يؤكد هذا القانون قبول الجزائر للتحكيم الـــدولي فـــي حالة نزاع.

إضافة إلى كثير من الصلاحيات التي فوضت إلى مجلس النقد والقرض والتـــي تتماشـــى مـــع مسار الإصلاحات الاقتصادية.

ب- المرسوم التشريعي رقم 12/93[1]

تزامن مع ظروف صعبة للغاية(مديونية متناقصة مع عدم القدرة على السداد، ظروف اجتماعية تهدد بالانزلاق)

استحدث هذا المرسوم نظام المناطق الخاصة والحرة ونظام القيود، كما يتطرق إلى الاستثمار في الجنوب الكبير وغيره...وأهم ما جاء فيه:

- إلغاء القيود التي ميزت قوانين 82،86، فيما يتعلق بالـــشركات ذات الاقتـــصاد المختلط.
- استبعاد كل المعوقات التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية، سواء كانت مباشرة أو وطنية على أساس الشراكة.
- تحديد الشروط الأساسية للاستثمار(ومتابعة الإجراءات المتعلقة بذلك)

كما في هذا القانون حزمة من القوانين الأخرى والمراسيم والأوامر، كلها تـــدور فـــي فلـــك هـــذا المرسوم التشريعي الإصلاحي.

ج- الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار:

وهو من أهم التشريعات التي ميزت الفترة الأخيرة والتي يلاحظ عليها استقرار نوعي في سياســـة البلاد وظروفه، ظهر لتخطي الحواجز القائمة أمام تقدم مسار الاستثمارات وهي:

- ثقل الإجراءات للحصول على قطع الأراضي الضرورية لتمركز المشروع.
- صعوبة الاستفادة من أشكال تمويل الاستثمار.
- غياب أي مساعدة للمقاول في مرحلة انطلاق المشروع.
- عدم ملائمة قانون 93 مع مقتضيات التطور الاقتصادي والشروط التي يطالـــب بها المستثمرون.
- الرهانات الجديدة بفعل انضمام الجزائر للشراكة الأوروبية... وكـــذا الانـــضمام إلى OMC.
- عدم توفر شباك وحيد ومناسب حقيقي، لامركزي ومتواجـــد علـــى المـــستوى المحلي[1].

1- تومي عبد الرحمان.، مرجع سابق، ص 113.

وقد جاء هذا الأمر ليحدد نظام المزايا الذي يمكن تطبيقه على الاستثمارات الوطنية والأجنبية(النظام العام و الاستثنائي) ويشير النص خاصة إلى الإجراءات المتعلقة بتنمية الاستثمار.

2- واقع الاستثمار في الجزائر:

في عملية لسبر الآراء قامت بها مؤسسات دولية، وعمت 250 شركة ومجموعة عربية، خارج نطاق المحروقات أكدوا تأثير هذه العوامل السابقة على ضرب المناخ الاستثماري، وعدد هؤلاء المستثمرون: الرشوة، الاستقرار السياسي والأمني، وتواضع إنتاجية اليد العاملة، الغبن في مجالات الحكم الراشد، نقص الهياكل القاعدية وخدمات الجمارك والخدمات البنكية، بروز السوق الموازية، صعوبة الوصول إلى العقار.

وتتمثل أولويات المستثمرين في:

- إصلاح المنظومة البنكية وعراقيل السوق بنسبة 50%.
- الأمن 26%.
- تخفيف الإجراءات البيروقراطية والإدارية بنسبة 9%.

كما أشار التقرير إلى أن 62% من المستثمرين كانت تجاربهم سيئة جداً مع السلطات الحكومية مقابل 29% اعتبروها عادلة.

وفيما يخص خيارات الاستثمار: 60% يجندون مشاريع منفردة و37% من القطاع الخاص[2].

في الوقت الراهن، لا تزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضعيفة، وتتركز في قطاع المحروقات، بينما تبقى القطاعات الأخرى قليلة الاستقطاب، والملاحظ أن الاستثمارات الموجهة إلى الجزائر تتسم بميلها إلى الاستهلاك المحلي على حساب الإنتاج والتصدير.

1- تومي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 113.

2- بوعافية هشام، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على حزب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (96-2006)**، رسالة ماجستير، 05-06، معهد خروبة، جامعة الجزائر، ص-ص،132-134.

جدول رقم10 يبين توزيع الاستثمارات المنجزة خارج نطاق الدولة حسب القطاعات سنة 2004 (مليار دج)

القطاعات	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	المتعاملون الوطنيون	المتعاملون الأجانب	المجموع
الصناعات الكيمياوية		2.215	3.142	5.357
الصناعات الغذائية الزراعية		11.993	2.37	14.372
صناعات أخرى	1.159	47.610	5.064	53.833
مواد البناء		3.402	16.101	19.503
البناء والأشغال العمومية		6،637	2.497	9.134
المناجم		0.175	1.200	1.375
الطاقة		28.787	111.000	139.787
الترقية العقارية			16.536	16.536
الاتصال		0.005	88.511	88.516
الماء			16.704	16.704
التجارة	1.175	21.665		22.840
السياحة		6.839		6.839
النقل	1.196	1.093	0.180	2.496
خدمات أخرى	5.500	34.430	3.477	43.407
الصناعة التقليدية	2.155			2.155
الفلاحة	2.556	54.686		57.242
الصيد البحري	0.116	22.892		23.008
المجموع	13.857	242.424	266.791	523.072

المصدر: بيان الحكومة عن السياسة العامة ماي 2005،ص17.

وحسب (ANDI) فإن الجزائر قد جلبت 6 ملايير أورو في سنة 2004 كاستثمارات أجنبية مباشرة منها 4 مليارات أورو في مجال المحروقات والأخرى خارج هذا المجال[1]. وهو ما يعني أن ضمن النتائج المتحصل عليها سواء بالنسبة للاستثمارات المحلية أو الأجنبية رغم وضع إطار قانوني وتنظيمي فعال، هذا الأخير الذي يصطدم دائما بالعراقيل البيروقراطية و المؤسساتية.

لذلك يتطلب الانتقال نحو اقتصاد السوق إجراءات إدارية متناسقة، وتجدر الإشارة إلى انه يتم بذل جهود معتبرة من طرف الإدارات الجهوية ومختلف الهيئات للتوصل إلى مسار التغيير وإنجاح الإصلاحات في ميدان الاستثمار.

كما نذكر هنا أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي كان جليا، إنشاء المؤسسات الخاصة، استحداث مناصب الشغل (أكثر من 60%) (م، ص، م) مقابل 40% للمؤسسات الكبرى،

ويسجل هنا أيضا تجمع اقل من 1% من المشاريع الكبيرة أكثر من 33% من إجمالي الاستثمارات مع 3213 منصب شغل منشأ.

وسمحت أيضا أجهزة تأطير مختلف البرامج التي وضعتها الدولة بتحسين ظروف انجاز الاستثمارات خصوصا في مجال التحكم في الآجال وتكاليف الانجاز بالنسبة للجماعة[2].

المطلب الثالث: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة بالجزائر

يقاس نجاح المشروع التنموي أو السياسة الاقتصادية بمدى التأثيرات الإيجابية التي يتركها على المجتمع، بمعنى هل استفاد المجتمع بهذا المشروع ام لا ؟ وفي بلد سائر على طريق التنمية كالجزائر، حيث نجد أن المزايا النسبية لنجاح سياسته التنموية دائما تقع في دائرة الوسط. فمن جهة نجد أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالكلية على قطاع المحروقات، ومعلوم أن هذا القطاع قد صنع من الأموال ما انتعشت به عملية التنمية في الجزائر، إلا أن التحدي يبقى قائما، فالمسارعة للاستفادة من هذه الأموال وترجمتها حقيقة إلى مشاريع تنموية تنهض بالمجتمع.

الفرع الأول: الفقر

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أبرز القضايا في قائمة المشكلات المطروحة في أجندة الدولة الجزائرية، وزادت هذه الظاهرة تفشيا أثناء عشرية خلت، فالعنف واللاستقرار قد أديا إلى بروز اختلالات هيكلية في الاقتصاد، هذا إضافة إلى التدمير الذي مسّ البنية التحتية للبلاد مما ضاعف من آلام الفقراء.

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو**، مرجع سابق، ص 41،42.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، **مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول 2004**، مرجع سابق، ص38.

صاحب ذلك أزمة المديونية وبرامج الإصلاح، التي تعرف بطبيعتها الانكماشية، حيث كان لها تأثير واضح في نقص مناصب الشغل والإعانات الاجتماعية، وتسريح العمال وغير ذلك...

لقد مسّت ظاهرة الفقر شرائح عديدة بما فيهم ذوي الدخول والأجراء، الذين تدهورت قدراتهم الشرائية بسبب غلاء المعيشة كما يبين ذلك الجدول التالي[1]:

جدول رقم 11 نسبة تطور المداخيل والأسعار في الجزائر ما بين (90-95)

السنة / المؤشر	1990	1991	1994	1995
تطور المداخيل (%)	15	29,5	27,4	19,3
تطور الأسعار (%)	23,8	33,2	31,5	28

صاحب تزايد نسبة الفقر عودة المظاهر السلبية الأخرى كعودة الأمراض (السل مثلا) من جديد، ومع مخطط الإنعاش الاقتصادي بدأت الأوضاع تتحسن، حيث انتقلت نسبة السكان الذين يتوفرون على أقل من دولار واحد يعادل القدرة الشرائية في اليوم من 1,9% إلى 0,8% سنة 2000، غير أن النسب العامة حول الفقر في الجزائر، لم تستقر على نسبة متقاربة، ففي دراسة للمركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية حول قياس الفقر على عينة مست 5080 أسر ة جزائرية موزعة على مستوى 43 ولاية في الفترة الممتدة من 2004-2006، أكدت ان نسبة الفقر انخفضت إلى 5,7% سنة 2006 مقارنة بالسنوات (1995، 1997، 2005) أين بلغت (22%، 17% و11,1%) على التوالي، وصنفت ولاية تيارت كأفقر المناطق بنسبة 36% من الأسر الفقيرة.

وخلصت الدراسة إلى أن الأشخاص من الذين تم إدراجهم تحت عتبة الفقر العام يقدّرون بـــ 5,5% في 2006، بعدما كانوا في حدود 8% سنة 2000.

وفيما يخص الفقر المدقع فإن النسبة قد استقرت عند حدود 2,7% مقارنة بسنة 1998 حيث كانت 3,6% كما أشار تقرير للبنك الدولي صدر في شهر أفريل 2006 إلى أن نسبة الفقر ما تزال مرتفعة بالنظر إلى الإمكانات الاقتصادية للبلاد[2].

1- زكية ستي، **انعكاس النمو الديمغرافي على الوضعية الاجتماعية في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية العـــدد الخامس، مارس 2005، دار الخلدونية لنشر والتوزيع،ص 84.

2- عبد المالك حداد، **أيّ مستقبل للفقراء في الجزائر**،www.chihab.net تاريخ التحميل 2008/04/13.

يلاحظ أيضا حول ظاهرة الفقر في الجزائر، أن الفوارق الجغرافية تلعب دورا مهما فيما يتعلق بانتشار هذه الظاهرة ، فالبعد من المركز أو المدينة وغياب الوسائل والخدمات يشكل عائقا أمام انتفاع هذه المجتمعات بما تقدمه الدولة من سياسات بهذا الخصوص، وقد بينت خارطة الفقر لسنة 2001 هذه الفوارق في مجال مداخيل البلديات ومستوى التنمية البشرية عند السكان، حيث تم تصنيف 177 بلدية تضم 1569637ساكنا لبلديات فقيرة وتتركز في 46 بلدية من هذه البلديات التي تضم 410407ساكنا الخصائص الحادة والتي تتمثل في:

- توجد هذه البلديات عادة في المناطق الريفية للسهوب والجبال والحدود.
- هي ذات حجم صغير .
- لا تتوفر إلا على قدر ضئيل من المداخيل الخاصة.
- لا يكاد يتوفر فيها أي مرفق من مرافق السكن.
- عدم تمدرس الصغار يوافق أمية الكبار.
- عدد الأطفال مرتفع جدا.

من جانب آخر فإن القضاء على البطالة وسياسة التشغيل أيضا تعمل على الحد من هذه الظاهرة، فهي إحدى المصانع الأساسية لظاهرة الفقر، كذلك تحسين القدرة الشرائية للمواطن أو زيادة الأجور كفيلان بالحد جزئيا من هذه الظاهرة.

على أكثر أهمية فإن مباشرة السياسات الاجتماعية التي تتكفل بإعادة توزيع الدخل على المجتمع والتي تهتم بالفئات المحرومة (الشيوخ، المعوقين..) سوف يكون لها إضافة نوعية في سياسة مكافحة الفقر، شرط مراقبة ومتابعة الأموال الموجهة إليها.

إن تجاوز وعلاج ظاهرة الفقر عبر الإستراتيجية الوطنية تعالج جانبين هما[1]:

- جانب يتعلق بتوفير الظروف من أجل التقليص المتواصل لجميع الأسباب المباشرة والهيكلية لفقر والإقصاء.
- والآخر يستهدف القضاء على الأشكال الخطيرة لهذه الظاهرة بحلول عام 2015.

ولذلك يجب انتهاج مسعيين

- رفع موارد الفقراء إلى درجة مقبولة
- وضع إطار مؤسساتي ملائم.

يتناول الجانب الأول تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية وتعزيز مصادر التمويل وتنويعها من أجل تحسين الإنتاجية وتطوير المؤسسات والأنشطة المنزلية، وفي المدن تستدعي مكافحة الفقر تدعيم الاستفادة من القروض والسكن والتكوين.

1- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، الجزائر أكتوبر 2000، ص 57.

أما الجانب الثاني فيلعب فيه مفهوم التضامن الوطني دورا رئيسيا باعتباره أحد المقومات الاجتماعية سواء كان بين الدولة والمجتمع أو داخل المجتمع ذاته، فبالنظر إلى طبيعة الفقر والتهميش المتعددة الأشكال فإن الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من حدتها يجب أن تشمل جميع قطاعات البناء الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وبغير هذا التلاحم سوف تفضي الفجوات الهيكلية فيما بينها إلى التقصير والمماطلة في مكافحة أسباب الفقر ومظاهره.

وقد جاءت البرامج الوطنية الخمس والمشاريع النموذجية الخمس زائدا سبعة تصب في هذا المسار حيث تضمنت مايلي[1]:

- ترقية النمو بمشاركة الفئات الفقيرة.
- إصلاحات القطاع المالي وحصول الفئات الفقيرة على القروض.
- تطوير القطاع الخاص بمشاركة الفقراء.
- تنمية الفلاحة قصد التخفيف من حدة الظاهرة.
- التنمية الريفية عن طريق المشاركة.
- التنمية البشرية.
- الاهتمام بالمرأة وتفعيل دورها في المجتمع.
- توسيع سوق العمل.
- تطوير السكن الاجتماعي لصالح الفئات الفقيرة وتنويعه
- ديمومة المبادرات وبرامج التنمية
- برنامج المساعدة الاجتماعية وشبكات الحماية لفائدة الفئات المعوزة
- المحيط المؤسساتي والإطار القانوني والتنظيمي
- التنمية الاجتماعية عن طريق المشاركة
- وضع جهاز مراقبة مستويات الفقر وقياسه
- جهاز متابعة الفقر ومستوى المعيشة

1- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء، مرجع سابق، ص 60.

الفرع الثاني: الصحة

وهي إحدى مؤشرات التنمية البشرية، وتستخدم لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا الأربعين كنسب مئوية من مجموع السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة، والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

وقد مثلت الصحة بالأهداف الإنمائية التالية:

- تخفيض وفيات الأطفال الذين يقل سنهم عن 5 سنوات.
- تحسين صحة الأمهات.
- مكافحة فيروس السيدا وأمراض أخرى.

فيما يخص الهدف الأول، حيث قدّرت نسبة وفيات الأطفال بـــ 31,2 لكل ألف مواليد حية خلال الفترة (2000-2002) مقارنة بالفترة (85-1989) التي سجلت 50,9 وفاة لكل ألف مواليد حية، ونتج هذا الانخفاض في آن واحد عن تحسن الظروف العامة لوضع وتنفيذ البرنامج الوطني .

جدول رقم 12 يوضح تطور نسبة الوفيات الأقل من 5 سنوات حسب مختلف الفترات قبل التحقيق الجزائري حول صحة العائلة 2002 لكل ألف[1]

المؤشرات	85-89	90-94	95-99	2000-2002
وفيات الأطفال (0-عام)	50,9	40,6	34,3	31,2
وفيات ما بعد الولادة (عام-4 سنوات)	9,9	5,3	5,3	5,7
وفيات الصبيان (04 سنوات)	60,3	45,7	39,4	36,7

المصدر: EASF، 2002.

وتعد أمراض الحمى والسعال والأمراض التنفسية الحالات المرضية الأكثر تسببا في وفيات الأطفال، وحاليا تم تنفيذ مجمل البرامج الوطنية لمكافحة وفيات الأمهات والأطفال وهي2:

أ. البرنامج الموسع للتلقيح.

ب.برنامج مكافحة أمراض الإسهال والطفل.

ج.برنامج مكافحة الأمراض ووفيات الأمهات والوفيات قبل أو بعد الولادة بوقت قصير.

د. برنامج التغذية.

ه. برنامج مكافحة داء المفاصل الحاد.

و.برنامج الوقاية من الحوادث.

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، أهداف الألفية من أجل النمو، مرجع سابق، ص45.

2- ــ، ص 50.

كذلك فيما يخص تحسين صحة الحوامل، فإن قياس هذه الظاهرة يعتبر من الصعوبات، وحسب تقديرات إحصائية تقارب نسبة وفيات الأمهات 117 حالة لكل 100 ولادة حية.

أما الهدف الثالث (مكافحة السيدا وأمراض أخرى)، فبالنسبة للسيدا هناك 2069 حالة، وفي فترة التسعينات باشرت الحكومة برنامجين على المدى المتوسط مع المنظمة العالمية للصحة (91-1999) وبرنامج وسيط ثنائي الحول (94-95) وكذا وضع جهاز تدخل تنظيمي للوقاية والتكفل بالمرضى، هذا بالإضافة إلى الانضمام إلى اللوائح التي تم اعتمادها على المستوى الجهوي والإقليمي والدولي مما يترجم نية الجزائر في مكافحة هذا الداء والحدّ منه[1].

من بين الجهود الأخرى التي تمثل سياسة الدولة في مجال الصحة، العمل على التغطية الطبية في أرجاء الوطن، خاصة المناطق المعزولة، رغم نقص الاختصاصات، حيث انتقل نصيب كل طبيب واحد من 7562 نسمة سنة 1970 إلى 962 نسمة سنة 1999 والصيادلة من 40.648 نسمة لكل صيدلي إلى 6511 نسمة لكل صيدلي في نفس الفترة.

والملاحظة العامة فيما يتعلق بهذا الجانب، أن التفاوتات الجهوية لم تشكل عائقا ذا أهمية، هذا فيما يخص الأطباء العامون، وجراحة الأسنان والصيادلة، أما عن التخصصات فلا تزال المدن العمرانية الكبرى تمثل وجهة المواطنين لها.

الفرع الثالث: التعليم

تأخذ مسألة التعليم في شتى الدراسات (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) حجر الزاوية في التنمية، والنهوض بالمجتمعات، وبغض النظر عن التفاصيل التي قامت بها الدراسات حول علاقة التعليم بالتنمية والصحة والفقر وغير ذلك، فإنها تخلص كلها في النهاية على نتيجة واحدة مؤداها أن التعليم سيساهم بشكل فعال ودوري في تقليص حظوظ التهميش والإقصاء والحرمان.

إن الجزائر وفي أولى محاولاتها التنموية طرحت مجانية التعليم أو الحق في التعليم هدفا رئيسيا باعتباره مطلبا شرعيا للمجتمع، وخلال تلك الفترة أقرت السياسة التعليمية إجبارية التمدرس لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 6 و14 سنة، دون التمييز بين الجنسين.

وما يلاحظ على برامج التربية الوطنية، توالي الإصلاحات، وآخر هذه الإصلاحات كان سنة 2006، حيث تم تقليص سنة للطور الابتدائي بعدما كان ست سنوات، وإضافة سنة للطور المتوسط حيث أصبح أربع سنوات، إضافة إلى الإصلاحات التي خصت برامج التعليم، واللغات الأجنبية، وتهدف هذه الإصلاحات عموما[2]:

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، **أهداف الألفية من أجل النمو**، مرجع سابق، ص64.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، المشروع التمهيدي للتقرير الوطني الخاص حول التنمية البشرية لسنة 2003، **أهداف الألفية من أجل التنمية- إنجازات وآفاق**، الدورة العامة العدية الخامسة والعشرين، ديسمبر 2004، ص 64.

- إعادة تنظيم عام لبنية المنظومة التربوية.
- رفع احتكار الدولة للمنظومة التربوية.
- إصلاح البيداغوجية التعليمية من خلال مراجعة البرامج والمناهج التعليمية.
- تحسين مؤهلات الأساتذة وأعوان الدعم البيداغوجي، والتأطير الإداري في مجال التكوين، والتكوين خلال فترة العمل.

وفي إطار الإستراتيجية العامة للتعليم، عمدت الحكومة إلى تحسين المنشآت القاعدية، ومضاعفتها نظرا للتعداد المتزايد للمتمدرسين الجدد، يرافق ذلك ما يسمى بالنظام الداخلي المعتمد بين الذين يجدون صعوبات في التنقل إلى المدارس، كذلك يسجل التحسن في معدلات القيد الإجمالي، مرحلة التعليم الثانوي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات في الجزائر كانت أفضل في معدلات القيد في مرحلة التعليم الأساسي خاصة بين الإناث، مما أدى إلى تقلص الفجوة بين الجنسين.

وقدّرت حصة البنات بـــ 47% من إجمالي عدد التلاميذ لسنة 2004، ويفسر ذلك إلى اتجاه الإناث في الجزائر في مواصلة تعليمهن لفترة أطول من الذكور، وتوجه نسبة أعلى من الذكور لسوق العمل بعد إكمال المرحلة الابتدائية[1].

من حيث المؤشرات الكمية، فهي كلها توحي بتحسنات ملحوظة، ومن بين الملاحظات السلبية ظاهرة التسرب المدرسي في جميع الأطوار التعليمية (الابتدائي، الإكمالي، الثانوي) حيث تمثل نسبها (1,93%، 13,41%، 16%) على التوالي.

وتبقى المشكلة تكمن في الكيفية والنوعية وقد سجلت عدّة انتقادات أو اختلالات نذكر منها:

- غياب مقاييس النوعية والأدوات البيداغوجية التي تستخدم كمرجع للمنظومة التربوية.
- ارتفاع نسب التسرب المدرسي وإعادة السنة في مختلف الأطوار.
- لم يتم استكمال تعميم التعليم الإجباري، لاسيما في مجال تقليص الفوارق بين الولايات، والتكفل الفعلي والمتساوي للطلب الاجتماعي.
- عدم تطابق البرامج الإصلاحية مع الدراسات العلمية (مسألة تعلم لغتين في أقل من خمس سنوات).

الأميّة:

أي تعليم الأشخاص الذين تجاوز سنهم مرحلة التعليم أو لم يعد في مقدورهم الاتصال لمقاعد التعليم النظامي، وقد تراجعت نسبة الأمية في السنوات الأخيرة بفعل الإستراتيجية الوطنية للتعليم بـــ 26,50% لسنة 2003، ومقارنة بسنة 1998 تراجعت نسبة السكان الأميين بـــ 5 نقاط

1- قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 178.

بالنسبة للرجال والنساء من الأميات، وتمثل النساء 35% مقابل 18,2% بالنسبة للرجال أي ما يعادل 1,92 مرة.

وحسب التوزيع الجغرافي تقدّر النسبة الوطنية للأمية في الوسط الريفي بـــ 35,7% أي بفارق قدره 15,4 نقطة مقارنة بنسبة الأمية في القطاع الحضري، وتبقى الفوارق عالية حسب الجنس.

إن الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتي تمتد حتى 2013، تنص على استفادة 150 ألف إلى 250 ألف شخص سنويا من برامج محو الأمية، لبلوغ معدل سنوي يقدر بـــ 16,7% مع نهاية تطبيق البرنامج، كما صنف هذا البرنامج في القطاعات المعنية بمحاربة الأمية وفق فئات الأعمار المعنية.

الفرع الرابع: البطالة

إن الركود الاقتصادي الذي رافق عشرية سوداء، مع برامج الإصلاح الهيكلية، تميزت بالانكماشية والضغط، قد أثرا على بنية التشغيل بشكل كبير، لقد برزت ظاهرة فقدان مناصب الشغل منذ سنة 1985 وبلغت 104.622 منصب عمل أو بمعدل خسارة قدرها 26.156 سنويا، خلال الفترة 85-88، ثم كانت ظاهرة تسريح العمال (قدّر عددهم بـــ 500 ألف عامل) منذ سنة 1990.

وحصل هذا التراجع في المؤسسات العمومية، في القطاع الصناعي وفي سنة 2003 لم تبلغ حصة التشغيل الصناعي مستوى السبعينات ولا الثمانينات.

جدول رقم 13 تطور عدد العمال الذين يشتغلون في قطاع الصناعة

السنوات	1977	1987	1990	1997	2003
عدد المشتغلين في الصناعة	401.462	559.135	670.000	606.000	593.000
النسبة للمجموع (%)	17,9	15,6	14,8	10	12,3

المصدر: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، ص 29.

يعود فقدان مناصب الشغل في هذا القطاع للمنافسة القوية التي يمارسها القطاع الخاص الوطني المنتج، ومع التراجع الذي يعرفه سوق العمل من حيث مناصب الشغل القارّة، أصبح العمل المؤقت وغير الرسمي منتشرا بكثرة في سوق العمل، حيث نجد إن نسبة الذين يمارسون أعمالا مؤقتة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصاء والثلاثي الأخير لسنة 2004 هو 25%[1].

إن إحدى العوامل المؤثرة في ازدياد معدل البطالة يرجع إلى النمو الديمغرافي الذي تعرفه الجزائر، ففي ظل معدلات الصحة المقبولة، والرعاية الصحية، ومستوى المعيشة، أصبحت

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، **عناصر مطروحة من أجل عقد النمو**، مرجع سابق، ص 29.

معدلات النمو الديمغرافي تعرف تحسنا ملحوظا، الأمر الذي جعل سكان الجزائر أغلبهم من الشباب (78%) وبديهي أن يتولد هناك ضغط عام على قطاع التشغيل، وسيتزايد هذا الضغط أكثر وأكثر حتى سنة 2020، حسب التقديرات الديمغرافية وكذلك على منظومة التقاعد:

اليد العاملة سترتفع بنسبة 3% بمعدل 2,5% عند الرجال و4,95% عند النساء، وستكون هذه الفترة (2000-2015) هي الفترة التي تعرف توترات على التشغيل.

ومن بين مسائل البطالة في الجزائر ما نسميه " البطالة النسوية "، فقد بلغت نسبة تشغيل العاملات 1,42 مليون امرأة، وتؤكد التنبؤات أنه بحلول عام 2020 تزداد هذه النسبة بـــ 3%، وهذا مقارنة بالرجال، وتبقى المرأة العاملة دائما مهددة بالتوقف عن العمل نظرا للالتزامات العائلية، ولكن دورها في إحداث قفزة اقتصادية يبقى حاضرا رغم الجوّ الاجتماعي والثقافي المهيمن على إيديولوجية البلد.

إن مستويات البطالة لا يفسره فقط الوضع الاقتصادي، بل هي أيضا انعكاس لتأثير الهياكل الاقتصادية والمنظومة التربوية على خصائص السكان العاطلين عن العمل، ولا أدل من ذلك نسب التسرّب المدرسي خاصة بين الذكور التي بلغت 58%، وأغلبهم لا يتوجهون أو بالأحرى لا تكفلهم سياسة التكوين المهني، مما يعني خطورة التوجه إلى مسارات الانحراف[1].

ومن الملاحظات الهامة أن سنوات البطالة لها امتداد زمني في الجزائر، فالبطالة في الجزائر تأخذ فترة من سنة إلى 5 سنوات، ومع التشغيل غير الرسمي أو المناصب المؤقتة تأخذ حتى مدى عشر سنوات، أكثر الأمثلة دليلا على ذلك مسألة العقود مع الشباب المتخرج من الجامعة، وإذا أخذنا في الاعتبار الشباب غير المؤهل لمناصب الشغل، فإن المسألة سوف تهدد مسألة التلاحم الاجتماعي لا ريب.

إن مسألة البطالة تعكس لدى الشباب الجزائري مدى التصورات والاهتمامات التي فرضتها العولمة بخصوص ما نصطلح عليه بإثبات الذات، والذي لا يترجم إيجابياته إلا عالم الشغل، حيث أن الرؤى تتعدى الجانب الروتيني للعمل إلى الاستفادة من ممكنات العصر، كذلك فإن أي عراقيل قد تحد من قدرتهم على التفوق أو إثبات الذات سوف يخلق ضمنيا آليات أخرى لتجاوزها تتصادم آليا مع السياسة العامة للدولة، مما يجعل اللاتوازن صفة واضحة في علاقات المجتمع، حتى بافتراض أحسن الاحتمالات وهو توجه هؤلاء الشباب إلى ممارسة التجارة في السوق غير الرسمي كما هو شائع في المدن، إلا أنه يبقى دائما جانبا غير مأمون النتائج.

1 - CNES. Note de conjoncture de premier semestre 2006. P 42.

المبحث الثاني: واقع وآفاق البيئة في إطار التنمية المستدامة (قراءة تقيمية)

تعرف الجزائر كغيرها من بلدان العالم وضعية بيئية مزرية.إلا أنها تقوم بكثير من المجهودات للتخلص من العقبات في هذا الميدان، وقد طرحت الجزائر عدة مخططات واستراتيجيات بيئية على مدى العقد الفائت. إلا أنها عرفت في كثير من الأحيان تأخرا في تنفيذ البرامج، وتحقيق السياسات المعمول عليها.

المطلب الأول: إستراتيجية البيئة في الجزائر

الفرع الأول: التصـــحر

وهو من بين الانشغالات الكبرى للدولة الجزائرية، حيث كان حاضرا بقوة في جميع مخططاتها التنموية، نظرا للآثار جد السلبية التي يخلفها، والتي تعيق عملية التنمية المستدامة.

أولا: وضعية التصـــحر:

تقدر مساحة الأراضي المهددة والمتصحرة على السواء حوالي 20 مليون هكتار، يقع أغلبها في المناطق السهبية، حيث تهدد 3 ملايين نسمة يعيشون فيها.

1- **عوامل التصـــحر**[1]:

أ- **الجفـــاف**: تشهد هذه المناطق:

- دورات تماطر متغيرة، حيث أن معدل التماطر واقع بين 18 و27 %، حسب محطات الرصد الدائمة، مما يسرع في عملية التصحر بهذه المناطق.

ب- الانجراف الهوائي والمائي:

تختلف الانجراف الهوائي باختلاف المناطق وتبعا للغطاء النباتي، وأهم ما يسببه خسارة في التربة تقدر بنحو 150 إلى 300 طن سنويا في الهكتار الواحد في السهوب المستصلحة. أما الانجراف المائي فإنه يقدم بتعرية الأراضي القليلة الثخانة فتقلص نفاذيتها وخصوبتها. والمساحة الإجمالية المهددة بالانجراف المائي قدرت بحوالي 10 ملايين هكتار.

ج- النمو السكاني (العوامل البشرية):

ويضم هذا العامل كثيرا من العوامل الثانوية (تزايد أعداد رؤوس الماشية، استئصال الأنواع الخشبية، توسع المساحات المحروقة) كلها سارعت في كسر توازن المنظومات السهبية، الإفراط في الري، اقتلاع الأنواع النباتية الليفية ومن ثم في تصحر الطبيعة

2- **آثار التصحر**[1]: وتبرز أهم آثاره على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي من خلال:

1- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، وزارة التهيئة والإقليم والبيئة، ص105.

- تراكم الرمال في التجمعات السكانية.
- فقدان توازن النظام الرعوي التقليدي، بسبب النمو السكاني وتطور المجتمع بصفة خاصة.
- تقليص الوفرة من العلفة.
- تعرض الأراضي للملوحة بفعل سواء استعمال المياه، وتقنيات الري.
- انخفاض نسبة خصوبة التربة لاسيما من خلال انخفاض نسبة المادة العضوية وضياع العناصر المخصبة.

ثانيـــا: إستراتيجية مكافحة التصحر:

المرحلة الأولى: 1970-1980:

شهدت انطلاق مشروع السد الأخضر سنة 1970، ويمتد في الحدود الشرقية إلى الحدود الغربية، على طول 1500كم، وعرض 20كم، وبإجمالي مساحة قدرها 3 ملايين هكتار. وتميزت السياسة، لهذه المرحلة بعدة نقائص كالاختيار غير الملائم للمواقع، غياب الدراسات المؤسسة، إضافة إلى غياب التشاور أو مساهمة المواطنين القاطنين بهذه المناطق.

المرحلة الثانية: 1980-1994:

استهلت بوضع خريطة تخص تدهور الأراضي، قائمة على نشاط الغطاء النباتي، وتم في هذه المرحلة غرس 155 ألف هكتار من الأشجار وشق 1500كم من المسالك، وإصلاحها. وأجريت عدة تحسينات خصت:

- المزارع الرعوية على امتداد 1200هكتار تقريبا.
- تثبيت الكثبان الرملية في إطار مشروع نموذجي مساحته 1200كم.
- عرس الأشجار المثمرة المقاومة لتقلبات الجو.
- انجاز الهياكل القاعدية للاتصال.
- تعبئة الموارد المائية.
- إنشاء المشاغل.

والملاحظ هو أن هذه المرحلة مهدت نحو معالجة مندمجة ومتوازنة.

المرحلة الثالثة:

سطر فيها برنامج خاص، ضمن البرنامج الوطني للتنمية المستدامة وحماية البيئة، يركز على: - صيانة وحفظ الموارد الطبيعية.

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، **مشروع تقرير البيئة في الجزائر، رهان التنمية**، الدورة التاســعة 1997، ص 48.

- مشاركة السكان المحليين[1].

وتكمن أهم الأعمال المقترفة في هذا البرنامج:

أ. تدعيم المعارف القاعدية، وتطوير أنظمة الإعلام المراقبة في المناطق الخاصة بالجفاف والتصحر، بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأنظمة البيئية.

ب. محاربة تدهور التربة، خاصة تكثيف أنشطة حماية التربة والتشجير وإعادة التشجير.

ج. تدعيم وتطوير برامج تنمية متكاملة للقضاء على الفقر، وترقية أنظمة حرارة متنوعة في المناطق الخاضعة للتصحر.

د. إعداد برامج متكاملة لمكافحة التصحر، وإدماجها في المخططات الوطنية للتنمية، والتخطيط الوطني البيئي.

هـ. وضع مخططات شاملة للترصيد للجفاف، و؟؟؟؟ في حالة الجفاف، بما فيها ترتيبات المساعدة الذاتية في المناطق عرضة للخطر، وإعداد برامج لاستقبال لاجئي التدهور.

و. تشجيع وترقية المشاركة الشعبية في التربية البيئية، والتركيز على التصحر، وتسيير آثار الجفاف.

كما نص أيضا البرنامج الخماسي لدعم النمو (2005-2009) على ضرورة مضاعفة الجهود وتوفير الآليات لمحاربة هذه الظاهرة، من خلال برنامج السياسة السهبية والغابية والمواد الباطنية الذي يركز على دراسة أهم المعوقات في هذا الجانب وأهمها[2]:

- السياسة الفلاحية غير الملائمة لهذه المناطق.
- تسوية مسألة العقار مع الاستثمارات الرامية إلى الحفاظ إلى الموارد الطبيعية.

الفرع الثانـــي: التـــلوث

أولا: الحالة العامـــة:

يعود التلوث أساسا إلى عاملين أساسيين: (أسباب التلوث)

1- التصنيـــع:

و تميزت سياسة التصنيع في الجزائر بما يلي:

لم يتم إنشاء المناطق علي أساس تهيئة الإقليم مما نتج عنه:

أ- ازدياد عدد الحظائر الصناعية في فترة سابقة حيث قدرت بـــ 253 مركبا صناعيا في شمال البلاد، معظمها يتواجد على السواحل والسهول الداخلية.

1- وزارة التهيئة الإقليمية والبيئة والعمران، **تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر**، مرجع السابق، 431.

2- ملحة أحمد، مرجع سابق، ص61.

ب- انعدام المعايير البيئية في إنشائها، حيث 50% مجهزة نظريا بأنظمة التجهيز بالمواد السائلة والغازية المصرفة، وموظفها لا يشتغل بصفة منتظمة.

ج- عدم وجود قانون بيئي يحدد معايير مخلفاتها في النفايات عند الإنشاء.

د- سياسة تصنيعية لا تقوم على دراسات تخص تحديد الواقع، ودراسة التأثيرات المتوقعة لهذه الوحدات في ظل غياب تام للمعايير الدولية.

2- البيئـــة الحضرية:

والتي تتميز بنمو سكاني مرتفع، يغذي عملية الاستغلال لهذه الوحدات، تكون آثارها مجملة في النفايات بشكل خاص، وإنشاء المزابل الفوضوية، هذا مع العلم أن أغلب هذه الوحدات وسط تجمع سكاني أو قريب منه. الأمر الذي يعني تعاظم الاستهلاك وبالمقابل زيادة حدة انتشار الآثار السلبية على هذه التجمعات.

3- عـــوادم المركبات:

تشهد الجزائر، والمدن الكبرى خاصة، انتشار واسعا لسوق السيارات في الفترة الأخيرة (سوق البيع بالتقسيط). والتي نتج عنها عوادم تلوث الجو لأسباب معتبرة مع غياب لحركات تسريح من وإلى المدن، وتكون نتيجته الضغط والازدحام في فترات معينة. (7 ← 9 صباحا. 5←7 مساءا) وهذا يعني علميا تراكم غازات هذه العوادم في الجو. مما تبيح قابلية المنظومة الهوائية للهشاشة والانكسار. يضاف إلى ذلك المركبات القديمة (أكثر من 20 سنة)، والنوعية الرديئة لأغلبها. وما تسببه من تلوث ذو نسب عالية مقارنة بغيرها (أقل من 10 سنوات).

ثانيـــا: مظـــاهره

1- النفـــايـــات

تولد الصناعة الوطنية حوالي 185 ألف طن من النفايات الخطرة السامة، وتوجد 3000 مزبلة فوضوية تستقبل هذه الكمية المرعبة، و 126.611 طن سنويا من نفايات نشاطات العلاج، هذا مع القابلة للتدوير[1].

وأكثر المدن احتواء لهذه النفايات (وهران، عنابة، تلمسان، بسكرة، سكيكدة).

2- التلوث الهوائـــي:

نتيجة العوادم من الوحدات الصناعية (الغبار، الغازات السامة، الدخان...)، ويهدد التلوث في الجزائر ما يفوق من 300 ألف إلى 700 ألف مواطن[2].

1- رحماني موسى، التنمية والتجربة البيئية الجزائرية .

2- خباية عبد الله، **الاقتصاد الجزائري والتنمية المستدامة، اقتصاد البيئة**، الملتقى الوطني الأول حول اقتـــصاد البيئة والتنمية المستدامة، جامعة المدية، 2006، قرص مضغوط.

3- التلوث المائـــي:

تؤثر المواد السائلة السامة التي تطرحها الوحدات الصناعية، على مسارات المياه (الأودية، المياه الجوفية)، وفي الجزائر أكثر من 150 حالة وفاة سنويا. بالأمراض الناتجة عن التلوث المائي[1].

4- تدهور التربـــة:

لا تخص تأثير التربة بالنفايات الصناعية حيث تفقدها مركباتها العضوية والغذائية والفيزيائية والبيولوجية، وبالتالي تنخفض غلتها، وانحسارها، (تناقص المساحة) حالة مصانع الأراضي المجاورة لمصانع الاسمنت (الشلف)، وقسنطينة ومركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابه.

ثالثـــا: آثـــار التلوث: وفي مجملها تؤثر على صحة الإنسان، ويبين الجدول 14 أنواع الأمراض المرتبطة بالمظاهر السابقة:

تقديراته الكمية	المرض الناجم عنه	المشكل البيئي
بين 47.44%، وتزايد تأثرها السنوي في 11.75 حالة لكل 100 ألف ساكن في 90 إلى 16.29 حالة في سنة 1997. 7.25 حالة إسهال لكل 100 ألف ساكن في 90 إلى 9.24 حالة في 1994.	- حمى التيفوئيد -الهيصة (الكوليرا)	1. تلوث المياه: تنفق الجزائر سنويا 1.5 مليار دج لمكافحة الأمراض المنقولة.
- 353600 حالة. - 1.522 حالة. - 544000 حالة.	-الأمراض التنفسية -سرطان الرئة بالنسبة لأكثر من 30 سنة . -الربو.	2.تلوث الهواء
قدرا الأمراض المهنية بين سنتي 88 و 95، أن 17% من الوصايا المصرح بها بسبب البيئة المهنية	الأمراض المهنية (السرطان الرئوي) بسبب استنشاق ا؟؟ المعدنية -الضجيج يتسبب في اضطراب النوم	3.التلوث السمعي (الإشعاع)
3.521 حالة تسمم غذائي وجماعي(97) و847 حالة (2000) من 12.8 حالة بالنسبة للفئة 0-4 سنوات إلى 84 حالة لدى البالغين بين العمر (70-74) لكل 100 ألف ساكن. 2.3 من الحالات (80%) من الحالات فـــي مناطق الجنوب(تمنراست،أدرار،إليزي)	-الشمعات الغذائية الحادة أو المراضة - السرطان (الأمراض القلبية-العرقية). - أمراض العوز الغذائي. - حمى المستنقعات. - أمراض البقيري (دودة الطفيلية في جسم الإنسان)، نسبب له البول الدموي.	4. تلوث الغذاء. 5. النفايات الصلبة

1- خباية عبد الله، مرجع سابق.

المصدر: وزارة البيئة والتهيئة والإقليم، تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، 2000.

ثانيـــا: إستراتيجية مكافحة التلوث[1]:

ويدخل ضمن المخطط الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ويخص المجالات الآتية:

1/. النفـــايـــات:

رغم أن ناقوس الخطر دق في كثير من المرات، حول هذه الظاهرة، إلا أن السياسة العامة في السابق لم تحط النتائج المنتظرة وتقوم السياسة الحالية على عدة اعتبارات:

أ- **المسح الوطني للنفايات الخطرة**:

ويقوم مركز المسح الوطني لنفايات المتاحة، ويسمح بحرير النفايات المخزنة أو المعالجة ومن ثم تشخيص المصادر المنتجة للنفايات.

ب- المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة:

ويعتمد عدة خيارات تتمثل فيما يلي:

- بناء محطة لحرق النفايات.
- تصدير النفايات، قصد إتلافها في منشآت معتمدة.
- إعادة تكييف النفايات، وجمعها وتخزينها في الجزائر.
- استعمال وحدات متحركة لمكافحة التلوث.

كما أن الانجازات الكبرى لإزالة التلوث قضت بعض المؤسسات (مركب الزنك في الغزوات، مركب إنتاج المنبذل، مركب أسنات للحديد والصلب، مركب المواد الدسمة بمغنية، وحدة الذري بمغنية، وحدة الدباغة بالروبية، وحدة الاسمنت بمفتاح، تجهيزات المحروقات سونا طراك[2].

2/. التلوث المائـــي:

للتغلب على هذه الظاهرة وجب تعيين الأسباب الحقيقية لها وهي[3]:

1. عدم مطابقة شبكات التزويد بمياه الشرب، وشبكات التطهير وسوء ربطها.
2. فيضان حفر المراحيض.
3. تلوث الشبكات ومختلف منابع المياه عن طريق تسرب المياه القذرة السطحية أو مياه حفر المراحيض مع مياه الأمطار.
4. الاختلالات أو انعدام أعمال التنظيف على مستوى الجماعات المحلية.
5. انقطاع الماء المفاجئ، في أغلب الأحيان، واضطرار السكان إلى التخزين في ظروف نادرا ما تكون مطابقة للشروط الصحية.

1- وزارة التهيئة، مرجع سابق، ص385.

2- نفس المرجع، ص ص (408.436).

3- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير البيئة في الجزائر، مرجع سابق، ص 17.

6. إنشاء البناء القصديري.

ثانيـــا: السياسة المائية (أو مستقبل المياه):

نظرا لكثير من الأسباب التي تمثل في جوهرها إعاقة حادة. لتسيير مشكل ندرة المياه.ومن ثم عقبات صعبة أمام التنمية المستدامة،فإن الدولة جزائرية طرحت سياسات معتمدة تخدم هده الميدان. وتقضي على الندرة على الأقل بنسب تلبي احتياجات المواطن وقطاعي الصناعة والفلاحة، وتعتمد هذه السياسة مبدئيا على[1]:

- حماية سلامة النظام البيئي الهش في بلادنا.
- حماية الصحة العمومية، في إطار التزويد بالمياه الصالحة للشرب، ومحاربة العوامل الناقلة للأمراض عن طريق المياه.
- الموارد البشرية القادرة على اقتراح وانجاز سياسات للحفاظ على النوعية وصيانتها.

وقد اعتمدت الحكومة عدة برامج في هذا الميدان وأهمها:

1- برامـــج الحواجز المائية: تم سنة 2001 رصد 919 حاجزا مائيا بقدرة تخزين إجمالية تقدر بـــ 142م م3 . ويجري الآن انجاز برامج أخرى للحواجز المائية والسدود بقدرة أكبر 515000 م3 في المدى المتوسط[2].

وفيما يخص السدود فقد اتخذت بعض الاحتياطات الكفيلة في الحد من تأثير الطمي عليها، وذلك بتزويد آلة اختصاص للطمي، أو بناء السد بطاقة إضافية أو ما يطلق عليه الحجم المنت، وكذا تشجير المناطق التي تمر بها الأودية وروافدها للحد من انجراف التربة.

- وفيما يخص المياه الملوثة، فالحلول تشمل على بناء محطات تطهير وتسييرها بالعناصر الكفؤة، وإعادة تأهيل المحطات القديمة[3].

- وتقبل الدولة حاليا على مشاريع تحلية مياه البحر، ومع أن لها كلفة عالية وتكنولوجيا محظورة (تكنولوجيا الطاقة الشمسية والتي تستخدم في تحويل مياه البحر)، فإن الجزائر أنجزت مشروع محطة الحامة بكلفة 250 مليون دج، وهو يلبي احتياجات ربع سكان العاصمة، بقدرة 200 ألف م3 يوميا، وهو انجاز ضخم والأول من نوعه من ناحية الكلفة.

وعموما: يمكن تلخيص أهم عناصر الإصلاح المائي وأهدافه مايلي[4]:

- إنشاء وكالات مختصة بالأحواض للماء.

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع تقرير البيئة، مرجع سابق، ص25

2- وزارة التهيئة..،مرجع سابق، 2005. ص195.

3- ملحة أحمد، مرجع سابق، ص54.

4- وشان حليمة ومنصوري سميرة، **الإجراءات الاقتصادية والقانونية لحماية البيئة في دول العـــالم الثالـــث، الجزائر نموذجا**، الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية ،2006.

- تنصيب لجان الأحواض الهيدروغرافية.
- تأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه.
- تأسيس صندوق التسيير المتكامل للماء.
- توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص.
- إعادة بناء النظام التعريفي للماء

المطلب الثاني: وسائل حماية البيئة في الجزائر

عملت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة على تحقيق توافق الإطار التشريعي والتنظيمي مع حماية أهداف البيئة بكل مكوناتها فتعلقت أولويات التشريع بـــ:

- تنفيذ القانون المتعلق بالبيئة وحمايتها لتكريس الطابع القطاعي المشترك للعمل البيئي، وتدقيق الأدوات الكفيلة بتأمين ومراقبة وحراسة نوعية الأنظمة الإيكولوجية.
- بالتوازي مع قانون البيئة هناك القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار، وتوزيع الأنشطة على مستوى الإقليم وكذا حماية الموارد الطبيعية، وسيضمن هذا القانون الربط بين حماية الموارد والتنمية الاقتصادية والتطورات البشرية.
- إعداد قانون متعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، لتوفير الإطار القانوني الملائم لتنفيذ سياسة التسيير العقلاني لهذه النفايات.
- إعداد قانون خاص بالجبال، يكون موضوعه ترميم هذا الفضاء الطبيعي الهام في وظائفه الثلاث المتمثلة في التنظيم الإيكولوجي وإنتاج الثروات ووسط معيشي، بهدف تحسين المداخل الريفية.
- مراجعة القانون الرعوي التي تمكن في نفس السياق من توضيح النظام العقاري السائد في السهوب، وإعادة تنصيب الدولة في دورها المنظم، وإلقاء مسؤولية الاستصلاح المستدام لهذه الفضاءات على عاتق الجماعات المقيمة بها، وفي الأخير إيقاف مسار التصحر.
- وضع قانون متعلق بحماية الساحل الذي سيشكل أداة فعالة لتسيير أنشطة التهيئة الدائمة للمناطق الساحلية والشاطئية، ولتنظيم المتاجرات العقارية، وحماية تراث طبيعي متنوع ورائع.

الفرع الأول: الوسائل القانونية

يعتبر التنظيم أو التشريع أجدى الوسائل في حماية البيئة والمحافظة عليها، وتصنف هذه الإجراءات في مجملها إلى نوعين:

أ- الممنوعات و الإجازات ب-المعايير

فيما يخص النوع الأول فإنها تستخدم بغرض التسوية المباشرة للمشاكل البيئية المتعلقة بالموارد الطبيعية مثل الماء والهواء، أو معايير الجودة.

إما النوع الثاني فيتم استخدامها على نطاق واسع، ويندرج تحت هذا النوع معايير الإصدار التي تعمل على تحديد كمية النفايات القصوى لملوث ما، ومعايير جودة البيئة التي تختص بوضع الأهداف النوعية العامة الواجب تحقيقها بناء على قدرات الوسط.

وكذلك هناك معايير خاصة بالطريقة التي تحدد الطرائق التقنية الواجب استعمالها في عملية الإنتاج وإعادة تدوير التجهيزات المقاومة للتلوث الواجب إقامتها، ويتعلق الأمر هنا بإجبارية الوسائل[1].

وفيما يخص التشريع البيئي في الجزائر فقد عرف عدة قوانين ذات أهمية بالغة منذ إنشاء وزارة التهيئة والبيئة سنة 2000، والذي يعد أول انطلاقة مؤسسية تمهيدية لإدماج حماية البيئة ضمن مخططات التنمية ، وأهم هذه القوانين:

1-فيما يتعلق بالنفايات

القانون 19-01 الصادر بتاريخ 2001/12/12: ويحدد الغرامات المالية، فبالنسبة للأفراد تبلغ هذه العقوبة 5000 دج لمن أهمل النفايات، وتصل حتى سقف 50000 دج لكل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا تجاريا أو صناعيا أو غيره، ويرمي النفايات أو يهملها في أي موقع غير مخصص لها وفق المادة 57.

وتتعالى هذه العقوبات حسب درجة خطورة النفايات الملقاة فهي من (50 ألف دج إلى 100 ألف دج) كل حائز أو منتج لها يخالف التعليمات، حسب المادة 21 ، وهو ما نصت عليه المادة 58 أيضا.

وهي تتجاوز هذا السقف إلى الضعف (200 ألف دج) ضد كل جزائري يستعمل المنتجات الضارة التي تشكل خطرا على الأشخاص كصناعة المغلفات من أجل حفظ المواد الغذائية.

وإذا تعلق الأمر بالمواد الكيماوية في حفظ المواد الغذائية، فإن العقوبة هي الحبس والغرامة المالية، وهي تتزايد حسب درجة الخطورة وتسليمها واستعمالها، فأقل عقوبة نصت عليها المادة 61 وهي الحبس من شهرين إلى سنة وغرامة مالية قدرها (200 ألف دج) لإحدى العقوبتين كل من يستعمل مغلفات المواد الكيماوية في تغليف مواد غذائية مباشرة، وكأقصى عقوبة مشددة من 05 سنوات وغرام قدرها 100 ألف دج إلى 500 ألف دج ضد كل من استورد أو أصدر أو أهمل عبور

---

1 - نصيرة قوريش ومديوني جميلة، **إجراءات حماية البيئة – حالة الجزائر**- الملتقى الوطني حول حماية البيئة ، المركز الجامعي المدية ،2006.

النفايات الخاصة الخطرة متعديا على أحكام هذا القانون، وتضاعف جميع العقوبات السابقة في حال ارتكابها مرة أخرى[1].

2- القانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

تمت المصادقة عليه في جويلية 2003، حيث أدمجت من خلاله الخطوط العريضة لمبادئ التنمية المستدامة الواردة في قمة ريو دي جانيرو، ومن أهم الترتيبات التي نص عليها:

- تحديد رقابي لمختلف مركبات البيئة من خلال وضع حدود على شكل عتبات حرجة، وأهداف لجودة الموارد الطبيعية.
- الحرص على تطبيق الرقابة والإشراف الذاتيين.
- تعميم إدماج البيئة ضمن كافة مستويات التعليم.
- إجراءات تحفيزية في الجانب الجبائي والجمركي فيما يختص بجلب المعدات المستخدمة في الحد من التلوث.

3 - القانون التعلق بجودة الهواء وحماية الجو:

ويتمحور حول ثلاثة جوانب أساسية:

- الوقاية والإشراف والإعلام.
- إعداد أدوات التخطيط.
- ترتيب إجراءات تقنية، رقابية عقابية جبائية ومالية.

وينص على إجبارية قيام السلطات العمومية على مستوى التجمعات الكبرى والتي تحتوي على أكثر من 500 ألف ساكن، بالرقابة على جودة الهواء اعتمادا على أدوات التخطيط المتمثلة في المخطط الجهوي لجودة الهواء (PRQA) ومخطط حماية الجو(PPA)، ومخطط التنقل الحضري (PDL).

الفرع الثاني: الوسائل الاقتصادية

يمكن حصر أهمها فيما يلي[2]:

أ- أساليب معتمدة من أجل حماية طبقة الجو.

ب- أساليب من أجل حماية الماء من التلوث.

ج- أساليب معتمدة من أجل حماية السواحل والغابات، وغيرها من الأساليب.

فبعد المراقبة والإحصاء من طرف مصلحة مسح الأراضي، تأتي مهام مصلحة البيئة كتكملة للعملية السابقة، وذلك من خلال المهام التالية:

1- قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 257.

2 - نصيرة قوريش ومديوني جميلة، مرجع سابق.

- دراسة وثائق الإنتاج للمصانع الجديدة.
- فحص التسجيلات والمراقبة من خلال الشبكات الموجهة لمختلف القطاعات في كل ولاية إلى مديريات الهيئات الصناعية، الخدمات، الضرائب بالبلديات، السجلات التجارية، مديرية المنافسة، الأسعار وغيرها.

لقد تم وضع أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة (TAPD)، وفي السنوات الأخيرة اكتست هذه الأدوات أهمية بالغة، حيث تم وضع عدة إجراءات أو ترتيبات جبائية، ظهر ذلك في قوانين المالية للسنوات (2000،2002،2003)، وأهم هذه الأدوات:

أ-الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة: وتتمثل في

- رسم إخلاء النفايات العائدية (TEOM)، ويتراوح قيمة الرسم الخاص بالنفايات المنزلية بين 640 دج وألف دج/سنويا.
- رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية، ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 ب 105 دج/طن، ويمنح المستغل مهلة تقدر ب 3 سنوات ابتداء من تاريخ إقرار الرسم لإنجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات.
- الرسم على الأكياس البلاستيكية (جاء في قانون المالية لسنة 2004).

ب- الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة (TAPD).

ج- الرسوم الخاصة على الانبعاثات الجوية (قانون المالية لسنة 2002) وهي نوعان:

- الرسم التكميلي على التلوث - الرسم على الوقود

د- الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية (قانون المالية 2003)، وتخصص نسبة 30% من مبلغ هذا الرسم لصالح البلديات.

ه- رسوم وإتاوات أخرى من بينها إتاوة المحافظة على جودة المياه (قانون المالية 1996)، وتجني لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية.

الفرع الثالث: التدعيم المؤسساتي

في إطار رفع النتائج وتحسين الوضعية البيئية في الجزائر،كان لا بد من إنشاء هيات ووكالات تخدم البيئة، وتحرس على نفاذ التشريعات والقوانين من أجل تحقيق الاستدامة البيئية.

وبداية من سنة 1998 شرعت الجزائر في إحداث مديريات عامة للبيئة في مختلف الولايات، والجدير بالملاحظة هو أن البيئة قبل استحداث وزارة خاصة بها، ألحقت بها قطاعات وزارية منها الري والغابات...

وفي سنة 2000 تم استحداث وزارة التهيئة والإقليم، وتضم ثماني مديريات ، تعمل المديرية العامة فيها على السياسة البيئية الحضرية للمواقع والمناظر الطبيعية والتربية البيئية والتخطيط

والدراسات والتقييم البيئي، ولتفعيل هذا تم إشراك الهيئات المحلية (البلدية) والتي تضم ممثل عن الهيئات المحلية ومختصين في البيئة والجمعيات البيئية، تجمعهم جلسات العمل الدورية حول شؤون البيئة، والتي كان محورها سنة 2005 المدن الخضراء، قصد إعطاء أكثر أهمية للغطاء النباتي في تهيئة المدن، وإلى جانب هذا فقد تم تدعيم الوزارة بممارسات ذات طابع تحسيسي وتربوي ورقابي، من أهمها:

أ- المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة الذي أسس في أفريل 2002، ويهدف إلى جمع ونشر المعلومات في المجال العلمي والتقني والإحصائي، فهو عبارة عن إدارة معلوماتية حول البيئة، إضافة إلى مساهمته في إعداد برامج وطنية ذات الطابع التقني.

ب- المركز الوطني للتكنولوجيا النظيفة

واستحدث في أوت 2002 للإشراف على التلوث الصناعي وهو يعمل على

- مساعدة المشاريع الاستثمارية فيما يخص تكنولوجيا الإنتاج النظيف
- البحث والتحليل والنشر الخاص بالاختبارات المتعلقة بالتكنولوجيا النظيفة.
- تصميم قياسات تكوينية ملائمة مخصصة لمديري الأعمال والعمال.

كما يهدف إلى القضاء على النفايات لا سيما الخطيرة منها، من خلال التقليل كمرحلة أولى والقضاء النهائي كمرحلة ثانية، ويساهم أيضا في تنمية الاستعمال العقلاني للموارد الأولية والطاقوية والمواد الطبيعية.

ج- المعهد الوطني لمهن البيئة

وأنشئ في أوت 2002 وهو عبارة عن هيئة جامعة لوزارات التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين المهني، ومن مهامه الأساسية:

- التكوين المتخصص في مجال البيئة، وتطوير المناهج لتكوين المكونين في هذا المجال.

- التكوين في مجال التربية البيئية، حيث تم خلال 2003 إجراء حوالي ثلاثين (30) تكوينا،استهدف حوالي 480 إطارا مشارك من مختلف الهيئات، مثل جمعيات البيئة ومدراء الوحدات الصناعية ومديريات البيئة.

إلى جانب هذا تم إصدار دليل خاص بالمربين في مجال التربية البيئية والمنشط في النادي الأخضر، وكذا إصدار تمارين وأنشطة بيئية لتلاميذ الأطوار الابتدائية.

خلاصة الفصل الثالث

خاضت الجزائر كثيرا من التجارب والاستراتيجيات قصد إصلاح الظروف القتصادية والاجتماعية، لكن هذه التجارب كانت تشوبها العديد من النقائص خاصة على المستوى القانوني والتشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ هذه الآليات.

ففي خصوص السياسة الاجتماعية اعتمدت الجزائر استراتيجية مكافحة الفقر ودعم الفقراء، كما حاولت تحسين المنومة التربوية وحاربت الأمية، إلا أن الخطوات كانت متواضعة نوعا ما.

لقد شاركت الجزائر في محاربة التصحر والتلوث على أمل إعداد بيئة نظيفة ومستدامة، وأحدثت لذلك مؤسسات وهيآت حاولت من خلاله إحداث قفزة في هذا المجال، لكن يبقى الوعي واحترام القانون والسهر على تطبيقه أولوية هامة لإنجاح هذه الاستراتيجيات.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة:

يأخذ مفهوم التنمية المستدامة جميع الأبعاد المعروفة، وتؤسس هذه الرؤيا إلى مبدأ العدالة، ليس فقط إلى حاجة الناس فيما يتعلق بهذه الأبعاد، بل يتعدى ذلك إلى البحث دائما عن سبل هذه العدالة وتحقيقها.

وما تقدمه التنمية المستدامة في مجال تقدم المجتمعات، محاط بالعديد من المشاكل التي تتخبط فيها البشرية، وهي تحاول وتسعى إلى فهم المسببات الرئيسية في تدهور كثير من الأوضاع، أو قل هي تطرح نفس السؤال دائما لماذا هذه الأوضاع هكذا ؟

هذا المبدأ وضمن تفاعلاته مع قضايا العصر يصطدم مباشرة بالعولمة، وهو اصطدام تقابلي على الأرجح، وتحقيق المعادلة يكاد يكون مستحيلا.

نظريا نجد مستويين أو مدخلين أساسيين في ترجمة هذا التقابل:

مدخل يبرز مفهوم العولمة على أنها نتاج سلسلة من الجهود التاريخية عملت على توسيع نمط الليبرالية في أرجاء المعمورة، ويعتبرها حل قصري لا فكاك منه.

ومدخل يخضع جميع نماذج العولمة للنموذج التنموي في البلاد النامية أساسا.

والمعطيات حولهما لا تكاد تحصر، غير أنه يجب التأكيد على مسالة جد عميقة بينهما.

إن محاصرة المفاهيم الاستغلالية والتي تجعل التنمية نمط جديد للدراسات يرتكز أساسا على إدماج الدول النامية ضمن الحزام الرأسمالي، أو مما يسمى بالرأسمالية المحيطية ومن ثم اعتماد التحولات الاقتصادية والمجتمعية بما يتوافق مع أطروحات الآخر، سوف يكون له أثر إيجابي على تفعيل مسارات التنمية في هذه الدول . هذا بالتأكيد يظهر الحاجة الملحة لتدعيم ما تنبني عليه إستراتيجية التنمية ومدى فاعليتها وتفاعلها في ومع المجتمع.

وتخطو العولمة وفق آلياتها وأدواتها إلى وضع السياسات التنموية في إطارها منم خلال التركيز على تجاوز السياسات المجلية والوطنية وإبدالها بسياسات تخدم مصالح الأنظمة العالمية الحاكمة وهو ما تراه التنمية المستدامة إحدى أهم العراقيل نحو المستقبل.

ولا يمكن في هذا الإطار تجاهل أهمية دور البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وبغض النظر عن مساهمتها في الإنتاج والتجارة العالمية وأنّ لها خصوصيات ترى فيها التنمية المستدامة بديلا إيجابيا يولد سبلا صالحة في ازدهار البشرية.

هذا النسق ينتهي بنا إلى 03 ثلاث ملاحظات رئيسية في هذا البحث:

*الملاحظة الأولى: أن تكوين الثروة حقيقة بكثير في الإصلاحات الجذرية . ولا يعني هذا الاقتصار فقط على برامج الإصلاح الهيكلي. بل أن متابعة الأزمة في جذورها وفحصها بالدراسات الميدانية ومقابلتها بالمتطلبات الاجتماعية، سوف يقيم لوحده آلية جديدة ل أو رؤى

جديدة للتنمية بل أن تكون رؤى متعددة . لذلك فالدول النامية عليها أن ترى الأمور والأوضاع وفق الرؤية المحلية وما تقدمه هذه الاختلافات من منافع ووفق الرؤية العالمية بما يجعل بقاءها أكيدا أو مقبولا في التغيرات التي تحدث في العام.

*الملاحظة الثانية: يجب أن نفرّق بين أنموذجي العالمية والعولمة. والعالمية تعني اختفاء الجانب الإنساني على التطور المادي. وجعله يخدم الإنسان كما تتطلبه التنمية المستدامة وبين العولمة التي يرتبط اسمها دائما بالليبرالية والاستغلالية . هذا النموذجان يجب أن ينساقا وفق منظور التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية. فالقضايا المطروحة جد مهمة وتحتاج إلى لجان لتكون وجهة النظر وإلا بوجهة نظر الآخر.

*الملاحظة الثالثة يجب تقويم مسار التنمية وربطها بالنمو ومعدلاته. ومدى فاعليتها اتجاه المجتمع بل يحتاج إلى إدراج كثير من المتغيرات في رسم هذه الخطوط فوسائل التغيير منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي. لذلك فإن تكامل هذه الأبعاد في السياسة التنموية سوف يتيح قدرة أكبر في التوصل إلى نتائج ملموسة إيجابية.

إنه من خلال هذا البحث يفترض أن القضاء على الفقر، وحماية البيئة هو أولوية الأولويات، فبالنسبة للفقر، فإن إقامة الآليات والمؤسسات الكفؤة والمتكاملة بين دور السلطات والمجتمع والتركيز على الطرق المحلية كالتضامن مثلا والزكاة في دول العالم الإسلامي، سوف يساعد بلا شك في إقامة تكوين شبكة اجتماعية وقائية ضد انتشاره، هذا إلى جانب إقامة البنية التحتية والتركيز على الصحة والتعليم، ومستويات الغذاء المقبولة والسكن، ومن ناحية أشد تعقيدا، فإن العولمة يجب أن تتماشى وفق هذا النمط من التنمية يبقى عامل الاستهلاك الذي تفرضه كمحدد أو مؤشر على مدى تفاعل هذه المجتمعات معها. فإن الفقر يجب أن يتوقف عند حدود توفير الحاجات والوسائل الأساسية لحفظ البقاء والعمل على تفادي العوامل التي تتسبب فيه مباشرة، ولعل المقصود هنا أكثر توفير الدخل للذين ليس لهم دخل، وتحسين سياسة الأجور والذين لهم دخل، على هذا النمط يجب النظر والبحث عن المجالات الأساسية والتي توفر مناصب الشغل وتقضي على البطالة، ولا شك أن هذا الافتراض سوف يهيئ لإشكالية القاعدة الإنتاجية، ومدى إنتاجها لقوى العمل في الدول النامية.

كذلك، من أهم السياسات المقاربة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في مسألة الفقر، مقدرة البلد، وأهم خصوصياته، فإذا كان البلد يتميز بوفرة المساحة الزراعية، وتنوع المنتجات الزراعية. فحينئذ يجب التركيز على تحسين هذا القطاع المنتج، وصرف مداخيله برشادة في تطوير قطاعات أخرى تتيح للمجتمع فرص العمل فيها.

كذلك فإن حماية البيئة، وهي إحدى المعضلات الكبرى، فإن التنمية المستدامة تصطدم بسياسات التحرير التجاري وتأثير هذه السياسات على مسار حماية البيئة في العالم. وعدم تطبيق

القوانين والإجراءات المتعلقة بها وفقا لمصالح التجارة والربح مع حضور دور الشركات المتعددة الجنسية بقوة في ذلك، ويبقى البحث عن طاقة متجددة ونظيفة تحديا كبيرا من أجل البقاء.

في أهم السباقات التي ترتكز عليها سياسة مكافحة الفقر وحماية البيئة، نجد الحكم الراشد أو الصالح يمثل هو الآخر تحديا كبيرا للدول النامية، ولكن المشكلة تتمثل في وجود وسائل الحكم الراشد، وعدم تفعيل هذه الوسائل بشكل جدي يضمن تحقيق نتائج طيبة في هذه المسألة، ومع تطور عمليات الإحصاء والتخطيط وانتشار المعلومة، تبقى مشكلة الفساد الإداري طاغية عموما، وبحق فإن الدول النامية أصبحت عرضة أكبر للصيادين في الماء العكر، لغياب التوعية وتبني أفكار الإصلاح لدى فئات المجتمع، فالداعمات المؤسسة على احترام القانون والوطن سرعان ما تنهار أمام جني الأرباح والمستقبل المأمون!!!.

تمتلك الآن قوى العولمة الورقة الرابحة في تسيير وتطوير اقتصادياتها إلا وهي التكنولوجيا، وتساوم كثيرا عليها، إما في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر أو الشركات، واستراتيجيات التكنولوجيات في البلاد النامية لن تنجح ما لم تنجح مهمة التعليم، فالرابط متعدي والمجتمعات النامية هي الآن في حالة استهلاك لهذه التكنولوجيات، ونضرب صفحا عن استعمالاتها الدارية والتقنية لأنها مجرد تتبع للتعليمات، لذلك على الدول النامية دراسة الأخطاء السابقة في نقل التكنولوجيا، وإعادة ترتيب الحسابات فيما يخص هذه المسألة، وإعطاء أهمية أكبر للتدريب والتكوين.

من المعوقات المتماشية مع هذه المسألة، مسألة دور الدولة حول نشاطها الاقتصادي، فتحديد الوظائف كان يجب أن يخضع للمصلحة العامة، وتبني سياسة ما وتطبيقها بحذافيرها، كان خطأ مازالت الدول النامية تمارسه، وحيث أن الدولة تقوم بعمليات استثمارية كبيرة في الحجم المالي، هذا لا يعني تقزيم دور القطاع الخاص، تبقى المشكلة في مراقبة الأموال الموجهة للاستثمارات، هل استفادت منها عملية التنمية المستدامة أم لا؟! هذا هو الضابط الوحيد، وليس الضابط هل هذه الاستثمارات تتمشى وفق الرؤية الليبرالية أو لا ؟!!!.

من المسائل الهامة التي طرحها البحث ما يتعلق بالمساعدات الإنمائية، ولعل الكثير من الدول الأقل نموا والنامية تلقت كثيرا من هذه المساعدات، ولكن هل أنتج هذا تنمية؟! إن توجه هذه المساعدات إلى بعض البلدان اكتنفها في كثير من الأحوال غياب المراقبة، وسوء التوزيع، وانعدام الكفاءة، لذلك اشترطت بعض الدول أن لا تكون المساعدات كلها مالية، بل تتنوع وفقا لحاجات ونقائص البلد المعني، والملاحظ أن الدول ذات المديونية الأكثر لم تستفد كثيرا من هذه المساعدات. وهو ما يسمى شرطية المعونة، لقد خذلت الدول النامية نفسها، ولم تحول هذه الموارد إلى استثمارات أو التهيئة، مما أكد التبعية أكثر فأكثر.

أهم النتائج والاستنتاجات:

* جاء الفصل الأول محاولا تبيين المفهومين التنمية المستدامة والعولمة، وقد خلصت إلى أن الحدود قريبة جدا بينهما، فنفس القضايا هنا وهناك، العولمة بكونها واقعا، والتنمية بكونها نهجا لحل الأزمات، وتعمل الاهتمامات الدولية بالقضايا المشتركة بينهما، على محاولة إيجاد صيغة أكثر إنصافا بينهما، وإن كان الدافع حماية البيئة على المستوى العالمي، وأوضاع الدول النامية بدرجة أقل، والملاحظ أيضا أن توصيات ونتائج المؤتمرات العالمية بقيت في مكانها وأدراجها، نظرا لتعنت بعض الأطراف وتقديم المصالح الخاصة، فكل القيم العالمية واللقاءات الدولية المتتابعة والمتواصلة تقر بضرورة تحمل الدول مسؤولياتها كاملة اتجاه أخطار الفقر، الحرمان، المرض، العطش، التلوث البيئي، والدمار الطبيعي، وغيره من المستعصيات، في حين أن تهيئة السبل تعرف منطلقات أخرى.

* أما في الفصل الثاني: فقد تضمن تحديات ومعوقات في طريق التنمية المستدامة، وقد توصلت إلى أن السياسات التنموية فيما يخص الفقر وحماية البيئة كلها تفتقر إلى القبول في الدول النامية، فالبيئة لأنها محاصرة من النظرية الليبرالية، كما أنها لم تهتم كثيرا في الخروج من أزمة التبعية فبفعل نموذج العولمة والضغوطات التي تمارسها تبقى هاتان القضيتان مرهونتان بمدى مساهمة الدول النامية في إعدادها، وتطويرها وتطبيقها، وفق أوضاعها.

أما فيما يخص المعوقات، فالواقع أن التنمية المستدامة تخضع هذه المسألة أو هاته المسائل إلى مدى مساهمتها في تطوير أوضاع الدول، وهي بذلك تتنازل شيئا ما عنها للعولمة لأن هذه الأخيرة هي الكفيل والدافع بما توفره من فرص في هذا المجال وبشيء من التفصيل، فإن نقل التكنولوجيا والمساعدات الإنمائية وما يتعلق بدور العولمة، كلها تسير وفق رؤية واحدة. إلا أن التنمية المستدامة تضيف لهذا أن تخدم المستوى المعيشي اللائق، وتوفير الفرص، وهو ما يجعلها توافق العولمة فيها.

إن المعوقات تمثل في حقيقتها عناصر نجاح التنمية المستدامة، ولكنه نجاح تحت اليد أو المظلة كما يقال، على اعتبار أن الدول المتقدمة هي الفاعل والصانع لهذه العناصر.

*أما الفصل الثالث: والذي تعلق بالجزائر، فإن المقومات التي تمتلكها الجزائر جغرافية واقتصادية وسكانية، كل ذلك تستطيع من خلاله الجزائر الخروج من أزمة التبعية، والتحرر من ربقة الغير، غير أن الملاحظ أن المؤشرات ما زالت هشة ورقيقة باعتبار المتوقع منها، خاصة تلك التي تتعلق بالبطالة والتدني البيئي، وعلى الخصوص ذلك الذي يتعلق بالجانب التقني الذي يعتبر من أهم مؤشرات القدرة والتحكم والسيطرة.

كذلك في الملاحظات العامة، أن الجزائر رغم القدرة الهائلة على توفير الهياكل القاعدية ما زالت تنقصها الاستثمارات العامة، البنية التحتية، هذا من أهم عوامل إخفاق السياسات التنموية في

البلاد، يضاف إليه عدم وجود تصنيف مكاني للإعمار، أي الإطار العمراني للسكن، حيث لم تلتفت إلى هذا الجانب إلا مؤخرا، قصد إعطاء خصوصية للبلد، من خلال الاهتمام بالريف والمناطق الجبلية والسهوب.

أن الصورة العامة للتنمية في الجزائر، توضح بعض العراقيل الأساسية الفرعية، فالجزائر من جهة التنمية الاقتصادية مثلها مثل البلدان النامية ما زالت تتكئ على مداخيل المادة الواحدة وهو ما يعني أن عملية التنمية ككل تتعرض أو معرضة دائما لخطر الانخفاض في هاته المداخيل، والأمر سوف يمتد لا محالة إلى التأثير في نسب الفقر والبطالة...وغيرها من المشاكل، لذا فلتجاوز هذه الحالة يجب أن تدأب الجزائر على إضافة قطاعات أخرى منتجة، على الأُقل تتقاسم الأهمية مع المادة السوداء، خاصة وأنها تجاوزت من شبكة المديونية، وأصبحت حرة، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن التركيز على نوعية التعليم صار مطلبا غاية في الأهمية، والجزائر تكتفي بالأرقام فقط، وهذا ما يجعل الإحصاءات تتضارب دائما بين النسب الحقيقية للتعليم والمعبرة عن واقعه، وبين نسب حتى وإن كانت من جهة الواقع صحيحة، لكنها لا تترجم وفق السياسات الصادرة منها نوعية وكفاءة التعليم.

يجب أن تأخذ الجزائر في الحسبان التعداد السكاني الذي هو الآن يساعد على تقويم شبكات التنمية، والعمل على إدماج هؤلاء في بناء وتشييد أركان التنمية، فبعد فترة معينة سوف يزيد هذا التعداد، وتزيد معه مشكلاته وهمومه، مما يعني أن السلطة سوف تكون في موقع مصادمة مع المجتمع.

وعن حلول البيئة في الجزائر، فهناك مجهودات كثيرة بذلت في إطار محلي وعالمي، والمشاكل التي تعرفها البيئة في الجزائر وأخطرها التصحر والتلوث، يجب أن تدرس وتجري لها الحلول مشورة مع السكان والذين تتوجه إليهم هذه الإصلاحات، لأن الأمر يتعدى المشاريع والقوانين إلى خبرة الناس في حياتهم، وهو ما تؤكده عملية التنمية المستدامة.

تبقى مسألة التدعيم المؤسساتي، هنا يجب توثيق العلاقة بين هذه المؤسسات والمجتمع، سواء كانت تثير الوعي بما تنتجه الدولة من سياسات، أو العكس من خلال مطالب المجتمع المدني، والجمعيات الفاعلة فيه.

توصيات واقتراحات:

1. مبدئيا، بجب التفاعل مع أنظمة العولمة، ولكن بحذر، أين يكون احترام تباين المحيطات والخصوصيات أمرا ضروريا فالتنمية المستدامة لا تستطيع النجاح من دون رؤية محلية.
2. إن الاهتمام بالبيئة ومشكلاتها يضطرنا إلى زيادة الوعي والتحسيس البيئي، من الأسرة، والمدرسة، حتى تتجسد فعليا في الواقع، وذلك عبر ما يسمى بمنظومة الأخلاق الاجتماعية.
3. من الأمور التي يجب أن تتحقق، البنية التحتية، والتعليم، مع التأكيد على أهمية النوعية وتشجيع الكفاءة.
4. تشجيع وتفعيل حركات المجتمع المدني، لأنها الكفيل بمراقبة أوجه الإنفاق، والحد من التبذير.
5. تدعيم المشاركة السياسية، جنبا إلى جنب مع الإستراتيجيات الاقتصادية للتنمية، فالأمر يتعلق بالوطن ككل.
6. تطبيق القوانين، ونفض الغبار عليها، وإعادة دور الدولة التنظيمي ولكن بشكل لا يخلق صداما بينها وبين القطاع الخاص.
7. تركيز العناية بالبحث العلمي والباحثين، لأنه أحد أقفال التنمية المستدامة.
8. لأنه عصر التكتلات، يجب على الجزائر تعميق الاندماج في هذه التكتلات ولكن بدون الخضوع لشروط أو برامج.
9. تدعيم الحرية وحقوق الإنسان وتحديد الوظائف، من خلال الإعلام والصحافة، وفتح المجال أما حرية الرأي لأنها الكاشف الحقيق للسياسات، والرقابة والتحسيس والتوعية.
10. تعميق الإحساس بالوطنية والانتماء، من خلال البرامج النافعة، سواء في القنوات، أو المدرسة والسهر على تكوين أجيال مسؤولة وتعرف ماذا تريد لأن الأمر يعتمد في الأساس على تحقيق المصلحة العامة والخير لهذه البلاد.

المراجع

المراجع

أولا- باللغة العربية:

الكتب

1. إبراهيم عبد الجليل، البيئة والتنمية، دار المعارف - القاهرة 2002.
2. أحمد هني، المديونية، موفم للنشر1992، الجزائر
3. إسماعيل سراج الدين و محسن يوسف، الفقر والأزمة الاقتصادية، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع 1997
4. أوزو الدودي ريفيرو، ترجمة، نقولا عرقول ، خرافة التنمية الاقتصادية، اقتصاديات مستنفدة في القرن 21، الشركة العالمية للكتاب، لبنان 2003.
5. إيزابيل بياجوتي وآخرون، العولمة والتنمية المستدامة أي هيأت للضبط. ترجمة محمد غانم وآخرون. المركز الوطني للبحوث الإنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية، وهران.
6. محمد باتر علي وردم، العولمة ومستقبل الأرض، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة الأولى، 2003
7. بوطالب عبد الهادي، في نقد العولمة وآثارها السلبية على الدول المتنامية: أعولمة أم شوملة أم أمركة. أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة، الدورة الخريفية لسنة 2001، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط 2001
8. حمدي أبو النجا، دراسات في التنمية العربية .الواقع والآفاق. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى بيروت 1998
9. ديفيد والاس، التنمية الصناعية المستدامة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات

الإستراتيجية، العدد 16، طبعة 1996،

10. زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،بدون تاريخ،

11. الزواوي خالد، البطالة في الوطن العربي، المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2004.

12. السيد أحمد عبد الخالق ، أحمد بديع بليح، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي- الكتاب الأول- الدار الجامعية، الإسكندرية 2003/2002.

13. عبد السلام أبو قحف، العولمة وحاضنات الأعمال، حالات عملية وحلول مشكلات، ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2002.

14. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2003

15. عدنان مصطفى، العرب وقمة الأرض الرسالة التائهة .دراسات في التنمية العربية .الواقع والآفاق. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى بيروت 1998.

16. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 03 / 2004.

17. محمد باتر وردم، العالم ليس للبيع-مخاطر العولمة على التنمية المستدامة- الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2003.

18. مقري عبد الرزاق ،الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، الطبعة الأولى ،2005

19. منصوري عمار: الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، سلسلة الندوات، المركز الوطني للدراسات والبحث، الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الطبعة الأولى، الجزائر، 2000

20. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، نايف المطيري ومحمد إبراهيم السقا، المعونات والتنمية الاقتصادية ،الوطن العربي المنعقد بالقاهرة، في مارس 2007

21. ناصر دادي عدون ومتناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة الجزائر 2003،.

22. ناصر عبد الناصر، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبت والتكيف الهيكلي "حالة مصر العربية"، منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق 2001.

23. نصر محمد عارف، التنمية من منظور متجدد، التحيز، والعولمة، ما بعد الحداثة،

24. مطبوعات مركز الدراسات ،الشركة العالمية للكتاب، لبنان

25. وداد أحمد كيكسو: العولمة والتنمية الاقتصادية، المؤسسة العربية للدراسات والنشرة، القاهرة 2000

المقالات:

1. إدوارد أنينات، التغلب على تحديات العولمة، مجلة التحويل والتنمية، مارس 2002،.

2. أسامة الخولي، مفهوم التنمية المستدامة، أوراق غير دورية. العدد 09، نوفمبر 1999.

3. مركز الأردن، الطبعة الأولى 2003.

4. باشي أحمد، دور الجباية في محاربة التلوث البيئي، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 09، 2003 –جامعة الجزائر

5. بريان أميس، تقييم جهود خفض الفقر، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 2002

6. بشير مصطفى، الابتكار التكنولوجي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث

والدراسات الإنسانية، العدد السابع جانفي 2006.

7. بشير مصطفى، الفساد الاقتصادي، مدخل على المفهوم والتحليات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد السادس، جويلية، 2005

8. بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 00، 2004، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم - الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف

9. بوكابوس سعدون، العولمة تهديدات وفرص للبلدان السائرة في طريق النمو،مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد الخامس مارس 2005

10. تومي عبد الرحمان. واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. دراسات اقتصادية. مركز البصيرة والاستشارات والخدمات التعليمية. العدد08. جويلية 2006.

11. جميل طاهر، تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل التخطيط في الأقطار العربية. مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد 9 / 1997.

12. دنيس أندرسون وكلثوم أحمد، أين نحن من الطاقة المتجددة، التمويل والتنمية، يونيو 1993،

13. روبرت كليتجارد، استئصال شأفة الفساد، مجلة التمويل والتنمية، يونيو2000

14. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد2004،00،جامعة الشلف.

15. صالح صالحي، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مجلة دراسات اقتصادية – مركز البحوث والدراسات الإنسانية -البصيرة - العدد الأول 1999.

16. عبد الله جابر الحسيني، الفساد الاقتصادية (أنواعه، أسبابه، آثاره)، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر ،العدد21 ،لسنة2003.

17. كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خالا الحكم الصالح والديمقراطية ،مجلة الجندول ،السنة الثالثة، العدد25 (نوفمبر) 2005

18. لستر ثارو، لمن القرن الواحد والعشرون، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأول 1999، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر

19. محمد علاء عبد المنعم، مستقبل التعاون الدولي في ظل قمة الأرض، مجلة السياسات الدولية، عدد أكتوبر 2004.

20. مكيد علي، وضعية الدول النامية في الاقتصاد العالمي، حوليات جامعة الجزائر. العدد 16، الجزء 15. 2006،

21. نعيمة غالبة، إعلام العولمة ومجتمع المعلومات نحو تجدد آليات الهيمنة، مجلة حوليات، جامعة الجزائر، العدد16، الجزء الأول 2006

الأطروحات والرسائل:

1- بلخضر عبد القادر، استراتيجيات الطاقة وإمكانيات التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، البليدة، 2005.

2- بوشذوب محمد فايز، التنمية المستدامة في ضوء القانون الدولي للبيئة، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية. جامعة الجزائر جانفي 2002.

3- بوعافية هشام، أثر الاصلاحات الاقتصادية على حزب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (96-2006)، رسالة ماجستير، 05-06، معهد خروبة، جامعة الجزائر.

4- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية علوم اقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر. 2006

5- قادري محمد طاهر، آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر أطروحة دكتوراه في الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2006-2007.

6- نشيدة العكروت، أثر إعادة جدولة الديون على التنمية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر 2003/2002،

7-ولد محمد عيسى محمد محمود،الشركات متعددة الجنسيات واقتصاديات البلدان العربية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير(2005/04) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر

8- ياسين جبار، الشراكة الاورو متوسطة واقع وآفاق، إشارة لحالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (2007.2006).

الملتقيات والندوات:

1- بوفاسة سليمان وخليل عبد القادر، البيئة وآليات حمايتها لأجل تنمية مستدامة، الملتقى الوطني حول "اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة"، المركز الجامعي يحيى فارس المدنية (2006 - 2007).

2- بن ثابت علال وبديرينة حراء، حتى نصبح السياسة الاقتصادية سياسة بيئية، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة (07-06) جوان 2006، المركز الجامعي المدية.

3- بلمرابط أحمد، تحسن كفاءة استخدام الطاقة النظيفة لأجل التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي، المدية، 2006

4- البند الثامن من جدول الأعمال، برنامج مواصلة تنفيذ أعمال القرن 21، الجمعية العامة الدورة الاستثنائية 19، الجمعية العامة، الجلسة العامة 11، 28 خيزران1997.

5- جدول أعمال القرن الواحد والعشرون، الباب الأول : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، الفصل السابع:التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المستدامة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها

6- المنظمة العربية للتنمية الإدارية،أوراق عمل مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي المنعقد بالقاهرة مارس 2007

7- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مكافحة الفقر بواسطة التنمية المستدامة من أجل مقاربة عن طريق الشراكة، اللقاء الدولي الثامن المنعقد بمدينة الجزائر (24-25) جوان 2003

مواقع الأنترنت:

1. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط ومال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحسين التمنية والمساءلة www. World Bank .org
2. تقرير أقل البلدان نمواً 2000، إعداد الأمين العام للأونكتاد، www.un.org
3. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2000: التحرر من الفاقة. www
4. الشريف مراني، تعريف الفقر، تاريخ التحميل 2007/07/03، www .cherifmrani.maaktoob. com.
5. لخضر عزي، غانم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية) www.uluminsania.net
6. ملخص تقرير التنمية البشرية لعام 2005، التعاون الدولي على مفترق طرق المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو، www:// hdr. Undp. Org

التقارير:

1. البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم(النمو العالمي) 2002
2. المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي(cnes) : مواجهة العولمة، ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2001.
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،مشروع تقرير حول عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد للنمو، الدورة العادية ،26، جويلية2005
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2004، الدورة العامة العادية25، ديسمبر 2004،

2-باللغة الفرنسية:

Les ouvrages:

1. OCDE , Développement durable, quelles politiques, OCDE 2001.

2. Azzouz kerdoun, Environnement et développement durable enjeux et défis, Edition publisud, Paris 2000.

Les revues:

1. Abdennour Ghris, L'investissement direct étranger, Revue des sciences économiques et gestion, n''16, 2007.

2. Jock waller-hunter, Mondialisation, La gouvernance au service du développement durable, problèmes économiques,N 2764, Juin 2002.

3. Philippe blancher, Pour un développement plus humain, revue problèmes économiques, n 2764, Juin 2002.

4. Rabah abdoun, environnement et développement, quelles réflexion, Les cahiers de CREAD, N 50/1999.

Les rapports:

1. Conseil national économiques et social. Note de conjoncture du premier semestre 2006 .

2. La Banque Mondial, 2000 lutter contre la pauvreté, Rapport sur la développement dans le monde 200/2001

3. Ministère des affaires étrangères, Rapport national de mise en œuvre de l'agenda 21 en algérie.

الملاحق